جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

محاضرات

عن

سوريا

من الاحتلال حتى الجلاء

ألقاها

نجيب الأرمنازي

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٣

١٩٥٤

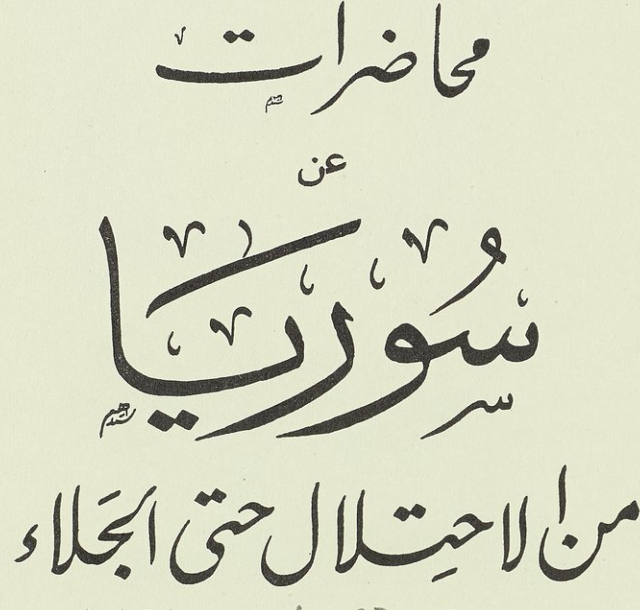
سوريا

من الاحتلال حتى الجلاء



جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية



ألقاها

نجيب الأرمنازي

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٣

١٩٥٤

مطابع دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمى المنياوى

مقدمة

الدولة العربية فى الشام

(١)

تقدمت كتائب الثورة العربية فى أواخر سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٨ ، فاحتلت دمشق ، ورفعت رايتها فوق أسوارها ومبانى الحكومة فيها ، قبل أن تدخلها الجنود الحليفة التى يقودها المارشال ألنبى القائد البريطانى العام . ثم واصلت زحفها نحو الشمال ، وهى لا تنقطع عن الاتصال والاشتباك بالجنود التركية المتراجعة إلى بلادها ، بقيادة الجنرال مصطفى كمال (أتاتورك) . وكان فى ذلك نهاية حكم دام زهاء أربعمائة عام .

وما كادت تخلو عاصمة الشام من حكامها السابقين ، حتى بدأت محاولة زائلة لتأليف حكومة مؤقتة ، ولكن الأمير فيصلا قائد جنود الثورة أعلن فى بلاغ له فى ٥ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩١٨ ، تأليف حكومة عربية مستقلة ، تشمل جميع البلاد السورية ، فأقبل الناس على ذلك مستبشرين بالعهد الجديد . ولكن فترة الآمال كانت قصيرة الأجل ، فغايات الحرب ومقاصدها كانت تتبدل وتتحول ، كلما تبدل وتحول طالع الحرب ، ولم يبق شك فى أن المبدأ الأخلاقى المؤسس على مقاومة الطغيان والدفاع عن الضعفاء ، لم يكن إلا خدعة سياسية من قبل هذا الجانب أو ذاك ، أو كان قبساً من نور اضاءته فى سماء البشرية أرزاء الحرب ومصائبها ، فلما أوشكت على الانقضاء نكثت الدول العظمى صراحة بعهودها ووعودها ، وأخذت بتنفيذ المعاهدات السرية ، التى سجلت فى معارك الفتوح ، وكتبت بأطراف السيوف على أجسام الشعوب .

وكان من أشهر هذه المعاهدات بالنسبة إلى الأقطار العربية ، معاهدة سيكس بيكو ، التى عقدت لتأمين مصالح بريطانيا وفرنسا خاصة ، وتحديد مناطق نفوذهما السياسى والاقتصادى ، وتعارضت مع العهود التى قطعتها بريطانيا

للعرب ، وكانت هى مسؤولة عنها . كما أن فرنسا مسؤولة عن السعى لتحديد مناطق نفوذ الدولتين مباشراً كان أو غير مباشر[١] .

وقد روعيت القواعد الأساسية لهذه المعاهدة ، وما طرأ عليها من تعديلات سياسية وعملية ، فى التقسيم الذى أجراه القائد البريطانى العام فى البلاد السورية ، التى كانت تعتبر « بلاد العدو المحتلة » . فاختص البريطانيون بالمنطقة الجنوبية ، أى فلسطين ، والفرنسيون بالمنطقة الغربية التى تمتد من جبل عامل إلى ماوراء خليج الاسكندرونة ، وتشمل لبنان وبيروت واللاذقية (التى هى الآن جزء من سورية) . وعهد إلى الأمير فيصل بالحكم فى المنطقة الشرقية ، التى تشمل الجمهورية السورية ومملكة الأردن ، ولم يكن لها ساحل ولا مرفأ ولا عائدات جمركية مستقلة ، إلا ما منحتها إياه الدولتان فرنسا وبريطانيا بمقابل حصتها ، بحسب اتفاق عقد فى حيفا . وقد قطعت فرنسا ما تدفعه فى الأشهر الأخيرة للدولة العربية ، ثم تابعتها بريطانيا بعد ذلك ، وكان لهذا الوضع ،الذى يشابه الحصار من بعض نواحيه ، أثر كبير فى تحديد موارد الحكومة السورية وإضعاف مركزها السياسى والاقتصادى منذ تأسيسها .

وعلى الرغم من العقبات التى أقيمت فى سبيل هذه المنطقة ، والغموض الذى كان يكتنفها ، فقد أنشئت فيها قواعد دولة عربية مستقلة ، عاصمتها دمشق ، التى كادت تصبح فى ذلك الزمن مثابة للعرب وأمناً . فأخذ يؤمها رجالاتهم من مصر ، ومن الدولة العثمانية ، بعد انحلال عقدها ، فاجتمعت فيها طائفة من أصحاب التجارب والاختبار فى الإدارة والعسكرية والقضاء ، وتقلد أعمالها العراقيون واللبنانيون والفلسطينيون والسوريون على السواء ، وكانت العناية بالغة فى أن تكون الصبغة العربية للدولة الجديدة شاملة جميع أوضاعها ، ظاهرة فى لغة دواوينها ومصطلحات جندها ومعاهد تدريسها . فبلغت من ذلك شأواً لم تبلغه الدول التى سبق تأسيسها فى أقطار عربية أخرى ، وكادت تصبح جديرة بأن تكون مستقر اتحاد عربى ، لو لم تعترض سبيلها المطامع الدولية .

***

---

(١) مذكرات إدورد غراى (النسخة الفرنسية) ص ٥٢٠ وما يليها .

لقد تطور الحكم فى هذه الدولة ، فكانت الإدارة عسكرية فى بادئ الأمر ، يساعد الأمير فيصلا فى تدبير شؤونها حاكم عسكرى عام ، وإلى جانبه رئيس ديوان الشورى الحربى الذى هو مرجع الجيش . وظلت أوضاع الدولة التى عليها الطابع العسكرى إلى أغسطس (آب) سنة ١٩١٩ ، حيث اقتضى حسن سير العمل تأليف مجلس مديرين ، يجتمع برئاسة الأمير ، وينوب عنه فى غيابه الحاكم العسكرى العام . إلى أن ألغى هذا المنصب وأسندت رئاسة مجلس المديرين إلى الأمير زيد ، كما ألغيت رئاسة ديوان الشورى الحربى ، وحلت محلها مديرية حربية ورئاسة أركان حرب ، واستمر هذا الوضع حتى قام مقامه مجلس الوزراء بعد إعلان الاستقلال .

واهتمت الحكومة منذ أيامها الأولى بالتشريع والقضاء ، فأنشأت مجلس شورى ينظر فى القوانين والأنظمة والمسائل الإدارية ، ومحكمة تمييز تنتهى إليها درجات المحاكم . واتجهت البلاد نحو إعطاء الحكم صبغة تمثيل ونيابة ، فانتظم عقد مؤتمر سورى فى حزيران سنة ١٩١٩ ، ليعرب عن رغائب الشعب السورى ، عندما قدمت البلاد لجنة استفتاء أميركية . ثم اجتمع مرة ثانية فى أثناء أزمة استبدال الجنود الفرنسية بالجنود البريطانية ، فقرر واجب الأمة فى الدفاع عن كرامتها ووحدتها واستقلالها ، وارتأى وجوب إعلان هذا الاستقلال فى حدود البلاد الطبيعية ، والعمل على إقامة حكومة مسؤولة مدنية تستمد من سلطان الأمة وسيادتها القومية وما تقتضيه أوضاع الشورى المتبعة . واستأنف المؤتمر أعماله عندما استقر الرأى على القيام بخطة حاسمة ، فبدأ يعقد جلساته فى أواخر فبراير (شباط) سنة ١٩٢٠ ، استعداداً للقيام بمهمته الكبرى ، وتبادل رسالتين مع الأمير فيصل فى وصف حالة البلاد ومطالبها ، وأجمل ذلك فى القرارات التى اتخذها فى ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ ، وأعلنها فى اليوم التالى فى ٨ مارس فى دار بلدية دمشق ، فبايع فيصلا بالملك ، ورفع علم سورية الجديد ، الذى أصبح علم الأردن ، ونادى باستقلال البلاد السورية استقلالا تاماً بحدودها الطبيعية ، على أساس الحكم المدنى النيابى ، وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونية ، وقرر إدارة مقاطعات البلاد على طريقة اللامركزية

الإدارية ، ومراعاة أمانى اللبنانيين فى حكم لبنان القديم ، وطلب استقلال العراق ، وتكوين اتحاد سياسى واقتصادى بينه وبين سورية .

وفى اليوم نفسه ، فى دار بلدية دمشق أيضاً ، أعلن مؤتمر عراقى قراراً مماثلا لقرار المؤتمر السورى فى استقلال العراق ومطالبه ، وانصرف المؤتمر السورى بعد إعلان الاستقلال والبيعة إلى مناقشة مشروع القانون الأساسى الذى أعدته لجنة الدستور ، فأتم وضعه على الأسس التى أعلنها فى قراراته السابقة ، وهو يختلف عن سائر الدساتير التى وضعت فيما بعد لسورية ، بأنه كان ملكياً دمقراطياً يأخذ بنظام المجلسين : النواب والشيوخ ، وينظم طريقة الحكم على قاعدة الاستقلال الإدارى أو اللامركزية الواسعة .

وكانت مواد القانون الأساسى التى أقرها فى القراءة الأولى نحو ١٤٨ ، ولا يمكن تحديدها نهائياً بسبب ما كان يطرأ عليها من حذف وضم ، كما أنه لم يتم فى القراءة الثانية إلا مناقشة سبع مواد ، وكان قد اقترح السيد رياض الصلح أحد أعضاء المؤتمر فى ١٥ يوليو (تموز) ، حينما بدأت تشتد الأزمة بين فرنسا وسورية الاكتفاء بالقراءة الأولى للائحة الدستور ، وتقديمه للحكومة ليقترن بتصديق الملك ويصبح نافذاً ، وإن لم تتم القراءة الثانية . فلم يبت بهذا الاقتراح ، وشغل المؤتمر عن إتمام عمله بما جرى من أحداث .

ولم يقتصر المؤتمر فى عمله على وضع الدستور ، بل كان يراقب سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، وقد تقدمت إليه الوزارتان اللتان تألفتا بعد الاستقلال الأولى برئاسة على رضا الركابى والثانية برئاسة هاشم الأتاسى ، ببيانات عن خطتهما السياسية ، وطلبتا أن يمنحهما ثقته ، وكان أعضاؤه يسألون ويستوضحون ، ويقومون بسائر الأعمال التى تجعل مهمة المؤتمر مزدوجة . فكان مجلساً تأسيسياً ومجلساً نيابياً ، وقد ترأسه على التوالى السادة : محمد فوزى العظم وهاشم الأتاسى ورشيد رضا ، وتألف فيه حزبان : حزب التقدم والحزب الحر المعتدل ، واتخذ قراراً حدد فيه عدد أعضائه بتسعين ، وهو العدد الذى شهد إعلان الاستقلال .

وظل المؤتمر مجتمعاً إلى ٢٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ ، وعطل لمدة شهرين.

ولكن لم ينتظم عقده مرة أخرى بسبب الأحداث التى طرأت على البلاد ، وقضاء الفرنسيين على استقلال سورية وأوضاعها السياسية والدستورية .

كانت الأحزاب السياسية واللجان الوطنية تقوم بنشاط كبير فى أيام الحكومة العربية وتؤثر أبعد تأثير فى مساعى الحكومة وخططها ، وفى مقدمة هذه الأحزاب واللجان : الفتاة والاستقلال العربى والعهد ولجنة الدفاع الوطنى. وقد بلغ القلق أشده عندما اتفقت فرنسا وبريطانيا على استبدال الجنود ، فانتشرت الدعوة إلى أن الوسيلة الوحيدة لمقاومة فرنسا هى القوة المسلحة ، ونشبت الثورات والفتن فى أنحاء شتى ، ومنها ثورة الدنادشة فى تلكلخ ، وثورة الشيخ صالح العلى فى جبل العلويين ، وثورة الأمير محمود الفاعور فى جبل عامل، واشتباك العصابات مع الفرنسيين فى أماكن أخرى فى الشمال والغرب .

وكان على الحكومات المتعاقبة فى سورية أن تعزز قوة الجيش ، فوضعت قانوناً للتجنيد الإجبارى ، وأدخلت تعديلات كثيرة فى أوضاعه ودوائره وأركان حربه . ولكن كانت تنقصه المعدات والذخائر ، كما أن خزينة الدولة كانت محدودة الموارد ، فأصدرت الحكومة قانوناً بطرح قرض داخلى بنصف مليون دينار (عملة ذهبية) ، وأحدثت إضافات بسيطة فى الضرائب حتى تفى بحاجاتها . وكانت البلاد تتمتع بيسر ورخاء بما ادخرته من بيع محصولاتها فى أثناء الحرب بأثمان حسنة ، وما نمته من ثروتها بعد الهدنة من التعامل مع الجيوش البريطانية والاستفادة مما أنفقته فيها ، وكان الجنيه المصرى قاعدة فى الأخذ والعطاء ، وكذلك الليرات الذهبية التى كان فى البلاد وفر كثير منها .

(٢)

وصفنا فيما تقدم طرفاً من الأوضاع الداخلية للحكومة العربية فى الشام ، وننتقل الآن إلى البحث بإيجاز عن الأعمال الخارجية ، التى كان يقوم بها الأمير فيصل ومساعدوه بالدرجة الأولى . وقد قام الأمير برحلتين إلى أوربا : الأولى فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٩١٨ ، لتمثيل الحجاز فى مؤتمر الصلح ، والثانية على أثر الاتفاق الإنكليزى الفرنسى فى منتصف سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٩ .

أما فى رحلته الأولى فقد كان عليه أن ينطق باسم سورية التى سلمته قيادها ، كما ينطق باسم الثورة العربية ، مستعيناً بما أعطى لأبيه الملك حسين من عهود ومواثيق ، مهما قيل من غموضها وإبهام بعض موادها ، فقد كانت واضحة صريحة فى شروط كثيرة لم تنفذ . لأنها لم ترزق من قوة التأييد السياسى فى داخل البلاد وخارجها ما يجعلها نافذة ، وهو ما كاد يصل إلى فرنسا حتى صرح له الفرنسيون عن ناجذ العداوة ، وأخذوا يقيمون العقبات فى سبيله ، وراحت صحفهم تنتقده بلهجة شديدة ، حتى أنها حذرت بريطانيا أن تقع فى حبائل الوحدة العربية ، التى تحمل فى طياتها خطراً شديداً على مصالحها ومصالح فرنسا معاً .

وقد أقر مؤتمر الصلح حينئذ فى ٣٠ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩١٩ ، فصل البلاد العربية عن تركيا ، ثم اتخذ قراراً آخر فى ٢١ مارس (آذار) بإرسال لجنة تحقيق دولية ، للبحث فى أحوال البلاد العربية واستقصاء رغائب سكانها ، ووافق مؤتمر الصلح بعد ذلك ، فى ٢٨ أبريل (نيسان) سنة ١٩١٩ ، على ميثاق عصبة الأمم ، وهو القسم الأول من معاهدات السلم التى هيأها المؤتمر ، وقد اشتمل الميثاق فى مادته الثانية والعشرين على نظام الانتداب ، وهو نظام وصاية مستمد من القوانين المدنية الإنكليزية ، وجاء فى الفقرة التى تخص البلاد المنفصلة عن تركيا من هذه المادة : أن بعض الجماعات التى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية بلغت درجة من الرقى يمكن معها أن يعترف بها شعوباً مستقلة ، على أن ترشدها فى إدارتها مشورة منتدب عليها ومساعدته ، حتى تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها ، وينبغى أن تراعى مقدماً رغبات هذه الجماعات فى اختيار الدولة المنتدبة (١) .

---

(١) راجع فوشيل فى كتابه الكبير عن الحقوق الدولية ، وفان رس نائب رئيس لجنة الانتدابات فى كتابه : الانتدابات الدولية . ويلاحظ أن الانتداب وضع دولى جديد ، أراد المستعمرون أن يتخذوه وسيلة لتقاسم البلدان المفتوحة ويسدلوا على أعمالهم باسمه ثوبا شرعيا قانونيا ، بحجة الأخذ بيد الشعوب المتخلفة حتى تتمتع بحسنات الحضارة ، وقد أثار هذا الوضع شبهات الكثيرين ، كما دفع الباحثين فى الشرائع لكتابة الفصول والمؤلفات عنه ، وزال الآن كما زالت عصبة الأمم ، وحل محله نظام الوصاية للأمم المتحدة .

وكان إقرار هذه المادة خيبة أمل عظيمة للسوريين . إلا أن الأمير فيصلا عاد إلى سورية ، وهو يعقد آمالا كبيرة على لجنة الاستفتاء ، وحض الأهلين على حسن القيام بمهمتهم ، ولكنه شعر بالخيبة أيضاً ، عندما علم أنها أمريكية فقط ، وأن الفرنسيين والإنكليز لا يشتركون بها . وقد تذرع الأولون بجميع الحجج والأسباب ليحولوا دون إرسالها ، فكانوا يدعون أن سكان سورية وغيرها من البلاد العربية ليسوا على درجة من الرقى بحيث يستطيعون الإعراب عن أمانيهم إعراباً صادقاً ، أو يشترطون اتفاق الحكومات مقدماً على كل ماله علاقة بذلك الاستفتاء قبل إرسال اللجنة ، فأبى الرئيس ولسن أن يوافق على هذه الأساليب التى ضاق بها ذرعاً ، وأمر الفرع الأمريكى بالسفر إلى الشرق ، دون أن يتقيد برأى الآخرين .

وما كادت تصل هذه اللجنة إلى دمشق حتى شهدت العاصمة السورية مشهداً سياسياً رائعاً ، وكانت تموج بأهلها كأنها فى ثورة مضطرمة ، لا تنفك فيها الأحزاب والجماعات عن العمل . وطافت اللجنة أنحاء البلاد ، وقابلت وفود الأهلين على اختلاف طبقاتهم ومللهم ، وكان قرار المؤتمر السورى أهم وثيقة تلقتها اللجنة ، وهو يتلخص بطلب الاستقلال التام الناجز للبلاد السورية ، وإقامة حكم ملكى نيابى فيها على أساس اللامركزية الواسعة ، واختيار الأمير فيصل ملكا عليها ، والاحتجاج على الانتداب والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم واعتباره ، فى حالة حمل البلاد على قبوله ، مساعدة فنية اقتصادية ، لا تمس الاستقلال السياسى ، تقوم به الولايات المتحدة ، وإن لم تقبل ، فبريطانيا العظمى ، وعدم الاعتراف لفرنسا بأى حق تدعيه ، ورفض كل مساعدة منها ، ورفض مطالب الصهيونيين ، ورفض التجزئة سواء فيما يتعلق بفلسطين أو لبنان وطلب الاستقلال التام للعراق ، وعدم إقامة حواجز اقتصادية بين القطرين . وقد أيد معظم أبناء المناطق الداخلية والساحلية والجنوبية هذه القرارات ؛ وأصر فريقان من رجال الأحزاب الاستقلالية ، كالاتحاد السورى والعهد ومن جاراهم على التمسك بالاستقلال التام الناجز ، دون الإشارة إلى قبول أى نصح أو مشورة أو مساعدة فنية أو اقتصادية من أية دولة كانت .

وقد اقتنعت اللجنة بوحدة رغائب الشعب السورى ، وسارت فى توصياتها على رأى الأكثرية . وعادت إلى باريس ، فى منتصف سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٩ ، لتقديم تقريرها ، ولكن الشعب الأمريكى كان خذل الرئيس ولسن ، فواصلت سفرها إلى وشنطن ، وقدمته إلى وزارة الخارجية ، ونفوس أعضائها طافحة بشعور الخيبة ، بعد أن كانت كلها آمالا كباراً عند مغادرتها باريس . ولولا انسحاب أمريكا من مؤتمر الصلح قبل ختام السنة ، ربما كان لعمل اللجنة وتقريرها أثر كبير فى بلاد المشرق . وهو التقرير الوحيد الذى صدر عن جماعة أمريكية توصى برفض مطالب الصهيونيين ، وتقترح أن تضم فلسطين إلى سورية وأقسامها الأخرى . وكذلك كان رأيها فى ضم لبنان إلى سورية ، على أن يتمتع باستقلال إدارى واسع ، ولم تستطع اللجنة أن توصى بإعطاء فرنسا وصاية على لبنان وحده ، فى الحدود التى كانت له قبل الحرب ، للأسباب والمحذورات التى وجدتها فى الوصاية الفرنسية بصورة عامة ، ولا تزال لهذا التقرير قيمة تاريخية كبرى[١] .

* * *

وأما رحلة الأمير فيصل الثانية فقد كانت على أثر برقية تلقاها من رئيس الوزارة البريطانية لويد جورج، بعد أن أصبح الاتفاق وشيكا بينه وبين كليمنصو فى ١٠ سبتمبر (أيلول) ، فوصل إلى لندن بعد أن تم الاتفاق بين الإنكليز والفرنسيين على تطبيق المواثيق السابقة والتفاهم عليها . فكان فى جملة ما اتفق عليه جلاء الجيش البريطانى عن سورية كلها داخلها وساحلها ، وأن يحل محله الجيش الفرنسى ، باستثناء المدن الأربع الداخلية ، أى دمشق وحمص وحماه وحلب ، وحوران والبلقاء ، وقد أدخلت الأقضية الأربعة التى كانت تابعة للمنطقة الشرقية فى منطقة الاحتلال الفرنسى ، وهى البقاع وبعلبك وحاصبيا

---

(١) أخرج التقرير من زوايا الإهمال فى أثناء الأزمة الفلسطينية بعد نحو ٢٥ عاما ، كما حدثنى سفير أميركى كانت له يد فى ذلك . وقد نشر فى ملاحق كتاب اليقظة العربية بالانكليزية ، وأذاعته اللجنة التنفيذية سنة ١٩٢٧ (المطبعة السلفية نقلا عن المقطم) كما نشر فى كتاب الثورة العربية الكبرى .

وراشيا ، وأبلغ ذلك إلى المؤتمر كتدبير موقت ، إلى أن يصدر قراره فى شأن الانتدابات والحدود . فوافق كليمنصو على البنود المتعلقة باستبدال الجنود ، واحتفظ برأيه فى التسوية النهائية فى الأمور الأخرى . ومجمل ما يقال فى هذا الاتفاق أن بريطانيا أطلقت يد فرنسا فى سوريا ، وتخلت عن وعودها حتى عن إقامة حكومة مستقلة فى الداخل ، بثمن نالته من فرنسا بالموافقة على انتدابها فى فلسطين ، وضم الموصل وآبار البترول إلى منطقة نفوذها .

وقد أبلغ البريطانيون الأمير فيصلا ما تم عليه الاتفاق بين الدولتين ، ولم تجد المذكرات والاحتجاجات والرسائل المتبادلة ، إذ أصر الإنكليز على رأيهم فى الجلاء وموعده ، الذى حدد له فى أول نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٩١٩ . وأشار اللورد كرزن فى آخر الأمر على الأمير فيصل بمفاوضة المسيو كليمنصو وتجنب كل مقاومة عسكرية قائلا إنه لا يوجد شيء أشد قتلا لآمال العرب مثلها .

فتوجه الأمير فيصل إلى باريس لمفاوضة الفرنسيين ، فأخذوا يتوددون إليه ويجاملونه ، وكانت ترمى هذه المفاوضات إلى غايتين ، إحداهما تتعلق باحتلال الأقضية الأربعة وقد لاقت بعض النجاح ، والثانية وضع صيغة اتفاق بين فرنسا وسورية ، الذى أصبح يعرف بمشروع فيصل كليمنصو ، وعاد الأمير إلى سورية داعياً له برفق وأناة ، فوجد مقاومة شديدة ، كما أنه استقالت وزارة كليمنصو على أثر انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وحلت محلها وزارة ملران التى كان يجنح رئيسها إلى مذهب غلاة الوطنيين وأنصار الفتح والاستعمار .

وكانت الحكومة الفرنسية ، حتى فى زمن كليمنصو نفسه ، قد عقدت نيتها على تعزيز النجاح السياسى الذى ضمن لها الاتفاق مع بريطانيا بالقوة العسكرية ، فعينت الجنرال غورو أحد كبار قوادها مندوباً سامياً وقائداً عاماً فى الشرق ، وقررت إرسال قوى فرنسية كثيرة ، فوقع ذلك وقعاً سيئاً فى المحافل العربية والبلاد السورية ، ثم جرت الحوادث تباعاً حتى أعلن المؤتمر السورى والمؤتمر العراقى قراراتهما فى الاستقلال والاتحاد التى كنا أشرنا إليها ، فأثارت اعتراض

الفرنسيين والبريطانيين على سواء ، وأنكر اللورد كرزن إنكاراً شديداً على أية هيئة فى دمشق أن تبحث فى مصير العراق وفلسطين .

(٣)

فى ٢٦ أبريل (نيسان) سنة ١٩٢٠ ، عقدت انكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان مؤتمراً فى سان ريمو ، لم تشترك فيه الولايات المتحدة التى أصبحت بمعزل عن السياسة الأوربية ، فنالت فيه فرنسا الانتداب على سورية ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، فجرى التقاسم من وجهة عملية قبل توقيع المعاهدة مع تركيا وقبل إقرارها ، واستولت الدولتان على « بلاد العدو المحتلة » التى كانتا تحتجان بالشرع الدولى على الحكومة السورية كلما أحدثت تبديلا فى فى أوضاعها ، وعدته مخالفاً للقوانين والتقاليد . ولكنهما استباحتا ما حرمتاه على غيرهما ، لأن فى يدهما القوة التى تسوغ للدول الحليفة أن تكون المرجع الأعلى فى توزيع الانتدابات ، على أن تضع الدولة المنتدبة صك الانتداب ويوافق عليه مجلس العصبة[١].

وقد أبلغ المرشال ألنبى الملك فيصلا قرار مؤتمر سان ريمو ، الذى كان بدء النهاية بل النهاية نفسها ، ودعاه أن يسافر إلى باريس لبسط قضيته بكل تفاصيلها ، ملحاً عليه أن لا يبطىء فى السفر ، وذاكراً له أن حكومة بريطانيا مستعدة للاعتراف به رئيس دولة مستقلة . إلا أنها تعتقد اعتقاداً قوياً بأن مسألة ملكيته ينحصر حق البت فيها بمؤتمر الصلح وحده . غير أن الملك فيصلا لم يجب الدعوة التى وجهت إليه ، وكان رأى معظم مستشاريه أنه لا ينبغى أن يتوجه بنفسه بل يؤلف وفداً يعتمده ، وكانت المشكلات تزداد كل يوم بين سورية والفرنسيين ، حتى استحكمت حلقات الخطر ، فعقد الملك نيته أن يسافر بنفسه إلى أوربا إجابة لدعوة بريطانيا المتكررة .

---

(١) عندما وضع صك الانتداب سنة ١٩٢٢ ، أجلت إيطاليا موافقتها عليه ، ريثما تسوى بعض الأمور بينها وبين فرنسا ؛ وكذلك فإن الولايات المتحدة عقدت فيما بعد اتفاقات مباشرة فى شأن البلاد المنتدب عليها ، لأنها لم تدخل فى عصبة الأمم .

ولكن الفرنسيين كانوا قد تفرغوا للعمل فى سورية ، إذ توفرت القوى لديهم ، وأصبح الحق العام الجديد بتقرير الانتداب فى جانبهم ، وخلا لهم الجو باتفاق الهدنة الذى عقدوه مع الأتراك الذين كانوا يغيرون عليهم فى الشمال ، فاشترط الجنرال غورو شروطاً لسفر الملك تتلخص بقبول الانتداب وإلغاء التجنيد الإجبارى ، وتسريح المجندين ، وتسليم سكة حديد رياق — حلب ، واحتلال هذه المدينة ، وقبول الأوراق التى أصدرها البنك السورى ، ومعاقبة المجرمين الذين استرسلوا فى معاداة فرنسا .

وفى ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ ، وجه الجنرال غورو إنذاره إلى الأمير فيصل ، وفصل حجج فرنسا عليه وعلى الحكومة السورية وعلى العصابات الخارجة من دمشق ، وأوضح الأعمال العدائية التى وجهت إلى فرنسا والموالين لها ، والمخالفات للشرائع الدولية والأضرار التى أصابت فرنسا وسورية بسلوك هذه الخطط المناقضة لمهمة الانتداب التى وكلها إلى فرنسا مؤتمر السلم . وطلب الضمانات الكافية ، التى من جملتها أن لا يتضامن الملك مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

* * *

ولما وردت الأخبار إلى دمشق هاجت النفوس وعظم القلق ، وكانت هناك ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الشعبى المقاومة والدفاع ، واتجاه المؤتمر للمقاومة والدفاع أيضاً ، وأما الحكومة فكانت الأكثرية فيها تعتقد بتفاوت القوى وتفضل الحلول السلمية . أما الأقلية فكانت تؤثر المقاومة المستميتة ، عسى أن تهز ضمير العالم المتمدن ، وتمنع فرنسا من التمادى فى غرورها ، أو تسجل على كل حال أنها دخلت البلاد بقوة السيف لا برضى الأهلين .

وعقد المؤتمر السورى فى ١٥ يوليو (تموز) جلسة عنيفة ، قرر فيها التمسك بقراراته السابقة ، التى سجلها فى ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ ، وعدم اعترافه بأى عقد أو ميثاق لا يوافق عليه ؛ ولما اختارت الحكومة فى ١٧ يوليو (تموز) قبول شروط الإنذار ، وهى كارهة ، وبدأت مرغمة بتنفيذه ،

اشتدت عليها الحملة فى المؤتمر السورى ، حتى أنه اقترح فيه إحالتها للديوان العالى. ولكن العدو كان على الأبواب ، والمجلس على أهبة التعطيل ، ولما صدر الأمر بتأجيله ، تلاه وزير الدفاع نفسه ، فضج الأعضاء ، وهموا بالكلام ، فدعاهم الوزير بلهجة حازمة أن ينظروا إلى مصلحة الوطن وحدها ، فانصرفوا مغاضبين وسرح الجيش طبقاً لشروط الإنذار .

ولكن الجنرال غورو كان قد قرر الاستيلاء على سوريا على كل حال ولذلك أمر جيوشه بالزحف على دمشق ، بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل فى الساعة المحددة ، فاستقر الرأى حينئذ على القتال ، وهبت الجموع العزلاء فى دمشق لمقاومة العدو المدجج بالسلاح ، وكانت معركة ميسلون التى استشهد فيها ، وزير الدفاع يوسف العظمة[١] .

وبعد هذه المعركة ، التى تخلد الشام ذكراها فى ٢٤ يوليو (تموز) ، دخل الفرنسيون دمشق فى اليوم التالى واحتلوا الثكنات ، وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية فى سوريا وبدأ عهد الاحتلال والانتداب .

---

(١) فصل الأستاذ ساطع الحصرى فى كتابه : يوم ميسلون جميع الحوادث والمفاوضات والوثائق التى تتصل بهذا اليوم ومقدماته وعواقبه . وقد نشرت بعض رسائل فى جريدة الأهرام حينئذ ، سجلت تلك الوقائع كما كانت تجرى تباعا .

القسم الأول

عهد الاحتلال

١ — طبائع الحكم الفرنسي وتقلباته

(ا) الدور الأول

في اليوم التالي لخروج الملك فيصل من دمشق ، أي في ٢٩ من تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ ، بدأت السلطات الفرنسية المحتلة تطبق في سوريا المناهج السياسية التي تنطبق على الخلق الفرنسي وطرائق حكمه من وجه عام ، وأساليب استعماره وتسلطه من وجه خاص .

فالحكم الفرنسي قائم على التقلب والتبدل ، ويكفي أن يستقرئ الباحث الأوضاع الدستورية التي مرت بفرنسا منذ قيام ثورة سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٤٧ حتى يصل إلى نتائج غريبة من مشاهد الاضطراب وعدم الاستقرار في تلك البلاد . على أن هذا الحكم القلق المضطرب في أساسه ، يجري لمستقر له في حب الفتوح وبسط السلطان واستثمار الذين يقعون تحت سلطته والعمل على تفريقهم للمحافظة على سيادته وتغلبه ، ويطبق هذا المنطق السياسي بحسب ما يقتضيه في أوروبا وآسيا وأفريقية ، حتى أن الثورة الفرنسية الكبرى التي أعلنت حقوق الإنسان ، وتخلت عن الفتوحات ، وادعت أن الحرية ستجمع شمل الشعوب التي فرق بينها الظلم ، ما لبث رجالها أن انقادوا إلى ما هو أكثر انطباقا على طبائعهم وأهوائهم ، فانقلبت حروب التحرير إلى حروب الفتوح ، وتحريض الشعوب على الملوك إلى العبث بالملوك والشعوب .

وتبعا لهذه القواعد المتأصلة في نفوس الفرنسيين ، التي يخفيها الضعف أحيانا

كما تظهرها القوة دائماً ، أبلغ الجنرال غوابه باسم الجنرال غورو ، الوزارة التى قادت الظروف الملك فيصل إلى اختيارها ، أن الأمير فيصلا قد أشرف ببلاده على قيد اصبعين من الهلاك ، وإن مسؤوليته فى الاضطرابات الدامية التى وقعت فى سوريا منذ شهرين أعظم وأوضح من أن تسوغ له المثابرة على الحكم وأن الحكومة الجديدة التى تمثلونها والتى قبلت المشاركة فى العمل تحت الانتداب الفرنسى لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا ، وستجد منا المعونة القوية مع احترام حرية الشعوب السورية .

وأخذ بعد ذلك يعرف الحكومة شروط هذه المعونة ، والحرية التى تريد أن تتمتع بها الشعوب السورية ، فكان شرطه الأول أن تأخذ الحكومة على عاتقها تقديم تعويض قدره مائتا ألف دينار من الذهب .

والشرط الثانى معاقبة المجرمين « المتذرعين بذريعة الوطنية » ، ومجازاة الذين أعانوهم ، وإسقاطهم من الحقوق المدنية فى حالة فرارهم ومصادرة أملاكهم.

والشرط الثالث درس المسائل التى تتعلق بالأهلين أو التى لها مساس بمستقبل البلاد مع رئيس البعثة الفرنسية « الكولونل تولا » وعرضها بعد ذلك عليه .

والشرط الرابع تخفيض الجيش وجعله قوة أمن تقوم بصيانة السكينة ويكون « الكولونل بتلا » رئيس أركان الحرب فى جيش الشرق مرجع أموره يحلها بالاتفاق مع وزير الحربية .

وأعلن بعد ذلك أنه يقمع كل عمل عدائى بأقصى الشدة ، وأن البلدة مشتركة فى المسئولية .

وهكذا بدأ الانتداب يخطو خطواته الأولى فى جو من الإرهاب . وهو الذى جعله عهد عصبة الأمم مهمة مقدسة من مهام التمدن الحديث ، قاصرة على المساعدة والنصح . وحاولت أن تخدم فيه مبدأ استقلال الشعوب ، الذى كان يرجى من تحقيقه انتصار فكرة الحرية والحق ، على فكرة القوة والغصب .

وكان رد الفعل ضئيلا عند الوزارة ، بل إنها فوق ذلك ، نشرت بلسان

رئيسها علاء الدين الدروبي بلاغا بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تنذر فيه الأهلين والموظفين ، وتعدهم بأن الانتداب لن يكون شديد الوطأة بل إنه يحترم الاستقلال ، وتسوغ الحركات التى قام بها الجنرال غورو مشيرة إلى العراقيل التى كانت توضع فى سبيل جنوده الذين يقاتلون « عدو الحلفاء جميعهم » .

وعلاوة على ما تقدم ، فان رئيس الوزراء ألقى خطبة فى المأدبة التى أقامتها الحكومة السورية للجنرال غورو،شكر فيها الجنرال غورو على تصريحه الأخير بأن الحكومة الفرنسية التى عهد لها مؤتمر السلم بمهمة الانتداب،لاترمى من ورائه إلا إلى رعاية مصلحة البلاد وفلاحها ، واستشهد بتقاليد فرنسا المجيدة فى تحرير الشعوب، وما أشبه ذلك من المغالطة فى الحقائق والتمويه للتاريخ ، وانحى باللائمة على الذين كانوا يوسوسون للجمهور ، وأكثرهم غريب الدار ، بأن فرنسا دولة مستعمرة ، تعمل على بسطة ملكها . ولكن الفرنسيين لم يؤيدوا ما قاله رئيس الوزراء ، بل ملأوا السجون وشددوا العقوبات وحكموا على طائفة كبيرة من الزعماء بالاعدام ومصادرة الأموال ، مستندين بذلك إلى قانون الجزاء العسكرى الفرنسى ، وثابروا على تنفيذ انتدابهم برؤوس الحراب — كما قال المسيو دالادييه رئيس الوزراء — فى خطبة له قبل شهر من هذه الحوادث ، ألقاها فى مجلس نواب فرنسا .

ولم يطل أمد ذلك الرئيس فى الحكم ، إذ قضى أجله فى ٢١ أغسطس (آب) فى حادث خربة الغزالة فى حوران ، التى كانت أول انتقاض على الحكم الفرنسى. فحل محله السيد جميل الألشى ، وألف فى ٦ سبتمبر (أيلول) وزارة جديدة ، عرض على الجنرال غورو اسم عضوين لكل وزارة حتى يختار أحدهما . وقد أقيلت هذه الوزارة فى مطلع ديسمبر (كانون الأول) وعين السيد حقى العظم بصفة حاكم لدولة دمشق ، وكان سبب الأزمة رغبة الفرنسيين تحويل الوزراء إلى مديرين ، لأن الوزارة أقرب إلى أن تكون عنوان دولة مستقلة . وكان يشمل قرار تعيين المديرين مدير عسكرية عام ، إلا أن هذه ألغيت فيما بعد ، كما ألغيت وزارة الخارجية من قبل .

وكان الفرنسيون قد بدأوا فى تنفيذ البرنامج الاستعمارى فى التقسيم والتجزئة ، وإنشاء الدويلات لما سموه بالشعوب السورية . ففى أول سبتمبر (أيلول) أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير ، وفى الثامن منه أصدر قراراً بفصل ولاية حلب عن سورية وإنشاء دولة مستقلة باسمها ، وفى الثالثة والعشرين أنشأ دولة العلويين فى لواء اللاذقية ، وعين لها حاكماً فرنسياً كما كان منذ بدء الاحتلال .

أما جبل الدروز فقد أنشئت فيه دولة كذلك ، وكان الفرنسيون يستميلون بعض رجال الجبل فى عهد الحكومة الفيصلية ، حتى أنهم طلبوا لهم فى مشروع فيصل — كليمنصو نوعاً من الحكم الذاتى ، فعقدوا اتفاقا مع شيوخهم ورؤسائهم فى ٤ من مارس (آذار) سنة ١٩٢١ ، لإنشاء حكومة وطنية مستقلة استقلالا إدارياً واسعاً تحت الانتداب الفرنسى ، وكان الأمير سليم الأطرش أول حاكم له .

وأصبحت دمشق على هذا النمط عاصمة دولة سميت باسمها ، لا فرق بينها وبين تلك الدويلات ، التى قام بإنشائها الانتداب ، ممزقاً وحدة البلاد ومفرقاً كلمة أبنائها .

وما عدا هذه التجزئة التى أثار بها الفرنسيون رغبات محلية ونزعات مذهبية ، فقد بقيت منطقة سورية منحت حكماً خاصاً لأسباب عنصرية واتفاقات دولية ، وهى الاسكندرونة . وأنشىء فيها نظام إدارى خاص ، طبقاً للمادة السابعة من اتفاق أنقره ، المعقود فى ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢١ ، ومنح السكان الأتراك مزايا مختلفة تضمن نموهم الثقافى ، وأصبحت اللغة التركية إحدى اللغات الرسمية ، مع العربية والفرنسية ؛ وجعلت فيما عدا ذلك تابعة لحكومة حلب .

لقد كان الحكام فى هذه الأوضاع محليين وفرنسيين ، وكان إلى جانب كل وزير أو مدير مستشار هو مرجع السلطة الحقيق ؛ حتى أنه فى الألوية والأقضية أو الولايات ، كان يوجد إلى جانب الحكام فرنسى يأمر وينهى ،

وبلغ الأمر مثلا فى لبنان أن حاكمه الفرنسى كان إلى جانبه مندوب فرنسى يمثل سلطه الانتداب ، وفوق الجميع المفوضون السامون .

وبعد جورج بيكو الذى كان مندوب فرنسا ومستشار القيادة العامة فى الشرق ، تتابع ثلاثة مفوضين ، هم فى الوقت نفسه قادة شهروا فى أثناء الحرب ، وجمعوا فى أيديهم السلطتين العسكرية والمدنية : غورو ويغان وسراى ، الذى نشبت الثورة فى أيامه سنة ١٩٢٥ . وحل محله مفوض سام مدنى ، المسيو هنرى دوجوفنل . وقد بقى غورو إلى نيسان (ابريل) سنة ١٩٢٣ ، ويغان إلى تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٢٤ ، وسراى إلى تشرين الثانى سنة ١٩٢٥ ، بعد نشوب الثورة . والقائدان الأولان يعدان من العناصر اليمينية التى علا أمرها فى فرنسا بعد الحرب ، أما الثالث فقد كان يسمى الجنرال الجهورى ، وكان يضطهده اليمينيون ، فلما انتصرت الأحزاب اليسارية سنة ١٩٢٤ بعثت به إلى سورية مكافأة له على انتمائه لها ، وأملا باتهاجه منهجاً حراً ضمن حدود وقيود معينة .

والمفوض السامى بحسب الصلاحيات المعطاة له ، مكلف بإدارة الانتداب الفرنسى والقيام بسياسة الحكومة الفرنسية فى دول سورية ولبنان والعلويين والدروز . وهو صاحب السلطة فى شئون الأجانب والقناصل ، والمراقب لجميع الشؤون الإدارية والسياسية والمالية ؛ ومرجعه وزراة الخارجية الفرنسية التى تصل بينه وبين سائر الوزارات الفرنسية .

وفى حدود الانتداب هو واضع القوانين والأنظمة والمسيطر على الجمارك والأحوال الشخصية ، وهو أشبه بحاكم مستعمرة يتبعه عدد كبير من الموظفين ، يرأسهم السكرتير العام ، الذى يطلع على جميع الأمور قبل أن تعرض على المفوض السامى ، ويوقع معه فى الرسائل التى يبعث بها إلى وزارة الخارجية ، كما يوقع معه القوانين والأنظمة والقرارات ، وينوب عنه فى أوقات غيابه .

وترتبط بالسكرتير العام دوائر عديدة ، على رأسها مستشارون فنيون ، كالمالية والقضاء والزراعة والتعليم والتشريع والآثار والجمارك والبريد والبرق

والمصالح الاقتصادية والعقارية والوقف والصحة العامة والبحرية والتجارة والاحتكارات ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ، والملكية الأدبية والصناعية والمعادن والبيطرة والأمن العام والمطبوعات .

هذه السلسلة من المراتب فى المفوضية العليا ، تضاف إليها سلسلة أخرى فى الحكومات المحلية : مندوبون ومساعدو مندوبين ومستشارون وضباط الاستخبارات والمصالح الخاصة والأمن العام وضباط الدرك ومستشارو الشرطة وبعض رؤسائها .

وكان الجيش مؤلفاً من كتائب فرنسية وافريقية وسنغالية والكتائب الخاصة الشرقية والسورية والكتائب المساعدة وهلم جرا .

ومعظم هؤلاء الموظفين لم يثبت أنهم من أصحاب الكفاية والنزاهة ، حتى أن المسيو جونار الذى كان حاكماً فى الجزائر قدم تقريراً للجنة الأمور الخارجية (الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٢) فى مجلس الشيوخ ، قال فيه : ان الموظفين الفرنسيين الذين تنبذهم حكومة الجزائر ومراكش ترسلهم الحكومة الفرنسية إلى سورية ؛ وانتقد كثرة العدد من الموظفين ؛ كما انتقد الشيخ فكتور برار الاسراف والتبذير وسياسة التفريق والتجزئة فى إنشاء « دويلات » لا مبرر لوجودها ، ونفث العداوة والبغضاء بين شعوبها ، وتجديد المنازعات الدينية فيها إلى درجة لم تكن تعرفها من قبل . وأكد المسيو دومرغ — رئيس لجنة الأمور الخارجية حينئذ ورئيس الجمهورية فيما بعد — أن الجيش الموجود فى سورية غير كاف للسياسة المتبعة التى يتوقع منها مفاجئآت جديدة ، وأقل مما يحتاج إليه الانتداب بالشروط الذى يخيل إليه أن توضع له .

(ب) الدور الثانى

لم تبلغ سياسة الجنرال غورو الغاية التى تريدها من التجزئة. وشعر بما أثارته من استنكار فى البلاد السورية وفى خارجها ، فقرر إنشاء اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضى العلويين المستقلة . وقد

أوفد الجنرال غورو مندوبه فى دمشق الكومندان كاترو (الذى أصبح فيما بعد الجنرال كاترو) ليبشر بحسنات العمل الجديد ولكنه لم يلق نجاحا ، حتى أن الجنرال نفسه ذكر فى خطبته ، التى افتتح بها إنشاء الاتحاد فى ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ ، أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالى فى كل مكان بعواطف واحدة ، غير أنه من المحتمل أن القرار الذى أوجده لم يترجم على وجه الصحة ولم ينقل يالضبط .

وقد جاء فى المادة الثانية أن الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسى ، داخلة فى الاتحاد أو غير داخلة ، يكون لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية ، ولا يمكن أن يفصل بينهما بأدنى حاجز جمركى أو تجارى .

وأحدثت المادة الرابعة بصورة موقتة ثلاث مديريات مشتركة : المالية والأشغال العامة والحقوقية ، ونصت على أنه يرشد هؤلاء المديرين مستشارون فرنسيون .

وجاء فى المادة الخامسة أنه لاتنفذ قرارات رئيس الاتحاد إلا بعد المصادقة عليها من المفوض السامى .

أما المجلس الاتحادى فيؤلف من خمسة ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين المستقلة . وقرر فى بادىء الأمر أن يلتئم المجلس تارة فى حلب وتارة فى دمشق باعتبار سنة فى كل منهما . ولكنه قرر من بعد فى ٨ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٣ ، أن تتخذ دمشق مركزاً دائماً لحكومة الاتحاد السورى[١] .

---

(١) ويكون للاتحاد قانون واحد فى المواد الآتية :

١ — قانون العقارات والأملاك .

٢ — القانون المدنى .

٣ — قانون التجارة .

٤ — أصول المحاكمات الحقوقية والتجارية .

٥ — قانون الجزاء .

٦ — محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والأدبية .

ويكون لهذا المجلس ميزانية مشتركة : وكذلك مديرية لإدارة المصالح المدنية والمالية والأشغال العامة ، والعدلية والدرك .

ومما يستحق الذكر أن السيد صبحى بركات الذى انتخب رئيساً لمجلس الاتحاد كان من قادة الثورة فى لواء الاسكندرونة ومن أعضاء المؤتمر السورى ، وقد حكم عليه بعقوبة الإعدام وصودرت أملاكه ، ثم عفى عنه بعد ذلك ببعض الشفاعات ، وساعد الفرنسيون أنفسهم على انتخابه . ولما غضبوا عليه لبعض الأمور ، طعن به المسيو دوجوفنل أمام لجنة الانتدابات فى الاجتماع الذى عقد فى صيف سنة ١٩٢٦ .

وفى ٩ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٣ أصدر حاكم دولة دمشق قراراً يقضى بإلغاء المديريات العامة ، وإنشاء إدارات تحت إشرافه ومساعدة أمين له ، وإلغاء مجلس الشورى وتسليم وظائفه إلى مجلس إدارة الحكومة ، بغية جعل الإدارة العليا متناسبة مع تقدير الموازنة ، والشكل الجديد الذى يتولد من سير إدارة الاتحاد .

وأنشئت فى ٣٠ آب (أغسطس) مجالس تمثيل لدولتى دمشق وحلب وأراضى العلويين ، وكانت تعتبر فيها اللغة العربية والفرنسية رسميتين بلا تمييز بينهما . وحددت صلاحيات هذه المجالس بالميزانية والضرائب والتشريع والإدارة وإبداء « التمنيات » وحق الاقتراح ، أما المبادهة فمن صلاحية الحاكم ، وللمفوض السامى أن يغلق دورة المجلس أو أن يحله .

وقد احتجت دمشق على إنشاء هذا المجلس وأضربت عن العمل لضيق اختصاصاته ، وبعده عما تتطلبه البلاد من إقامة حكم نيابى صحيح .

وكانت الوحدة السورية قد أصبحت فى مقدمة مطالب سكان البلاد فى داخلها وساحلها بعد أن شهدوا من مضار التجزئة ما شهدوه . ولم يكن نظام اتحاد دول سورية كافيا لتحقيق هذه الأمانى . فحاول المفوض السامى الجديد الجنرال ويغان أن يحدث تعديلا فى النظام الذى أقامه سلفه ، وقد جرت عادة المفوضين السامين فى الغالب أن كل واحد منهم يغير تغييرا ظاهراً فى الأوضاع التى يجدها عند وصوله ، مع التمسك بالقواعد الأساسية للحكم الفرنسى ، وهى أن تكون السلطة الحقيقية بيدهم . فاتخذ فى ٥ (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٢٤

قراراً بإلغاء الاتحاد السورى وإنشاء وحدة بين دولتى دمشق وحلب . وكان فى جملة الأسباب الموجبة لقراره الرغبة التى أعرب عنها مجلس دولة سورية ومجلس دولة حلب ومجلس اتحاد الدول السورية .

ولكن هذه الحركة نحو الوحدة اقترنت فى الوقت نفسه بحركة نحو الانفصال لأنها أبقت خارجها « البلاد العلوية » ، وكان ذلك على حد تعبيرهم إجابة لرغائب أهلها ، لأنهم لم يشتركوا فى اتخاذ مثل هـذه القرارات ، ولأن الإدارة الفرنسية كانت ترمى فى الحقيقة لذلك .

فاتحدت الدولتان بحكم القرار الجديد ابتداء من أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٥ ، وتألفت دولة واحدة اسمها الدولة السورية مع الاحتفاظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة .

أما رئيس الدولة فينتخب بأكثرية المجلس التمثيلى المطلقة ، ويقوم بوظائف رئيس الاتحاد وبوظائف حكام الدول وفقاً للقرارات المعمول بها ، ويساعده وزراء يناط به أمر نصبهم واستبدالهم ، وهذه هى الوزارات التى حددت بخمس :

وزارة الداخلية ، وزارة العدلية ، وزارة المالية ، وتربط بهذه الوزارة مديرية المصالح العقارية ومديرية أراضى الدولة ؛ وزارة المعارف العامة ، ووزارة الأشغال العامة والزراعة والإصلاح الاقتصادى وتربط بها مديرية البرق والبريد .

وتقرر أن يقوم المجلس التمثيلى لدولة سورية بوظائف المجلسين التمثيليين لدولتى دمشق وحلب ، وتقوم بالسلطة القضائية المحاكم البدائية والاستئنافية ضمن الشروط المنصوص عليها فى القوانين الاتحادية .

وقد أنهى ارتباط لواء الاسكندرونة بولاية حلب ، وبقيت إدارته جارية وفقاً للأحكام الخاصة به ، وأنيطت برئيس الدولة السورية وظائف حاكم دولة حلب فيما يتعلق بإدارة هذا اللواء .

ونص القرار على أن تتمتع ولاية حلب بامتياز مالى محدد .

وكانت المقررات التشريعية والتنظيمية التى يصدرها رئيس دولة سورية ،

وكل تعيين يجريه ، تعرض للتصديق على المفوض السامى ، وهو الذى يقر انتخاب رئيس الدولة ، ويعلن زوال سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة .

ويمثل المفوض السامى لدى الدولة السورية مندوب يساعده مندوبون معاونون ، أما المندوب فيصدق أعمال رئيس الدولة إذا لم يكن التصديق عائداً إلى المفوض السامى ، أو متى خول المفوض السامى مندوبه حق التصديق ، وفى الملحقات حيث يكون مندوب معاون فإنه يصدق قرارات الحكومة المحلية.

ونص هذا القرار على أن أول مجلس تمثيلى للدولة السورية ، يتكون من اجتماع أعضاء المجلس التمثيلى لكل من دولتى حلب ودمشق . كما أن رئيس دولة سورية هو الرئيس الحالى لاتحاد دول سورية الذى انتخبه مجلس الاتحاد فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٣ ، وينتهى عهده حكماً فى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٧ .

(ح) الحالة الاقتصادية

إن رجال المال يكمنون وراء رجال الحرب والسياسة ، ويدفعونهم فى كثير من الأحيان فى طريق الفتوحات ، ليس لإحراز المفاخر الوطنية وحدها ، ولكن لإحراز المغانم المادية معها إن لم يكن قبلها . وقد كان من جملة شروط الإنذار الذى قدمه الجنرال غورو للملك فيصل فى ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ قبول الورق النقدى الذى أصدره البنك السورى ، واعتباره عملة وطنية ، وإلغاء جميع الأحكام المتعلقة به فى المنطقة الشرقية ، إذ حرم تداوله والعمل به .

وكان هذا البنك فرعاً للبنك العثمانى ، وقد ساهم فى تأسيسه بعض البنوك الباريزية ، فنال مؤسسوه ومساهموه فوائد عظيمة كان يضرب بها المثل فى أثناء مناقشات المجلس النيابى الفرنسى . وظل ذا شأن كبير فى إدارة دفة السياسة الفرنسية فى البلاد ، حتى كانت الحكومات المتعاقبة يطلب منها دائماً أبداً أن يبقى هذا الأمر قيد نظرها . وكل اتجاه يعارض ذلك يصح أن يعد عملا معادياً . واستمر هذا الوضع حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فكان يطلب من حكومة ذلك العهد تجديد امتياز البنك واحترامه ؛ وقد قال المسيو هنرى

دوجوفنل الذى اعتزل منصبه سنة ١٩٢٦ بعد إخفاقه فى تحقيق ما وعد به فى اجتماع لما أطلق عليه اسم الجمعية الفرنسية السورية فى باريس سنة ١٩٢٨ : إن البنك السورى يعتبر سورية ملكا له .

وقد تبع النقد السورى خطوات النقد الفرنسى فى أزماته الشديدة المتوالية بعد الحرب ، فجر على السوريين خسائر جسيمة ، وطالما تصاعدت شكواهم من هذا الوضع الذى يعدونه سبباً فى سوء الحال ، وسحب الذهب والقيم النقدية الكبيرة كالجنيهات المصرية والاسترلينية ، وما تجمع فى بلادهم سواء فى أثناء الحرب أو خلال الاحتلال البريطانى . وكان يذكر ذلك فى الشكاوى التى تقدم إلى عصبة الأمم ، كما أنه يعد العمل على إزاله آثاره جهداً وطنياً ، فتطالب الحكومات التى تصطبغ بصبغة وطنية بالإصلاح النقدى وتضعه الأحزاب فى مقدمة خططها .

ولم يقتصر التحيز على البنك السورى ، بل إن السلطات الفرنسية ، برغم ما أقره صك الانتداب نفسه ، من مراعاة التسوية بين أعضاء عصبة الأمم وعدم استثمار البلاد لمنفعة الدولة المنتدبة ، كانت لا تبرح تستخدم السلطة التى لديها لمساعدة الشركات الفرنسية وأصحاب الامتياز من الفرنسيين بكل ما لديها من قوة . وقد كان الجنرال غورو يجيب الذين يلومونه على التبذير والإسراف ، بأن العملية ذات فائدة وثمرة ، أو ما معناه أن الانتداب يعود بفوائد مادية تعادل ذلك .

لا شك أنه حدث فى العالم ارتباك اقتصادى بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكن نتائج هذا الارتباك كانت تظهر فى سورية ولبنان أكثر مما تظهر فى غيرها من بلدان الشرق الأوسط . حتى أن شرقى الأردن التى كانت بلداً مقفراً قليل الثمرات ، أصبح كثير من السوريين يجدون فيه مجالا واسعاً لأعمالهم وتجاراتهم .

وجملة القول أن أساليب فرنسا السياسية والإدارية والاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السائدة ، كان لها أثر كبير فى التقهقر الاقتصادى الذى أصاب سورية خلال الانتداب . وكانت مصلحة البلاد تقضى بعدم ربطها بعملة

خارجية ، حتى أن لجنة الانتدابات قدمت تقريراً إلى مجلس العصبة فى اجتماعهما الاستثنائى الذى عقد فى روما من ١٦ شباط (فبراير) إلى ٦ آذار (مارس) سنة ١٩٢٦ ، ذكرت فيه أن سياسة الانتداب النقدية تؤخر استعداد البلاد السورية للاستقلال ، وهو لا يمكن تصوره بدون الاستقلال فى الشؤون المالية والنقدية .

ولايخفى أن سياسة التقسيم والتجزئة كانت فى مقدمة الأسباب التى أضرت بوضع البلاد الاقتصادى ، وقادت بطبيعة الأمر إلى زيادة نفقات الإدارة ، وأثقال كاهل المكلف ، فضلا عن استئثار السلطة الفرنسية بموارد المصالح المشتركة والجمارك ، التى كانت مكوسها تزداد ارتفاعا ، فيتناول الموظفون الفرنسيون الذين يعدون بالمئات رواتب ضخمة ، ويتمتعون بمزايا كثيرة كأجور المنازل والأسفار ، ولا يدخل فى هذا الاحصاء ضباط الجيش ونفقاته التى تشارك بها سورية بنصيب مقطوع .

٢ — المقاومة والثورة

(ا) المطالب القومية

أراد الفرنسيون أن يفرضوا انتدابهم على سورية ، وأراد السوريون أن يتحرروا من هذا النظام ، ونظروا إليه بكره قبل أن يقعوا فى ربقته ، ومنذ غلبتهم القوة صمموا على المقاومة إلى أن اشتعلت نيران الثورة ، فلجأ الفرنسيون إلى الأساليب العنيفة ، وعززوها بالأحكام العرفية التى قلما خلت منها البلاد ، واستعانوا بجميع الوسائل لمحاربة الفكر الحر ، فكانت الصحف تعطل ثم تعطل ، حتى يقضى عليها أو تتنازل عن حريتها . وكانت أعمال الحكومة لا تستند إلا إلى الأشخاص الذين جربوا فى خدمة الدولة المنتدبة لا فى خدمة المصلحة العامة ، فنشأ من ذلك طبقة من الموظفين الذين قلما يحبون العمل الذى يقومون به أو يخلصون له . ويسعون لتحقيق آمالهم بوسائل أخرى .

وقد بذل الفرنسيون جهد طاقتهم لاستئصال النزعة العربية من نفوس

السوريين وإماتتها فى قلوبهم ، ولكن سورية ظلت برغم ذلك شديدة الحرص على هذه النزعة القومية ، التى اهتزت ونمت فى ربوعها ، كزرع أخرج شطأه واستوى على سوقه .

وكانوا يبثون الدعوة لإقناع السوريين أنهم غير أهل للاستقلال ، وأن الانتداب هو الذى يأخذ بيدهم ليصبحوا أهلا له ، فكان السوريون يصدون عن هذه الدعوى الباطلة التى يردها التاريخ وينكرها الواقع . فالحكم الأجنبى قلما يهيء البلاد لتحكم نفسها ، بل يسعى جاهداً لإقصائها عن هذه المنزلة الكريمة التى تعتز بها الشعوب الحرة . وأحدث تشدد الفرنسيين فى تجزئة البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالى فى الجنس والدين والمصلحة ، رد فعل قوى لمقاومة التجزئة والحرص على الوحدة .

وهكذا أصبح الركنان الأساسيان للمطالب القومية : الاستقلال والوحدة ، يجريان على كل لسان ويملآن كل جنان .

أما الاستقلال فقد تابعت البلاد السورية نضالها حتى أحرزته ، وهو ما نتتبع مراحله . وأما الوحدة فقد تطورت تطوراً محزناً لوقوف المطامع الدولية والأغراض المحلية فى سبيلها ، حتى حرمت البلاد نيل ثمرات جهادها منها ، ففى القسم الجنوبى من سورية ، أقام الإنكليز والأمريكيون بمساعدة الأمم المتحدة دولة يهودية ، وأنشئت دولة عربية صغيرة ذات صلة خاصة بانكلترا . كما أن السد الذى أقامته فرنسا بين الساحل والداخل ، لم تستطع أن تزيله جهود تمادت أكثر من خمسة وعشرين عاماً . وانتهى الأمر بأصحابها أن سلموا بالأمر الواقع ، الذى طالما شهدوا عواقبه السيئة واحتجوا على بقائه . ولم تخرج فرنسا من سورية إلا بعد أن سلمت للأتراك أيضاً منطقة الأسكندرونة ، خلافاً لتعهداتها الدولية التى كانت دائماً تحتج بها على السوريين لمقاومة مطالبهم القومية . وأصبحت سورية محصورة فى هذه المنطقة التى تسمى الآن الجمهورية السورية ، بعيدة عن الأمانى ، بل الأوضاع الطبيعية والشرعية والحقائق التاريخية

والجغرافية ، التى تؤيد مطلبها فى إقامة دولة متحدة فى هذه المنطقة الفسيحة التى سماها التاريخ بالشام .

(ب) النضال فى داخل البلاد وخارجها

بدأ النضال فى سبيل الاستقلال والوحدة ، سيره المتتابع ، منذ نفض السوريون عنهم غبار وقعة ميسلون ، التى أراد الفرنسيون أن يعدوها وقعة حاسمة وظفراً كبيراً فى تاريخهم الاستعمارى ، وقد تطور هذا النضال الذى بدأ الناس يعرفون آثاره ويعجبون لها أيما عجب ، فكان بطيئاً مستتراً فى بعض أحيانه ، ومتفرقاً مبعثراً فى أول عهده ، وسريعاً ظاهراً شديداً عندما تجتمع أسبابه[1] .

وكان السوريون ينظرون بازدراء إلى التعاون مع فرنسا ، ويعدون الذين يقدمون على هذا العمل محرومين من مزايا التكريم والثقة التى يتمتع بها الوطنيون . فأحدثت هذه الناحية الأدبية تأثيراً كبيراً فى الأزمات والتطورات، حتى أن بعض الأشخاص الذين يظفرون بتأييد وطنى يحرمون منه متى قاموا بعمل يعارضه ،كما جرى للسيد صبحى بركات الذى عد انتخابه لرئاسة الدولة فى حين من الزمن فوزاً وطنياً ، فما عتم أن أصبح غرضاً للطاعنين واللائمين ، عندما أخذ يساير الفرنسيين ويمالئهم .

وقد تساءل المسيو راپار السويسرى أحد أعضاء لجنة الانتدابات ، فى الاجتماع الذى عقدته فى حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٦ ، عن التناقض الذى يظهر به ممثلو فرنسا من ادعائهم ارتياح الأهلين لحكمهم ، وما يذكرون فى الوقت نفسه من أنه يكفى أن تظهر الدولة المنتدبة ارتياحها إلى أحد السوريين حتى يكون ذلك هادماً لسمعته !

---

(١) كتب جواهر لال نهرو رسائل إلى ابنته استعرض فيها تاريخ العالم ، فأطرى إطراء عظيما نضال الشعب السورى الذى وقف يدافع عن حريته واستقلاله تلك الدولة التى خرجت من الحرب العظمى تجر أذيال التيه والظفر ، وقال : من أى نبعة اشتق هذا الشعب الذى ناضل ذلك النضال فى سبيل حريته .

وأثنى كذلك على زعمائه الذين قادوا حركته السياسية .

وكان الأثر الذى أبقاه عهد الاستقلال فى زمن فيصل كبيراً فى توجيه النفوس وإثارة الهمم ، فظلت القلوب عامرة بذلك الإيمان ، واستمر بعض الثائرين فى ثوراتهم وانضم إليهم آخرون فى أنحاء شتى . ولم يدعوا الفرنسيين تنام عيونهم قريرة بعد معركة ميسلون ، وقد برز فى هذه الحوادث اسم إبراهيم هنانو ، الذى خرج من معارك النضال والمحاكم العرفية ، وقد سما قدره فى عيون الذين سمعوا باسمه ، فضلا عن المحيطين به والأقربين إليه . وكذلك كان الشيخ صالح العلى فى ثورته التى جمعت حوله فى ذرى الجبال ومناكب الوديان طائفة من المقاتلة ، فكانوا يغيرون على الفرنسيين وينهكونهم بسلاح قليل ورفد ضئيل .

وقبل مضى أحد عشر شهراً على احتلال غورو دمشق أى فى ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢١ حدث اعتداء عليه ، وكان يرافقه رئيس أركان حربه وحاكم دولة دمشق والضابط المترجم ، فظهرت أمامهم عصابة فرسان أطلقت عليهم النار ، فأردت الضابط المترجم وسلم الآخرون الذين أصابتهم إصابات يسيرة ، وأسرع سائق السيارة حتى نجا بمن معه .

فأمعن الفرنسيون على أثر هذا الحادث بالعقوبات والحرق والتدمير والتنكيل وأخذ البرىء بجريرة سواه ، حتى ضج البرلمان الفرنسى بصدى تلك الوقائع .

وفى نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٢ جرت حادثة فى دمشق كانت بعيدة الأثر فهزت سورية هزاً عنيفاً ، إذ قدم دمشق المستر كراين رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية ، فقضى بضعة أيام فى دمشق ، كانت وسيلة لإظهار الشعور الكامن الذى كانت تضطرب به القلوب ، فتجمهر الناس وأعلنوا ما تكنه صدورهم من حب الاستقلال والحرية ، وبغض الانتداب وأنصاره ، ونعتوهم بالخونة . فكبر على الفرنسيين أن تدوى أرجاء البلاد بالدعوة الحرة ، وأرادوا قمعها بالعنف والشدة ، فقبضوا على الدكتور الشهبندر والسيد حسن الحكيم والأستاذ سعيد حيدر ورفاقهم ، فكان ذلك حافزاً جديداً للهمم ، وأضربت المدينة

وتظاهر أهلها رجالا ونساء وعطلوا الأعمال ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وأصدر المجلس العسكرى الفرنسى أحكاماً قاسية على المعتقلين ، فتجددت المظاهرات وسرت الحركة إلى سائر المدن السورية . وقد رددت ذكر هذه الأحداث الصحف الأوربية والأمريكية ، واحتج عليها السوريون فى مصر وباريس وغيرهما ، فجاء هذا الاعتداء ، الذى وصفته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بأنه اعتداء على حقوق الشعب وكل حرية بشرية ، متمما للحالة التى أصبحت لا تطاق فى سورية ، بما تتحمله من ضرائب فادحة وإدارة استبدادية ومراقبة شديدة فى أعمال الدولة وتبذير فى أموال الأمة .

وقد نقل المعتقلون إلى أرواد ، فظلوا فيها إلى ٢٣ من تشرين الثانى (نوفمبر)، حتى خرجوا من معتقلاتهم بعد أن حبتهم الأمة عطفها وتأييدها . ولم تنقطع الأحداث والفتن خلال سنتى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ اللتين سبقتا الثورة . ومن ذلك ماقاله الجنرال سراى فى رد على مقال أنشأه الكاتب الفرنسى هنرى بوردو ، ادعى فيه أن سورية كانت هادئة ساكنة فى عهدى غورو وويغان : « إن هذا الكاتب إما أنه يجهل كل شىء أو أنه يكذب ، فقد قامت فى سورية وحدها حينئذ ثورات عديدة دفن فيها من الجيش الفرنسى ٥٠٠٠ جندى .

* * *

وإلى جانب هذا النضال الذى قام به السوريون فى داخل البلاد ، فقد جاء نضال السوريين فى خارجها معززاً ومؤيداً له ، ولم تقع حادثة فى سورية منذ وقعة ميسلون إلا كان السوريون المنتشرين فى أقطار الأرض ، ولا سيا فى مصر وأوربا ، يحملون إلى أرجاء العالم صدى احتجاج بلادهم ويرفعون أصواتهم بالشكوى مما تلاقيه .

وقد خرج السوريون الوطنيون من دمشق ، سواء الذين حكم عليهم بعقوبات الإعدام أو الذين هاجروا إلى مصر ، وغيرها ، لأنهم لم يطيقوا حكم الفرنسيين وتعسفهم . واستقر معظمهم فى القاهرة ، وقد ساعدهم على مواصلة

عملهم القومى الشاق مساعدة كبرى، حزب الاتحاد السورى الذى كان أنشىء هناك فى أواخر سنى الحرب ، واشترك فيه فريق من كبار السوريين ، فكانت أعمال هذا الحزب المستقلة أو المشتركة مع سائر الوطنيين الذين أموا مصر قاعدة حركة قومية كبرى ، انقلبت فى سنة ١٩٢١ إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى .

وبهذه الطريقة حمل صوت سورية إلى عصبة الأمم منذ أول اجتماع عقدته ، احتجاجا على أعمال الدول الاستعمارية التى أنكرت العهود المعطاة للشعوب ، وعاملت تلك البلاد كغنيمة حربية ، وتقاسمتها بينها وجزأتها أجزاء متعددة فجعلت الحكومات متباينة والوحدة الوطنية ممزقة وأمانى الشعب بعيدة التحقيق .

وفى أثناء الاجتماعات التى كانت تعقد فى مقر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السورى فى القاهرة سنة ١٩٢٠و١٩٢١ ، استقر الرأى على عقد مؤتمر فى جنيف عاصمة جمعية الأمم ، وأذاعت اللجنة فى ٩ نيسان (ابريل) سنة ١٩٢١ بيانا دعت فيه جميع الأحزاب والجمعيات إلى المطالبة باستقلال سورية ووحدتها للاشتراك فيه .

وقد اجتمع هذا المؤتمر فى أواخر أغسطس (آب) سنة ١٩٢١ ، واشترك فيه ممثلو الاتحاد السورى والمؤتمر الفلسطينى ومجلس الإدارة اللبنانى والاستقلال العربى واللجنة الفلسطينية بمصر وجمعيات عديدة فى الولايات المتحدة والارجنتين وشيلى . وقدم المؤتمر نداء مفصلا إلى المجمع الثانى لجمعية الأمم ، الذى انتظم عقده فى ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٢١ ، وقد جاء فى هذا البيان :

نقرع باب جمعيتكم واثقين بالمبادىء التى كانت أساساً لبناء جمعية الأمم ، والتى أنعشت فى جميع الأقطار آمالا مشروعة ، ألا وهى احترام القوميات وحق الأمم فى تقرير مصيرها ، وإقامة العدل ومراعاة الشرف فى العلاقات الدولية ، ونبذ سياسة الفتح ، والدقة فى رعاية العهود والصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة .

نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التى خولها إياها عقد جمعية

الأمم الموقع عليه فى فرساى فى ٢٨ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩ ، مرجع لقضيتنا هذه ، ولها فيها حق النظر والحكم وفقاً لروح العهد .

***

إن الحرب الطويلة التى وضعت أوزارها وأنجبت جمعية الأمم كانت صراعا بين فكرتين — فكرة القوة والغصب وفكرة الحق والحرية — فالأمم التى كانت تقاتل تحت لواء الحق وضعت مبدأ استقلال الشعوب فى طليعة مقاصدها من الحرب ، وكان كبراء رجال الأمم المتحالفة يعلنون واحداً بعد آخر أن الحرب لن تؤدى إلى فتوحات جديدة أو إلى ضم أقطار جديدة ، وإنما يجب أن تسفر عن ظفر الحضارة واستقلال الشعوب .

ولقد سمع الشعب السورى هذه التصريحات فتقبلها بثقة تامة ، وخاصة ما يضمن منها للشعوب الخاضعة للسلطة التركية السلامة التامة لحياتها وحرية الارتقاء بدون عائق ...

***

وكان المقاتلة من العرب واثقين بأنهم يسعون لاستقلالهم لأن الحلفاء كانوا يعلنون أنهم يكافحون دفاعاً عن حقوق الشعوب . ولم تكن آمال هؤلاء المقاتلة مبنية على تصريحات رجال السياسة فقط ، بل على الوعود الصريحة التى قطعها للملك حسين السر هنرى مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر باسم انكلترا إحدى دول الحلفاء سنة ١٩١٥ . وقد ضمنت هذه الوعود الاعتراف باستقلال بلادنا . فكل تلك الوعود والدماء التى أريقت فى سبيل الغاية المشتركة ، كانت تعزز الآمال بإنشاء دولة سورية قائمة على النظام والحرية والسلام .

***

وطلب المؤتمر فى ختام بيانه :

١ — الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومى لسورية وللبنان ولفلسطين.

٢ — الاعتراف بحق هذه البلاد بأن تتحد معاً بحكومة مدنية مسئولة أمام

مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقى البلاد العربية المستقلة فى شكل ولايات متحدة (فدراسيون).

٣ — إعلان إلغاء الانتداب حالا.

٤ — جلاء الجنود الفرنسية والانكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ — إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومى لليهود فى فلسطين.

***

واستمرت اللجنة التنفيذية تعمل فى القاهرة ووفدها يعمل فى أوروبا، فلا يدع الفريقان حادثة تمر بدون الاحتجاج عليها وتوجيه أنظار العالم إلى الأخطار المهددة للبلاد، أو الأعمال التى ترمى إلى مخادعة الرأى العام والتمويه عليه كإنشاء المجالس التمثيلية التى يراد منها الإغراق فى التحكم بالشعب، وتنفيذ إرادة الحاكمين بواسطتها، وحملها على الاعتراف بالأمر الواقع، وهى حلقة جديدة أضيفت إلى سلسلة العبودية التى يرسف بها...

وكلما انقضت السنون على الإدارة الفرنسية كانت تزداد الدلائل على أنها أداة استعمار بحت، ينفذ فى البلاد رغم الحالة الشديدة التى تفاقم أمرها، إذ أخفت صوت الشعب وألغيت حرية القول والطباعة والاجتماع وأنزلت أحكام التوقيف والسجن والجلد والاعدام والنفى بالوطنيين وزعماء البلاد، حتى بلغت أشدها...

فسجلت اللجنة التنفيذية ووفودها صحائف مذكورة فى تاريخ النضال بكشف القناع عن هذه المظالم والشدائد، التى كان ينزلها الفرنسيون فى البلاد. واستمرت على ذلك إلى أواخر أيام الثورة سنة ١٩٢٧، ولكن دبيب التفرقة والبغضاء دب بين أعضائها، فانقلب نضالهم للمستعمر الغاشم إلى خصومات شخصية ومنازعات حزبية أفسدت عليهم أمرهم وذهبت بريحهم، وكادت تمحو تلك الصحائف المجيدة التى دونوها فى أيام النضال.. حين كمت الأفواه وأخمدت

الأصوات وكسرت الأقلام . . . التى نستطيع أن نسمى عهد الجهاد فيها بعهد البطولة . . .

* * *

ومن ساحات النضال التى اتخذها الوطنيون السوريون فلسطين والأردن ، أما فلسطين فقد حال الحكم البريطانى دون استفحال حركة المقاومة ، عدا الاحتجاجات والمظاهرات واضراب المدن أحيانا . وأما فى الأردن فقد وجدت طائفة كريمة من السوريين الذين أملوا فى بادىء الأمر أن يعملوا يدا واحدة مع الأمير عبدالله لتحرير سورية ، ولكن احتجاجات الفرنسيين المتوالية وإجابة البريطانيين لهم وحذر الأمير عبد الله عواقب اتخاذ الأردن مقراً للعمل القومى أدى إلى خروج معظم أولئك الوطنيين من الأردن طوعا أو كرها ، ومع ذلك فان الذين ظلوا هناك ما برحوا يعملون ما وسعهم العمل لتحرير بلادهم ومؤازرتها فى محنتها .

* * *

ولا ينكر أيضاً ما قام به المغتربون فى مهاجرهم فى أميركة الشمالية وأميركة الجنوبية . على أن هذه المساعى كانت محدودة النطاق ، مقتصرة على بعض العناصر التى لا تزال صلتها قوية بالوطن ، وهى على كل حال لم تكن تتناسب مع عدد المهاجرين وثرائهم والمكانة الرفيعة التى يتمتع بها الكثيرون منهم .

(ح) الثورة

حدث فى فرنسا انتخاب سنة ١٩٢٤ ، هزم فيه أحزاب اليمين الذين عرفوا بالتعصب الوطنى المشوب بالمحافظة الدينية السياسية . وفازت الأحزاب اليسارية المتحدة التى تقاوم الأكليريكية وتدعو إلى نوع من التسامح والتساهل فى العلائق الدولية والاستعمارية ، وكان من نتائج هذا الفوز أن عين الجنرال سراى الجمهورى اليسارى مفوضاً سامياً فى سورية ، بدلا من الجنرال ويغان الذى ينتمى للجماعة الكاثوليكية والوطنية .

كان تعيين المفوض السامى الجديد فى ٢٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ومع كونه مؤيداً من الأحزاب اليسارية فإن زعيمها رئيس الوزارة المسيو هريو كان يخشى ميوله المتطرفة . فحادثه قبل سفره ، وأبدى موافقته على أن يسلك فى سورية ولبنان سياسة حرة حكيمة ، ولكن حذره فى نفس الوقت من الافراط فى ذلك ، والحزب الراديكالى الذى هو من أحزاب اليسار فى فرنسا ، لا يتميز إلا بمقاومته للمناحى الإكليركية ، أما الاستعمار والتسلط فما هو ببعيد كثيراً فيهما عن الأحزاب الوطنية الأخرى .

ولما وصل الجنرال سراى إلى بيروت ، بدأ يسير فى خطته السياسية سيرا حسناً فاستنكر وجود الموظفين الفرنسيين بهذه الكثرة ، وأمر بإلغاء الأحكام العرفية وبالعفو عن كثير من الذين حاكمتهم المجالس العسكرية ، وأضاف إلى ذلك تصريحه بأن أبوابه مفتحة لقاصديها وأنه مستعد لسماع مطالب البلاد .

كان السوريون يشكون ويتململون مما صارت إليه بلادهم التى أقصيت عن منازل الشعوب الحرة ، واستأثر بحكمها الفرنسيون حكما غاشماً استعمارياً مشابها لسائر أنواع حكمهم وأساليب سيادتهم . فوجدوا فى التبدل الذى حدث فى فرنسا وفى تمثيلها فى سورية وسيلة للمطالبة بتحقيق أمانى البلاد ، التى ما انفكت تعرب عنها .

فذهب وفد من دمشق ووفد من حلب إلى بيروت ، فى غضون الشهر الأول من سنة ١٩٢٥ ، وأبلغا الجنرال المطالب التى تلخص بما يلى :

١ — وحدة البلاد السورية التى تشمل بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة والأراضى الملحقة بلبنان .

٢ — دعوة جمعية تأسيسية لتضع للبلاد قانونها الأساسى ، وحصر حق التشريع بالمجلس النيابى ، وحل المجالس التمثيلية وإلغاء القوانين الصادرة بقرارات فردية .

٣ — المطالبة بجعل الحكومة مسئولة أمام البرلمان وحده ، لأن سورية

بلاد معترف باستقلالها فى العهود الدولية ، وإلغاء الإدارة العسكرية ومنع تدخل المستشارين .

٤ ـ احترام الحرية الشخصية بجميع أنواعها ، إذ هى من الحقوق الطبيعية المقدسة .

٥ ـ وضع حد للأعمال المنافية للقوانين ، والعفو عن جميع المحكومين والمبعدين السياسيين .

٦ ـ توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الأجنبية واحترام استقلال المحاكم وجعل اللغة العربية وحدها لغة رسمية .

٧ ـ تسليم إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المسلمين وإرجاع الخط الحجازى إلى استقلاله السابق . لأن المفوضية العليا ضمت إليها إدارة الأوقاف الإسلامية واستولت على الخط الحجازى « الموقوف » .

٨ ـ توحيد الأنظمة الإدارية وإلغاء قانون العشائر الاستثنائى .

٩ ـ الاقتصار على استخدام أهل البلاد فى الوظائف الرسمية .

علاوة على هذه المطالب السياسية والإدارية ، فإن الحالة الاقتصادية السيئة التى وصلت إليها البلاد حملت تلك الوفود على المطالبة بالإصلاح النقدى واتخاذ الذهب أساساً لجميع المعاملات ، وإلغاء الزيادة الجمركية وحماية المصنوعات المحلية وعقد اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة ، باشتراك الحكومة والغرف التجارية . وكذلك جعل الشركات ذات الامتياز تابعة لمراقبة الحكومة السورية وحصر حق إعطاء الامتيازات بها ، وإلغاء مصلحتى احتكار الدخان والديون العامة . وكان تحيز الفرنسيين واستئثارهم فى هذه الأمور قد بلغ حده .

وقد أحسن الجنرال مقابلة الوافدين وأعرب لهم عن ثقته وحسن رغبته ، ودعاهم أن يبدأوا بالاتفاق بينهم فى شأن الوحدة ، وإلى جمع الصفوف لتحقيق الغاية كما صنعوا فى فرنسا قبل الانتخابات الأخيرة .

ثم كان تأليف حزب الشعب الذى ضم فى العاصمة معظم أصحاب الرأى الذين

شغلوا فيما بعد مراكز عظيمة فى مناصب الدولة ، وقيادة الحركة الوطنية ، وأنشىء له فروع فى حلب وحمص وحماه ؛ وكان لافتتاحه صدى تجاوبت به البلاد[١] .

وقد جرت بعض المحادثات السياسية غير الرسمية بين هذا الحزب الذى كان أول حزب رسمى فى سورية وبين بعض ممثلى المفوضية بدون أن تسفر عن نتيجة. وكان قدم إلى سورية النائب المسيو أوغست برونه فى ايار (مايو) ١٩٢٥ ، للاتصال بالمفوض السامى والبحث فى أسس الدستور الذى قررت الحكومة السورية وضعه عملا بصك الانتداب . فقابلته وفود الشعب مطالبة بالوحدة ، وبأن يعهد إلى جمعية وطنية تأسيسية فى وضع الدستور ، لا إلى لجنة فرنسية برئاسة المسيو بول بونكور ممثل فرنسا لدى عصبة الأمم .

وبعد أن أقام شهرين فى سورية ، أعلن بأنه لا يسع الحكومة الفرنسية العدول عن رأيها وعاد إلى بلاده . ولم تجد هذه المهمة نفعا ، فقد ابتدأها فى مأدبة أقيمت فى حماه للجنرال سراى وصبحى بركات رئيس الدولة ، ونادى بأعلى صوته مفاخراً بعمل فرنسا التمدينى فى هذه البلاد ، فأثارت هذه الكلمة نفوس الوطنيين الذين حضروا المأدبة . واجتمعوا إليه فى ختامها ، وأنكروا هذا القول فى بلاد مثل سورية ضربت بسهم وافر من الحضارة ، ليست من مجاهل أفريقية وأرض السنغال والكونغو — وكان هذا النائب حاكم مدغسكر — فأخذ يتراجع ويحاول تأويل ما قاله . وكانت هذه الحادثة أول صدمة لقيها فى سورية ، إلا أنها كانت مقدمة للمفاوضات السياسية التى جرت مع المسيو دوجوفنل بعد بضعة أشهر .

---

(١) قانون الحزب الأساسى :

المادة الأولى — يعمل حزب الشعب المؤسس فى دمشق على تحقيق المبادىء الآتية :

ا — السيادة القومية ، ب — وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية ، ج — ضمان جميع الحريات الشخصية ، د — تدريب البلاد نحو سياسة اجتماعية ديمقراطية مدنية ، هـ — حماية الصناعات الوطنية وإنماء الموارد الاقتصادية ، و — توحيد نظام التربية والتعليم فى البلاد وجعل التعليم الابتدائى إجبارياً عاما .

المادة الثانية — يسعى الحزب لتحقيق مبادئه بالطرق القانونية .

أن الجنرال سراى الذى ابتدأ مهمته بقلب سليم ، أخذ يتلمس خطواته فى ظلمات بعضها فوق بعض ، فالحكومة التى دب فى قلوب رجالها الخوف على مراكزهم من التقارب بين الوطنيين والسلطة الفرنسية ، لم تقصر فى جهد يبذله عمالها وأنصارها من الفرنسيين للإفساد بين الفريقين ؛ كما أن معظم الموظفين الفرنسيين ، الذين نشأوا وترعرعوا فى عهد الجنرال غورو والجنرال ويغان ، وفى جملتهم الكومندان دنتز (الذى سنبحث عنه فيما بعد وهو جنرال ومفوض سام لحكومة فيشى) مدير استخبارات المفوضية ، كانوا يحاربونه ويسعون جاهدين لاحباط خططه . فضل الجنرال سراى سبيله ، وركب متن العناد وتخبط فى سياسة هوجاء ، أوجدت فى جميع البلاد السورية نار الفتنة التى اشتعلت شرارتها الأولى فى جبل الدروز .

لقد بدأ الدروز يشكون الحيف والظلم بعد أن نقض الفرنسيون الاتفاق معهم وعينوا فى الجبل حاكماً هو الكابتين كاربييه الذى دخله مستشاراً ، وظل يعمل بعد وفاة أميرهم سليم الأطرش حتى أصبح خلفاً له فى زمن الجنرال ويغان . فأساء فيهم السيرة واستبد بهم استبداداً ضاق به ذرعهم ، فطالبوا الجنرال سراى بتنفيذ الشروط التى اتفقوا عليها مع المفوضية الفرنسية ، فلم يعبأ بالاتفاق الذى أطلعوه على صيغته ، وتنفس الدروز الصعداء حينما برحهم « كاربييه » بإجازة إلى فرنسا ، وقدم الجبل الكابتين دينو لينوب عنه ، فاستمال الدروز إليه وأحسن السيرة فيهم .

وفى ١٦ حزيران (يونيو) قابل النائب برونه وفد من شيوخهم ورؤسائهم وسلموه مذكرة ، وأوضحوا فيها أن جبل الدروز جزء لا يتجزأ من سورية تجمعه بها جامعة اللغة والجنس، وتربطه بها روابط اقتصادية مستحكمة الحلقات... وطلبوا المحافظة على شكل الحكومة فى الجبل وعلى استقلاله الإدارى فى جميع أوضاعه الحاضرة ، وأن يسود القانون فى البلاد واحترام الحرية الشخصية وحرية الكلام وحرية الشكوى . . وأن ينصفوا فيستبدل رينو بكاربييه وكلاهما فرنسى . . .

وحاول وفد من الدروز أن يقابل الجنرال فى بيروت فرفض ذلك ، وهددهم بالنفى إن لم يعودوا حالا . ثم توالت الحوادث واستمرت الشكاوى من المظالم بدون جدوى . . . إلى أن لجأ الجنرال إلى مكيدة للإيقاع بزعماء الدروز ، فكلف مندوبه فى دمشق فى ١١ تموز (يوليو) باستدعاء حمد ونسيب وعبد الغفار وسلطان الأطرش ، بحجة الاستماع إلى شكواهم ومطالبهم . حتى إذا حضروا أبلغهم أنه يعدهم مسئولين عن كل اضطراب يقع فى الجبل ويبقيهم ضماناً عنده فى مكان يحتم عليهم الإقامة فيه . فلبى الثلاثة الأولون ، ولما بلغوا دمشق قبض عليهم ونفوا إلى تدمر ، ثم قبض على آخرين من الزعماء ونفوا إلى الحسجة . أما سلطان فقد رفض قبول الدعوة وأصر على الاعتذار ، فحاولوا القبض عليه . وأرسلوا قوة لهذه الغاية ، ولكنها لم تصنع شيئاً . وذهب سلطان يستفز بنى قومه ويضرم فى صدورهم نار الحماسة ، وهكذا بدأت ملحمة من ملاحم الفروسية والبطولة التى قادها رجل شجاع ذو نخوة وكرم وإباء ، بأيسر ما يكون من رفد مادى وعون أدبى ، فى قتال عدو أكثر عدداً وعدة .

وبعد معركة المزرعة التى كسر فيها الجنرال ميشو شر كسرة ، وأصاب الدروز مغانم كثيرة وأسلحة ومعدات وذخائر ، اسقط فى يد الجنرال سراى وأبرق إلى باريس يطلب نجدات سريعة ، ودخل فى مفاوضات مع الدروز لوقف الحركات الحربية وأطلق سراح الزعماء الذين كان اعتقلهم .

وكان بين زعماء دمشق وزعماء الدروز اتصالات ومذاكرات واجتماعات سرية ، فأقسموا الأيمان المغلظة على التعاون فى الدفاع عن استقلال البلاد ، والتحق بالجبل وحدانا وزرافات رجال من دمشق ، وعلمت السلطة الفرنسية بما كان من علائق حزب الشعب مع الدروز ، فأغلقت ناديه وصادرت أوراقه واعتقلت فريقاً من كبار أعضائه . وبدأت المعارك حول دمشق والغوطة والجبل ، وأرسل الفرنسيون الجنرال غملان وعينوه قائداً عاماً لجيش الشرق . فوصل إلى دمشق فى ١٤ أيلول (سبتمبر) ، وانصرف منها إلى الجبل ،

فقاتله المجاهدون من الدروز ومن معهم فى معارك حامية ، ولم يظفر بطائل ، برغم الأوامر التى لديه بالزحف على السويداء ، والقضاء على الثورة قبل أن يتسع نطاقها .

وقد حدثت ثورة حماة فى ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ، فأشعل الفرنسيون النيران فى المدينة وأطلقوا عليها القنابل ، واعتقلوا الكثير من الرجال وافتنوا فى تعذيبهم وضربوهم ضرباً مبرحاً .

وكان قصف دمشق من أعظم الأحداث التى انتشرت فى أقطار الأرض ، فورد فى الصحف أن أميركا لم تتأثر فى حادث بعد حوادث الحرب العظمى مثل تأثرها بهذا الحادث المريع . واعترف بعض كبار موظفى الانتداب أنه لا يمكن القول بأن قصف العاصمة السورية كان ضرورة عسكرية لا مناص منها . ووصف مكاتب التيمس ما شهده فى المدينة ، وكان قد زارها على أثر تدميرها ، فذكر أن قذائف المدفعيات وأعمال المغيرين تركت آثاراً لا تمحى ، وقد رأيت هذه الآثار فى كل ناحية فأحدثت كآبة فى نفسى .

ولم تستطع الصحف الفرنسية أن تموه الحوادث ، ففريق منها كان مبغضاً للجنرال سراى يتربص به الدوائر ، فانتهز الفرصة للتنديد به والطعن عليه ، وهى أغلب الصحف الكاثوليكية مثل « الايكودوبارى » وأما سائر الصحف فقد أرادت أن تتنصل من الحزبية والصداقة وطالبت بعدم التهاون فى قمع الفتنة ، ولكنها اعترفت بالفضائح التى أصابت سمعة فرنسا ، وسجلها عليها الاحتجاج الذى قدمه القناصل المجتمعون فى دمشق . وذكرت جريدة الديبا أن عمل الجنرال سراى دمغ فرنسا بوصمة عار لا تمحى .

وأثنى مراسل التيمس على سلوك المسلمين الباهر الذين بادروا بأنفسهم إلى توطيد النظام ، والسهر على الراحة فى حى المسيحيين وحمايته بعد أن انسحب منه الجنود ، وكذلك اثنى على ما بذلوه من معونة للجوالى الأوربية التى كانت تذكر لهم ، أطيب ذكر ، ما صنعوه ، وتبدى استياء عظيما من قصف مدينة مفتوحة كدمشق دون أقل إنذار سابق .

بعد أن اتسع نطاق حرب العصابات فى الغوطة ، وصلت المعارك إلى أسواق مدينة دمشق وأحيائها الجنوبية ، وهـدد الثائرون دار الحكومة والقلعة ، وثارت ثائرة الفرنسيين فأطلقوا قذائف مدافعهم وطياراتهم على المدينة ، وصبت دباباتهم نيرانها فى الأسواق ذات اليمين وذات اليسار مدة ثلاثة أيام . وانقطعت فى العشرين من تشرين الأول بعد الهدنة التى تسمى هـدنة الأربعة والعشرين ساعة .

لم ينجح الجنرال غملان فى حملته الأولى على الجبل واضطر أن يرتد على أعقابه . فأخذ يجيش الجيوش ويستكثر العدة ويجمع المقاتلة من العناصر الموالية . وكانت فى الوقت نفسه تنضب موارد الثورة ، التى كانت تعيش على وسائل ضئيلة وموارد محدودة من التبرعات والأسلحة التى تشترى من الأسواق . إلى أن استطاع الفرنسيون أن يتغلبوا على قواها الأساسية ، فلجأ رجالها إلى أطراف البادية ، وأخذ فريق من الذين انضموا إليها يتجهون نحو مصر والعراق وفلسطين والأردن ، وآخرون يعودون إلى بلادهم مستفيدين من العفو المحدود الذى كان يصدر بين حين وآخر .

أما المظالم والمغارم وحوادث الانتقام التى أنزلها الفرنسيون فى المدن والقرى فقد فصلت فى تقارير كثيرة ، سيأتى معنا الكلام عنها . ونكتفى الآن بالقول إن الفرنسيين لم يبالوا بما صنعوا من سفك وتدمير وعبث وتخريب ، وكانوا يحرقون القرى قبل الثورة لأسباب يسيرة ، ويسجلون نفقات ذلك فى حسابات المفوضية التى أثارت مناقشة فى البرلمان الفرنسى سنة ١٩٢٢ . فكيف بهم إذا اندلعت الثورة ؟[١]

٭ ٭ ٭

وبينما كان الفرنسيون يهددون الدروز وينذرونهم ، كان الثائرون يواصلون

---

(١) نشر الكاتب الفرنسى « لامازيير » وكان رافق المسيو دوجوفنل عندما قدم إلى سورية ، كتاباً بعنوان النشيد المشهور (مسافر إلى سورية) عقد فصلا وصف فيه مايلاقيه سكان قرية عربية من ذلك الضابط الثمل الذى لعبت فى رأسه الخمرة ، فأخذ يترنح يمينا وشمالا ، يضرب ويقتل وينهب ويسلب .

دعوة البلاد إلى القيام فى وجه الظلم ، فتتابعت النشرات والبلاغات والنذر ، التى تؤلف كتاباً مسطوراً إلى جانب المعارك والملاحم .

وكان أول نداء أذاعه سلطان الأطرش (قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام) ، ودعا فيه السوريين إلى حمل السلاح تحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة وتأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة ، مسجلا هذه المطالب :

١ — وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة ، مستقلة استقلالا تاماً .

٢ — قيام حكومة شعبية ، تجمع مجلساً تأسيسياً لوضع دستور يقرر سيادة الأمة سيادة مطلقة .

٣ — سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش وطنى لصيانة الأمن .

٤ — تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان فى الحرية والمساواة والإخاء .

وقد دارت فيما بعد مفاوضات كثيرة مع الفرنسيين ، كان يسعى أصحابها لتحقيق هذه المطالب ، فيقتربون منها أو ينأون عنها بحسب ظروف المفاوضات ، وقد انتهت الثورة ، واستأنفت البلاد جهاداً وطنياً جديداً قبل أن تنال بغيتها[1] .

(ى) حرب وسلام

لم تجد الحكومة الفرنسية بدأ من استدعاء الجنرال سراى ، وعده مسئولا

---

(١) إن الجنرال غملان الذى قاد الحملة الفرنسيه فى جبل الدروز ، فارتد أول مرة ثم أعاد الكرة ، هو الذى قاد جيوش الحلفاء سنه ١٩٣٩ وكسر شر كسرة ، وكان الحلفاء يباهون به ويعقدون الآمال عليه ، حتى أن تشرشل الذى زار باريس فى ١٤ يوليو (تموز) من تلك السنة وشهد عرض الجيش الفرنسى تكلم عنه بأرق كلمات التحبب التى اتخذتها يومئذ جريدة « الطان » عنواناً لإحدى مقالاتها فى الإشادة بالجيش الفرنسى وقائده .

وقد وقع فى نفسى موقع الاستغراب حينما طالعت فى الجريدة نفسها أيضاً ، نقلا عن التيمس اللندنية ، أنها تحدثت عن قائد جيوش الحلفاء ذاكرة تجاربه فى معارك الريف وقتال الدروز . غير أن هذه التجارب فى محاربة شعبين صغيرين أعزلين ما كان ينبغى أن تعد من مفاخر قائد كبير ، ولا أن تغنى عنه شيئاً فى قتال جيش أوربى يضارع الجيش الفرنسى فى عدده وعدده كالجيش الألمانى ، الذى قضى عليه فى أيام قلائل .

عن الحوادث . واختارت فى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) المسيو هنرى دوجوفنل العضو فى مجلس الشيوخ مفوضاً سامياً مكانه ، وهو أحد ممثلى فرنسا لدى عصبة الأمم ، ومعروف بأنه من الخطباء اللسن ، ومن كبار الكتاب السياسيين وله صلة كبرى بجريدة الماتان التى كانت من جملة الصحف التى حملت على سراى .

ولدى تعيينه أفضى بحديث صحفى ألمع به إلى السياسة التى يريد اتباعها فى سورية،وهى تنظيم الاستقلال الوطنى واحترام الجميع ، والنظر إلى المستقبل ، والعمل بروح رجل غير عسكرى كما هو ، ووطنى تساعده وطنيته على فهم وطنية الآخرين .

وكان يصرح أنه يريد أن يبدل مكان أخبار سورية ، فينقلها من الصحائف الأولى إلى الصحائف الأخيرة ، وهو كلام الصحفى الذى يشير إلى الأخبار المهمة ، وما تجرى عليه العادة من توجيه الأنظار دائماً إلى أنباء القلاقل والاضطرابات .

ورأى من حسن السياسة أن يتصل بالبريطانيين للحصول على المعلومات التى يريدها وضمان مساعدتهم ومؤازرتهم فى تسوية المعضلات التى عهد إليه بحمل أعبائها . فاجتمع باوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وأمرى وزير المستعمرات ، وبحث معهما الحالة فى سورية وأثرها فى المناطق العربية التى تسيطر فيها بريطانيا ، واتفق الفريقان على وجوب الإسراع فى تعيين الحدود بين سورية وفلسطين ، وسورية والعراق وتضامن الدولتين فى السياسة التى يتبعانها فى الشرق .

وهكذا بدأ المفوض السامى الجديد مهمته ، وهو السياسى الطموح النابه الذكر ، فأراد أن يبذل جهده وما أوتى من كياسة ولباقة ليحل القضية السورية حلا يعود عليه بأعظم الفخر ، ويمهد له التقلب فى المنازل الرفيعة التى يحلم بها فى بلاده . وكان يتحدث كثيراً عن أنه يريد أن يقيم فى الشرق عهداً يشابه عهد لوكارنو فى إحلال السلام فى الغرب ، الذى عقد فى ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) من سنة ١٩٢٥ بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا . وقد مثل فرنسا فيه أرستيد بريان وزير الخارجية الذى اختار دوجوفنل لمنصبه الجديد .

إن المسيو بريان الذى أفاض على سمعته فى سنيه الأخيرة صفة الرجل الحريص على السلام ، حتى نال جائزته وطارت بذلك شهرته ، كان له فى شئون سورية أثر غريب ، ففى عهد وزارته سنة ١٩١٦ دعا البريطانيين إلى المفاوضة فى أمرها واحترام ماسماه بحقوق فرنسا فيها ، وكان يعد من مآثره ما نالته فرنسا فى المعاهدات السرية فى الشرق . هذا هو الرجل الذى عقد مع كيلوغ وزير الخارجية الأمريكية ميثاق تحريم الحروب المعروف باسمهما ، والذى تهكم عليه وزير خارجية آخر ، هو المسيو فندرفلد رئيس الحزب الاشتراكى فى بلجيكا وأحد موقعى معاهدة لوكارنو أيضاً بقوله فى خطبة كبرى ألقاها فى أحد المؤتمرات الاشتراكية الدولية : أما الحرب فى الريف والحرب فى سورية ، فما هما بحرب[1] .

أما الوضع السياسى فى فرنسا فى أشهر الثورة الأولى فقد كان كما يلى : كانت أحزاب اليمين تستنكر عمل سراى بسبب بغضها إياه وحقدها عليه ، ولكنها لا تنفك تتابع خطتها فى التوسع وبسط السلطان ، فالفائدة منها مقتصرة على عمل شخصى معين وتأييدها للقضية السورية هو تأييد زائل لا بقاء له .

---

(١) كانت ثورة الريف فى المغرب وثورة الشام فى المشرق كأنهما جاءتا على ميعاد لمحاربة الاستعمار والطغيان . وقد ساقت فرنسا الجيوش اللجبة إلى ساحتى القتال ، واستعانت فى المغرب بأسبانيا للتغلب على الأمير عبد الكريم الخطابى الذى أبلى أحسن البلاء فى المعارك التى دارت رحاها لتحرير تلك الأقطار . وفى المشرق كانت فرنسا تتهم بريطانيا بمؤازرة الثائرين ، وتطالب معونتها فأجابتها ومدت إليها يد المعونة فى تضييق الخناق على مقاتلى العرب فى الأنحاء المتاخمة لمناطق الثورة والخاضعة للنفوذ البريطانى .

وبرغم ما كانت تنطوى عليه فرنسا من الخصومة والمنافسة لبريطانيا فى الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط ، فقد كان الممثلون الفرنسيون يرفضون كل تلميح إلى التعاون بينهم وبين العرب فى قضية فلسطين ومقاومة سياسة الإنكليز ، وكأن هذا العمل منهم نتيجة لخططهم العدائية للعرب فى البحر المتوسط ودفع كل ما يورثهم قوة ومنة ، أو خشية من بريطانيا وخضوعا لنفوذ اليهود .
وكان ويزمن لا ينقطع عن الاتصال برجال السياسة الفرنسية ، وبمفوضى فرنسا السامين فى سورية حتى أنه تحدث إلى المسيو دو جوفنل ، وكان يتنكر بادىء الأمر للصهيونية ، فإذا به ينساق معه فى الحديث إلى استحسان قدوم اليهود إلى سورية ، ومساعدتهم فى استثمار واستغلال بعض مناطقها الخصبة ، وقد نشر ذلك ويزمن فى كتابه الذى ترجم فيه لنفسه « تجربة وخطأ » ص : ٤٥٠ — ٤٥٢ : من النسخة الإنكليزية .

وكانت أحزاب اليسار على ثلاثة أقسام: فالراديكاليون الاشتراكيون الذين ينتمى إليهم هريو ، والجمهوريون الاشتراكيون الذين ينتمى إليهم بريان ، والراديكاليون ، لهم سياسة استعمار عامة لا تختلف عن سياسية أحزاب اليمين من حيث الغـاية . وهذه الأحزاب هى القابضة على زمام الأمر فى فرنسا منذ سقوط ملران وبوانكاره . وكان فريق من أعضائها يميل إلى التخلى عن الانتداب فى سورية ، وهى فى جملتها تعطف عطفاً شخصياً على الجنرال سراى وتألم لما أصابه من الإخفاق .

أما الاشتراكيون فعلى ميل فريق منهم إلى سراى وعلى مجاراة فريق آخر منهم للحكومة ومصانعتهم إياها ، فإنهم فى مجموعتهم خصوم للاستعمار وبسط السلطان وقد استنكروا أعمال الحكومة علناً فى مجمع عقدوه ، وكانت الأزمة الوزارية مستحكمة الحلقات .

وأما القسم الثالث من الأحزاب اليسارية وهو الحزب الشيوعى ، الذى ليس له صلة بمجموعة اليساريين فهو يطالب بالجلاء السريع عن سورية .

* * *

جرت محادثات بينى وبين المسيو أوغست برونه ، الذى كان قدم سورية بمهمة سياسية ، بغية الوصول إلى مفاوضات شبه رسمية بين من يمثل الحكومة الفرنسية وبين زعماء الوطنيين أو من ينوب عنهم .

وذهبنا سوية للاجتماع بالمسيو دوجوفنل فى منزله الأنيق الجديد ، فذكرت لهما الحقد الذى تفيض به قلوب السوريين بسبب ما جرته أيدى الخراب والدمار فى بلادهم وأنه ينبغى مواجهة الموقف بجرأة .

وكانا يذكران لى أن الانتداب إذا طبق على قواعده الصحيحة فإنه يحقق مطالبنا وآمالنا ، وأن عقد معاهدة لا يخرجه عن أن يكون من أساليب الرياء الانكلوسكسونى . فقلت لهما إن السنين السبع الماضية كانت كافية بما جرته على البلاد من المصائب أن تحمل أبناءها على استنكار الانتداب ، فسياسة التحالف هى أفضل وسيلة لتحقيق الغاية التى يرمى إليها السوريون .

وتم الاتفاق بيننا على الدخول فى مفاوضات مع الوطنيين السوريين ، سواء المقيمون منهم فى أوربا أم المقيمون فى مصر ، وسجلت المواد التى استطعنا أن نتفاهم عليها فى خمس قواعد حملتها إلى اللجنة فى مصر ، وهذه ترجمتها :

١ — يجتمع مجلس تأسيسى بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد الأساسى على قاعدة السيادة الوطنية .

٢ — تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققاً لمطالب سورية حافظاً لكرامتها .

٣ — يبت فى مسألة الوحدة السورية فى المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم .

٤ — تنشأ إدارة وطنية حائزة على ثقة البلاد .

٥ — يعلن عفو عام بدون استثناء ، أما الحق المدنى فيبقى لأهله .

وكنت أردت تحديد التنفيذ فى مدة شهرين من بعد انتهاء الخصومات فاعترض على ذلك حذراً من عدم كفاية الوقت ، كما أراد أن يكون الاتفاق حافظاً لكرامة الفريقين .

ثم تحدث بعد ذلك المسيو دوجوفنل مع الأمير أرسلان فى باريس ، كما قدم مصر فتذاكر مع ممثلى الأحزاب الوطنية على نحو ما قررناه فى ذلك .

وفى أثناء الاجتماع الذى عقد فى مصر أبلغ الوفد الذى قابل المسيو دوجوفنل القواعد التى يرى أنها تتضمن إقرار السلام فى سورية ، وفيها مطالب الاستقلال والوحدة والجلاء وإلغاء الانتداب .

ولكن الجو الودى الذى ساد الحفلات والمذاكرات السابقة انقلب إلى حالة توتر وعنف ، عندما أرسل المسيو دوجوفنل إلى السكرتير العام للجنة التنفيذية كتاباً عليه طابع الجدل الصحفى الشديد ، وقال فيه إنه لا يسع فرنسا أن تنكث بالعهود التى قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة . . . وإنى أخشى أن تكونوا آخذين فى تحمل تبعة الاضطرابات والمصائب التى لابد من أن تقع .

ومع ذلك فقد رأت اللجنة التنفيذية عدم إقفال باب المحادثة ، ودعتنى أن

أرسل إليه كتاباً فى ٤ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٥ ، فيه بعض الإيضاح وخاصة فيما يتعلق بإلغاء الانتداب والجلاء عن البلاد ، واحتمال الاتفاق على الأساليب والمراحل بطريقة مرضية للفريقين . فتلقيت جواباً فى ٧ كانون الأول ، يقول لى فيه : إن الصعوبات كثيرة ما دمت بعيداً ، وإننى أحسن صنعاً إذا ذهبت إلى بيروت ولقيته فيها .

فتوجهت إلى بيروت ومكثت هناك نحو شهر من الزمن ، واشتركت فى معظم الأعمال والمحادثات ، وحاولت تمهيد السبيل لمفاوضات أكثر فائدة وأعظم عائدة ، وكنت على اتصال باللجنة التنفيذية فى مصر وبالسيد رشيد طليع أحد كبار الزعماء الوطنيين ، الذى كان حينئذ فى القدس . ورأيت فى آخر الأمر أنه ليس هناك رجاء فى الوصول إلى حلول موافقة ، وغادرت بيروت بعد أن انتهزت فرصة وجودى لجمع وثائق رسمية مهمة عن الحالة فى سورية ، وما قاساه سكانها من العسف والخسف ، وحملتها إلى مصر ، ثم إلى لجنة الانتدابات التى عقدت فى رومة .

وهكذا ابتدأت المفاوضات مع المسيو دوجو فنل واستمرت فى مصر وبيروت وباريس نحو تسعة أشهر ، بدون أن تصل إلى نتيجة . وكان الجانب الفرنسى هو المسئول عن إخفاقها ، وقد جرت جنبا إلى جنب مع الأعمال العسكرية ، فكان خطته أشبه بما قاله لى فى بيروت عند ما كنت أحدثه عن أن هنالك سبيل حرب أو سبيل سلم ، فقال لى قد تكون هنالك خطة تجمع بين الطريقتين : الحرب والسلم . [1]

وكان منذ وصل إلى الإسكندرية ، وجد بانتظاره فيها المسيو دوريفى السكرتير العام وممثلو السلطة العسكرية ، فبسطوا له الموقف بطريقة تجعله أميل إلى آرائهم وأساليبهم . فالشرق عندهم ، لا ينقاد إلا إلى حكم القوة ، وهو ما أعلنه

(١) نشرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى مجموعة مفاوضات ووثائق بعنوان القضية السورية تناولت تفاصيل المفاوضات التى جرت فى باريس ومصر وبيروت كما أننى أنشأت سلسلة مقالات فى جريدة السياسة اليومية فى مصر عالجت بها هذه الأمور فى كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٦ .

نفسه فى اجتماعات لجنة الانتدابات فى صيف سنة ١٩٢٦ . وكل جنوح إلى السلم والمفاوضة يعده الشرقيون ضعفا ، فالحزم هو أنجع الوسائل فى مواجهة المشكلات الشرقية والمسيو دوجوفنل كان كاتبا مشهورا يؤخذ بأساليب الجدل ومأثور القول ، وهذا ماظهر منه كثيراً خلال محادثاته وخطبه وبياناته . ويظهر أن الفرنسيين — كما هى عادتهم — ذهبوا إلى ما يسمى حماية نفوذ فرنسا وكرامة جيشها ، فأرادوا استسلاماً مطلقاً ونصراً حاسماً ، ولا سيما بعد أن أخذوا لذلك جميع العدة . فكانت تزداد قوتهم على حين تتضاءل قوة خصومهم ، فسلك المسيو دوجوفنل سبيل من سبقه ، وفسح المجال للعسكريين ، فصنعوا فى زمانه ما لا يقل عما صنع فى زمن الجنرال سراى ، ومنها إطلاق القنابل على الشام ، ولكن بعد الإنذار ، وإطلاق يد العناصر الفتاكة التى تسمى بالمتطوعة ، فاستباحت الأحياء المدمرة نهباً وسلباً . ولكن هذه الأعمال الوحشية ، لم يكن لها صدى ما جرى فى أيام سراى ، برغم الاحتجاجات والشكاوى التى قام بها السوريون ، ولعل العالم أصبح يألف هذه الأحداث . أو أن الأسلوب الجديد خفف من وقع الأخبار المريعة .

* * *

ويظهر أن المسيو دوجوفنل كان يريد فى مفاوضاته الأولى أن يدرس القضية السورية من جميع وجوهها ، دون أن يتقيد برأى سابق أو بسياسة سابقة ، أو أن يجرى على خطة رسمها غيره . وأبدى استعداده لمخاطبة السوريين الوطنيين ومباحثتهم فى مطالبهم .

وعندما كان يجد نفسه أمام مطالب وطنية صريحة ، أجمعت عليها البلاد السورية وممثلوها فى مختلف الأقطار كأنهم كانوا يرمون عن قوس واحدة . كان يتجنب المناقشة فى الشروط الجوهرية ، ويتخلص بطريقة من الطرق كالتعمية والإبهام ، ويلقى تبعة الإخفاق على عاتق الوطنيين السوريين لستر التدابير العميقة التى تجعل السلم مستحيلا . وكان يعتمد أحياناً على مساعى بعض الرجال غير المسئولين من الذين استعملوا لدس الدسائس وبث التفرقة ،

وتنشيط مناهج التجزئة لفصل دمشق وجبل الدروز عن سائر البلاد السورية . وقد عدت الانتخابات التى قرر الدعوة إليها والقيام بها وسيلة لهذه الغاية ، وكانت على طرفى نقيض للمساعى المبذولة فى سبيل الوحدة .

ولما عجز المسيو دوجوفنل عن تأليف حكومة بعد أن قدم رئيس الدولة صبحى بركات استقالته فى كتاب مشهور أيد فيه المطالب الوطنية وعززها ، أصدر فى نهاية الأمر قراراً عين فيه المسيو بيير آليب مندوبه لدى دولتى سورية وجبل الدروز حاكما على سورية ، ووكل إليه فى ٩ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ إدارة الأعمال الإدارية وتسييرها إلى أن يوضع نظام نهائى بعد انتهاء الانتخابات ويختار مندوب المفوض السامى مساعديه . وعين فى الوقت نفسه الجنرال أندريا قائد حملة الجبل حاكما عسكرياً لدمشق .

أما الانتخابات فقد قاطعتها البلاد السورية ، حتى أن ولاية حلب التى انتخبت السلطة مجلساً لها بالقوة — بعد كل ما حدث فى المدينة من مقاومة واضراب وتعطيل واحتجاج وحبس وعقوبات — لم يكد يجتمع مجلسها ، حتى كان أول قرار أصدره المطالبة بالوحدة السورية ، فصدر الأمر بحله ولم يجتمع مرة أخرى ، وكان فى جملة أعضائه رئيس دولة سورية السابق وسواه من الذين ينعتون بالمعتدلين — أى غير العناصر الوطنية —[1] .

---

(١) لم تقتصر المطالبة ، بالوحدة حينئذ على سورية بل شملت لبنان نفسه ، وفى الوقت الذى أقبل مجلسه التمثيلى على وضع الدستور اللبنانى سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، أخذت الدعوة للوحدة السورية تملأ أجواء المناطق التى ألحقت به واتخذ القرارات المؤيدة لذلك فى بيروت وبعلبك وجبل عامل وطرابلس . فوجد المسيو دوجوفنل أن مساعى التجزئة التى أراد أن يجريها فى سورية وأثارت ثائرة الداخل ، تجاوبت بضدها المقاطعات التى ألحقت بلبنان ، فقامت قومة رجل واحد تطالب بالانفصال عنه والالتحاق بسورية « الوطن الأم » فألغى المفوض السامى الانتخابات فى الداخل ، وحض على تجنب التعرض للحدود الذى يثير العداوات ويجعل الاتفاق مستحيلا ، ويقف فى وجه الوحدة الحقيقية التى تقوم بتوثيق علاقات المودة والمصلحة .

وأذاع حاكم لبنان المسيو كايلا بلاغا على الموظفين ذكر فيه أنه لا يجوز للذين يشتركون فى القيام بمهام الدولة العامة أن يطرحوا على بساط المناقشة والجدل سلامة أراضى الدولة التى يجب عليهم أن يكونوا فى طليعة الذين يخدمونها ، فإذا كانت آراؤهم لا تتفق مع واجباتهم فعليهم أن يزيلوا هذا التناقض بالاستقالة من وظائفهم أو تتخذ فى حقهم عقوبات تأديبية .

=

ولا شك أن إخفاق المسيو دوجوفنل فى تأليف حكومة ترضى عنها البلاد يرجع إلى أن السياسة الفرنسية كانت لا تزال متمسكة بأساليب التفرقة ومحاربة الوحدة والاستئثار بالحكم ، وإذا مالت إلى تغيير ما أحدثته الثورة من أثر ، فلم يكن هذا التغيير أساسياً جوهرياً ولكن شكلياً ظاهراً .

وقد حاول المسيو دوجوفنل الاتصال بالعناصر الوطنية فوجد فيها إعراضاً ولم يستطع الشيخ تاج الدين قاضى دمشق تلبية طلبه ، لأن بعض العناصر الوطنية كانت تشرف على برنامجه . فرأى بعض الوسطاء أن يسعوا ليكون الداماد أحمد نامى الشركسى ، رئيساً للحكومة السورية ، ويوحون إليه أن أنه قد يكون يوماً ما صاحب عرش فى هذه البلاد . وبينما كانت تجرى المفاوضات التى يشترك اللبنانيون أحياناً فى التمهيد لها ، مثل الأستاذ اميل أده وسواه ، كانت الجنود الفرنسية تزحف نحو السويداء للمرة الثانية فاحتلتها فى ٢٥ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٦ ; وفى اليوم التالى ٢٦ أصدر المسيو دجوفنل قرار عين فيه الداماد أحمد نامى بك رئيساً لدولة سورية إلى أن يلتئم البرلمان المنتخب قانوناً ويعين بنفسه رئيس الدولة .

وفى ٣٠ نيسان (ابريل) قدم المسيو دوجوفنل والداماد أحمد نامى دمشق ، وأخذا يسعيان لتأليف وزارة ، فلقيا مقاومة شديدة ، وأبى كثير من الوطنيين التعاون مع الرئيس الذى اختاره الفرنسيون ، ومع ذلك فقد أمكن تأليف وزارة مؤتلفة فى ٤ أيار (مايو) سنة ١٩٢٦ تضم بعض العناصر الوطنية .

قامت هذه الحكومة على أساس برنامج قومى ينص على السعى لدعوة جمعية تأسيسية وسن دستور على قاعدة السيادة ، وتحويل الانتداب إلى معاهدة لمدة

= وأرسل السيد عمر الداعوق النائب فى مجلس لبنان التمثيلى برقية إلى سكرتير جمعية الأمم قال فيها :

إن فريقا من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع مع كونهم أقلية عددية إلا أنهم يمثلون أكثريه للسكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانيه وقد قدموا أثناء المناقشة فى الدستور اللبنانى اقتراحا احتجوا فيه على ضم الأراضى التى يمثلونها إلى لبنان دون أن يؤخذ رأى أهلها قبل ذلك الضم ، فهم يطلبون أن تؤلف هذه الأراضى دولة مستقلة إداريه مرتبطة باتحاد لا مركزى مع لبنان القديم وسورية .

ثلاثين سنة ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائى ، وتأليف جيش وطنى ، واشتراك سورية فى عصبة الأمم والتمثيل الخارجى ، والنظر فى إصلاح النظام النقدى ، والعفو العام ، وإلغاء الغرامات ، والسعى للتعويض على منكوبى الثورة .

وقد أشار المسيو دوجوفنل فى كتاب إلى الداماد إلى قواعد البرنامج الثلاث : المعاهدة ووضع الدستور وتحقيق المطالب السورية « فى شأن الوحدة » . فأبدى موافقة على الأمرين الأولين ، وأجاب على الأمر الثالث بكلمات كثيرة غامضة ، مؤداها ، أن الاتفاق فى شأنها يجب أن يتم بينكم وبين إخوانكم الذين ولدوا وإياكم على أرض واحدة لا بينكم وبين فرنسا .

أما ادعاء المفوض السامى بأن الوحدة أمر يجب أن يصنعه السوريون أنفسهم فهو مكابرة ومغالطة ، لأن الفرنسيين هم الذين صنعوا التجزئة ودعوا لها . ويكفى أن رجلا مثل ارستيد بريان يقول إنه ليس فى سورية أمة ولكن عشرة شعوب ، وقد كرر كثير من ساسة الفرنسيين هذا الادعاء .

ولم يلبث الوطنيون الذين اشتركوا فى الحكومة ، وهم السادة : فارس الخورى ولطفى الحفار وحسنى البرازى ، أن اختلفوا مع الفرنسيين ، بسبب ما فعلوه فى حى الميدان الذى توالت عليه النكبات خلال ثلاثة أشهر ، وإعلان الدستور اللبنانى فى ٢٦ أيار (مايو) الذى نص على سلامة الأراضى اللبنانية وعدم التنازل عن أى شىء منها ، وهو مخالف للبرنامج الذى وضعته الحكومة ، واشتركوا فى الحكم على أساسه .

وقد أدى هذا الخلاف إلى حل الوزارة واعتقال الوزراء الوطنيين ونفيهم إلى الجزيرة . وجدير بالذكر أن اشتراك هؤلاء الوزراء مع الداماد لم يقابل بارتياح كثير ، فأصبحوا فى الحقيقة بين نارين : نار الانتقادات الشديدة فى داخل سورية وخارجها ، ونار السياسة الفرنسية التى تحرق كل من دنا منها ، ولقوا أذى كثيراً فى مواطن الاعتقال وإقليمها الشديد المضنى ، وقد غامروا بأشخاصهم كما قالوا فى مقدمة برنامجهم الآنف الذكر .

وبعد اعتقال الوزراء السوريين وإعلان الدستور اللبنانى برح المسيو دوجوفنل بيروت فى ٢٨ أيار (مايو) إلى فرنسا ، وقد ضعف جانب الثورة وإن ظلت مستمرة إلى ربيع سنة ١٩٢٧ ، حيث استسلم فريق من زعماء الدروز بعد أن نفدت الوسائل ، وظهر من تعاون الإنكليز والفرنسيين ما قضى على كل رجاء ، وظل سلطان الأطرش مهاجراً نازحاً فى أطراف البادية (قريات الملح) يحمل فى قلبه مبادىء الثورة التى أعلنها وقادها ، ولم يعد إلى البلاد ، هو ومن معه من بقايا السيوف وأنضاء الجهاد ، إلا فى سنة ١٩٣٧ .

وجملة القول إن موقف المسيو دوجوفنل لم يكن متناسباً مع الآمال التى عقدت عليه ، ولكنه ظل إلى ساعة استقالته لا يحجم عن الدخول فى مفاوضة مع ممثلى السوريين لتسوية القضية . فكأنه رجل وقع فى تناقض مع نفسه ، فكان يعمل الشيء وضده ؛ ومع ذلك فإن السوريين الذين اتصلوا به وحاولوا أن يعاقدوه ، أبقى فى أنفسهم أثراً حسناً لم تمحه اساءاته الأخرى .

ولعل منشأ هذا الشعور ، أن المسيو دوجوفنل عاد فاتصل بالوفد السورى ، فى أثناء حضوره لجنة الانتدابات فى جنيف ، حيث كان يلتمس الأعذار لخطة بلاده الخرقاء فى سورية . واجتمع مع أعضائه فذهبوا إلى باريس ، واشتركوا بمفاوضات وإياه لم تجد نفعاً ، لأن وزارة جديدة برئاسة بوانكاره تسلمت مقاليد الحكم ، ولم توافق على دعوة المسيو دو جوفنل للاتفاق والتفاهم ، فقدم استقالته أو حمل عليها ، وعلى كل حال فإن هذا العمل يعتبر محمدة له .

وقد نجح دعاة الاستعمار فى تنكب خطة التفاهم ، والسير بما سموه بالحزم لإعادة السلم وقمع الثورة . ونشرت المفوضية الفرنسية تكذيباً لأخبار المفاوضات ، فرد عليها الوفد السورى ، فى ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٦ ، ببلاغ قال فيه :

إن هذا التكذيب لا يقوى سمعة السلطة المشار إليها فى تحرى الصحة والصدق . . . وإذا كانت المفاوضات التى استمرت عدة جلسات لم تسفر عن اتفاق نهائى، فلم يكن الوفد السورى هو المسؤول عن هذه الحالة ، بل إن وقوف المفاوضات إنما نشأ عن اختلاف آراء ذوى الحل والعقد من الفرنسيين أنفسهم.

وأشفع الوفد هذا التكذيب بتكذيب آخر ، وهو أنه لا أثر من الصحة لما ذكرته بعض الجرائد الباريسية من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض ، أو بين الوفد وجلالة الملك فيصل الذى لم يتدخل فى هذه المفاوضات ، وأنه لا صحة أيضاً لوضع مسألة العرش السورى موضع المناقشة ، إذ كان تعيين شكل الحكومة المستقبل منذ اليوم أمراً متيسراً ، وهو على كل حل منوط بإرادة الأمة السورية ، التى بالبداهة لا تبحث فيه قبل الحصول على تمام استقلالها .

وكان الملك فيصل قد اتفق مع زعماء الوطنيين ليكون على صلة بالمفاوضات التى يقوم بها وفد سورى فى باريس ، وقد أخذ جلالته نسخة من الميثاق القومى الذى جمع مبادىء وطنية عامة ، لتجرى المفاوضات على أساسه ، وقد تقرر أن يكون الوفد مؤلفا من السادة : ميشيل لطف الله وشكيب أرسلان وإحسان الجابرى وسعيد حيدر ونجيب شقير .

(هـ) عصبة الأمم والثورة السورية

لم تعمل عصبة الأمم عملا يذكر فى تخفيف وطأة الحكم الفرنسى ، وكانت لجنة الانتداب تكاد تقتصر فى أعمالها على مناقشات فلسفية وحقوقية لدى مطالعة تقارير الحكومة المنتدبة .

غير أن احداث الثورة تجاوبت بها أرجاء الأرض بحيث لم يعد فى استطاعة عصبة الأمم ولجنتها المختصة أن تصم آذانها عما يقع ويجرى ، ولذلك قررت أن تعقد فى رومة فى ١٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ اجتماعاً استثنائياً لدرس تقارير الحكومة الفرنسية .

كان يرأس هذه اللجنة المركيز تيودولى الايطالى . ويشير فى محادثاته إلى مغزى عقد هذا الاجتماع فى رومة ، ويلمح إلى ما فى ذلك من الفوائد . وكانت حينئذ ايطاليا الفاشستية تقوم بدعوتها فى البحر المتوسط ، وتطالب بالميراث الرومانى وتنافس الدول التى سبقتها بالاستعمار وحرمتها من الأرجاء التى تمد بأطماعها إليها [1] .

---

(١) أرسلت اللجنة التنفيذية فى ٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ تقريرا حافلا بالوثائق والمستندات ، ذكرت فيه ما أفضى إليه نظام الانتداب الذى نفذته الحكومة الفرنسية من نكبات وكوارث . =

وفى الحق إن هـذا الاجتماع كان من أهم الاجتماعات التى عقدتها اللجنة . فقد نوقشت فيه أعمال فرنسا أكثر من قبل ، لأن كثيراً من أعضاء اللجنة أصبحوا يرددون أنه لايمكن أن تحكم سورية فى ما بعد على هذا المنوال ، ولابد من تغيير جوهرى . وقد فسحت الصحف الايطالية مجالا واسعاً لمطالب السوريين وشكاواهم ومذكراتهم التى أثقلت كاهل الفرنسيين ، حتى أن ملك ايطاليا نفسه ، أظهر اهتمامه لدى مقابلة أعضاء لجنة الانتدابات بما كان يحدث فى سورية وسأل المسيو روبر دوكه عن اطلاق القنابل على دمشق .

وكان يجد الوفد السورى فى المؤتمرات الصحفية التى يعقدها كل تأييد وعطف ، أما المسيو دوكه المندوب الفرنسى فقد كان الصحفيون الايطاليون يناقشونه ويجادلونه ، حتى أنه أشار ذات مرة إلى ماتصنعه ايطاليا فى طرابلس الغرب ، فأجابه أحد الصحفيين أن ايطاليا ذات سيادة فى طرابلس الغرب ، وفرنسا ليست ذات سيادة فى سورية ، وهى تقوم بمهمة محددة موقتة .

وقد اشتركت فى أعمال الوفد السورى ، الذى كان مؤلفاً من الأمير شكيب أرسلان والسيد إحسان الجابرى ، وحملت إليه بيانات مفصلة وعرائض رسمية واحتجاجات متعددة وتقارير كثيرة عن الوقائع والفظائع التى كانت سورية مغدى ومراحاً لها فى أيام الثورة ، وبياناً إضافياً عن المفاوضات التى جرت مع المسيو دوجوفنل فى باريس ومصر وبيروت[١] .

= وقد اشتملت هذه الوثائق على بيان مفصل عن وقائع دمشق ، من مصدر شبه رسمى ، وعريضة قدمها « متصرف حماه » إلى المفوض السامى عن الحوادث الدامية التى وقعت فى تلك المدينة ، واستقالة قائم مقام الزبدانى احتجاجا على تدمير مضايا ، واستقالة رئيس الدولة السورية التى أيد فيها المطالب الوطنية .

وكان يزيد فى قيمة هذه المستندات صدورها عن رجال ذوى صبغة رسمية من أنصار الانتداب ومقدمة إلى ممثل فرنسة .

وقد أضيفت إليها تقارير عن وقائع دمشق وحماه ووادى التيم وسلسلة الفظائع التى ارتكبها الجنود الفرنسيون ، واحتجاج قدمته سيدات حماه إلى المفوض السامى نفسه .

(١) نشرته اللجنة التنفيذيه باللغة العربيه فى أول سنه ١٩٢٦ ، كما نشرت جمعيه الأمم كتاباً يتضمن هذه التقارير والمستندات المرتبطة بها مع محاضر الاجتماع الذى دام من ١٦ فبراير (شباط) إلى ٦ مارس (آذار) سنة ١٩٢٦ ، ويقع فى ٢٠٨ من الصفحات بالقطع الكبير .

وأرسل المسيو دوجوفنل من ناحيته تقريراً عن الثورة ، فألقى التبعة على الدروز والسوريين ، ودافع عن عمل الفرنسيين وأشار إلى أن الثوار لا يلقون سلاحهم بدون إظهار القوة العسكرية ، وستختار القيادة الوقت الملائم للعمل . واتهم حزب الشعب والوطنيين فى مصر بأمور ليس فيها جد ، وادعى أن هناك أناساً يطمعون فى إحراز عرش فى سورية ، ولام السوريين لأنهم أضربوا عن الاشتراك فى الانتخابات ، واتهم سلطان الأطرش بأنه يسعى للانفصال .

وما كاد يصل هذا التقرير إلى لجنة الانتدابات حتى تلقت رد الوفد السورى على ما فيه من مزاعم بعيدة عن تحرى الحقائق ، فذكرنا أن الاحتلال هو الذى قضى على يسر البلاد ورخائها ، وأنه من الأمور البديهية أن تؤيد الجالية السورية فى مصر القضية الوطنية دون أن يكون هناك مطامع فى عرش أو ما أشبه ذلك « مما كان ينشط له المسيو دوجوفنل نفسه » ، وجميع السوريين لا يرمون إلا إلى غرض واحد وهو استقلال بلادهم فى ظل حكم ديمقراطى .

وذكر الرد الأسباب التى حملت السوريون على مقاطعة الانتخابات التى دعا إليها ، لما فيها من فساد الأساليب وسوء القصد الذى دل عليه إجراء الانتخاب فى بعض الأرجاء السورية دون غيرها ، مما يؤدى إلى تمزيق وحدة البلاد أكثر من قبل .

وأنكر ما ادعاه من أن سلطان الأطرش يعمل للانفصال ، وأن الأحقاد الدينية والسياسية مسيطرة على النفوس .

وفى يوم ٦ آذار (مارس) أعلنت اللجنة انتهاء اجتماعها ووضعت تقريراً مفصلا ضمنته خلاصة وافية لمناقشاتها ، قدمته إلى مجلس جمعية الأمم فى ٨ ايار (مايو) وختمته بالملاحظة الآتية :

« إن فرنسا تعلن أنها لا تتبع فى سورية ولبنان غاية ما سوى مساعدة الشعوب التى يعترف منذ الآن بسيادتها وجدارتها بأن تكون قادرة على ممارسة هذه السيادة بنفسها . فيجب أن يسلم بأن رفض التعاون فى تنفيذ الانتداب لا يعجل حلول يوم تحرير البلاد تحريراً كاملا بل يؤجله ، فما يظهره السوريون

الوطنيون من نفاد صبر ، يبدو فى بعض الأحيان فى شكل يدل على عدم الاكتراث بالانتداب أو على عداء له ، يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودى . وتأمل اللجنة أن الجهود التى بذلتها بعض الأحزاب السورية حتى الآن لعرقلة نجاح سياسة الدولة المنتدبة فى البلاد وللطعن فى هذه السياسة فى الخارج توقف بعد الآن على تعزيزها وتأييدها .

فمن السهل على الذين يعيشون فى ظل تلك الإدارة أن يقدموا معاونتهم للدولة المنتدبة ليكون ذلك دليلا على حسن نيتهم ورضائهم وفهم المقصد السامى منها . . .

ويجب أن تتجه جهودهم إلى تعجيل تحقيق تلك الغاية وتشجيعها ، فالإصرار على الثورة بعد الآن يجب أن لا تستنكره الدولة المنتدبة وحدها ومعها جمعية الأمم ، بل جميع الذين فى سورية ولبنان وفى الخارج ، الذين يودون أن يروا السلام والرخاء والحرية تسود البلاد التى تمزقها اليوم الخصومة الدموية العقيمة » .

وقد أيد مجلس جمعية الأمم هذه الفقرات واستحسنها . مهما كانت بواعث الثورة ومهما تكن التبعات .

* * *

وفى اجتماع عقدته اللجنة فى ١٧ حزيران (يونيو) من السنة نفسها ، أدلى المسيو دوجوفنل ببيانات صريحة يصح أن يقال إنها بيانات رجل غير مسؤول لا مسؤول . فوصف صبحى بركات رئيس الدولة السابق الذى كتب له كتاب ثناء بعد استقالته ، بأنه كان يعمل فى الدولة مدفوعاً بشعور رئيس عصابة قديم ، فكان ذلك سببا لإثارة معارضة تكاد تكون عامة . . . والفرنسيون هم الذين عينوه وناضلوا لأجله . وقال عن الوزراء الوطنيين بأنهم نظموا مؤامرة بالاتفاق مع العصابات ، فلم يجد الداماد أحمد نامى بدا من طلب الإذن بإرسالهم إلى مكان إقامة إجبارية . وادعى أن النهب الذى جرى فى حى الميدان هو من المساوىء المتأصلة . . . وكأن الفرنسيين لا علاقة لهم بجميع ما سبق ذكره من الأعمال .

ويبدو للخاطر أن هذه العصبة التى وكل إليها تنفيذ «أمانة الانتداب المقدسة» كل ما استطاعت أن تقوله فى أشد موقف دعيت لمعالجته ، أن تنصح السوريين بالتعاون مع الدولة المنتدبة وفهم مقاصدها السامية . وكل ما جرى منذ سنة ١٩٢٠ إلى ذلك التاريخ ليس فيه إلا أن الوطنيين السوريين كانوا يرفضون التعاون . أما السياسة التى اتبعتها السلطة المنتدبة ونفذتها بحرص فى حكم البلاد وتسلطها عليها وتجزئتها واستغلالها ومحاربة أبنائها ، فلم تستحق منها أى توصية . وقد حاول ثلاثة من أعضاء اللجنة أن يطالبوا بإجراء تحقيق يستنيرون به فعارضت الأكثرية . وأذيع فى رومة فى ٢٤ شباط (فبراير) أن المركيز تيودلى رئيس لجنة الانتدابات قابل الوفد السورى للمرة الرابعة ، فأبلغه الوفد برقيتين تلقاهما من القاهرة — بعد أن أعملت السلطة الفرنسية النار والدمار فى حى الميدان — تبسطان الحالة المزعجة فى سورية ، فتكلم الرئيس فى جلسة ذلك اليوم وذكر أن جمعية الأمم لم تتدخل فى توزيع الانتدابات ، وليس فى وسع اللجنة أن تحل المطالب السورية ، المتعلقة بإلغاء الانتداب أو تعديله ، محلها من الاعتبار .

٣ — مرحلة جديدة بطيئة

(ا) التبادل السياسى

دعا مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الوطنيين السوريين إلى السعى لتحقيق تعاون ودى بينهم وبين فرنسا . وأرسل كذلك تقرير اللجنة وتقرير المجلس إلى الحكومة الفرنسية لتتفضل بمنحهما ما يستحقان من اهتمام .

وقد استشهد الوفد السورى فى مناشدته عصبة الأمم لدى اجتماعها السنوى العام بهذه المشورات والنصائح التى عمل بها . فلبث فى باريس ٤٠ يوماً يبذل أقصى ما عنده من المجهودات للوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين ، ولكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح ، واضطر إلى العودة إلى جنيف ليبسط لجمعية الأمم المجهودات التى بذلها وفقا للرغبة التى أعربت عنها .

وذكر الوفد أنه اجتمع مراراً عديدة بالمسيو دوجوفنل ، فأظهر هذه المرة من روح المسالمة ما لايسع الوفد إلا أن يقرنه بالحمد والثناء ، وأنه حين أوشك الفريقان أن يصلا إلى اتفاق تام ، حدثت أمور غامضة لا يد لهم فيها وكان من جرائها أن وقفت المفاوضات بغتة .

هذه الأمور الغامضة التى أشار إليها الوفد ، هى أن سياسة الاستعمار تبغى مواصلة القتال حتى يخضع السوريون لحكم القوة ، وتتصرف بخطتها كما تريد فى منح ما تمنح ومنع ما تمنع .

وقد اختارت لهذا العمل موظفاً من كبار موظفى وزارة الخارجية له تجارب سابقة فى تونس ومراكش والريف ، وارتباط بالوزارة ، فتبقى أوامرها وتقاليدها نصب عينه ، ولا يقضى من نفسه أمراً إلا من حيث التفاصيل . وكان تعيينه شبه مفاجأة ، وعلى كل حال فإنه خروج على قاعدة اختيار القادة والسياسيين إلى الدبلوماسيين المسلكيين .

هذا هو المسيو پونسو ، الذى كان أطول المفوضين عهداً ، والذى عرف بالصمت ، وهو من أكثر الناس تحدثاً . كان يأتى إلى سورية كما يقول ليعالج الأمور مع الوطنيين ، ويعود بعد ستة أشهر إلى فرنسا ليعالج الأمور مع وزارة الخارجية ، التى كان يصفها لنا بأنها ليست رجعية ولكنها محافظة ، فيقضى سنته فى رحلة الشتاء والصيف ، ولم يكن مستعجلا فى شىء .

جرى تعيينه فى ١٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٦ ، فوصل إلى سورية فى ١١ تشرين الأول (أكتوبر) . وقد بدأ يدرس الأمور فى فرنسا ، وأتم بعض الدرس فى سورية ، وهو شديد الحذر ، متحفظ فى علائقه ، متحفظ فى رسائله . فتلقته الوفود السورية فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) بالمطالب الوطنية التى أصبحت مألوفة معروفة ، من دعوة جمعية تأسيسية واستبدال معاهدة بالانتداب ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائى ، واحترام السيادة القومية ، والاشتراك فى عصبة الأمم والتمثيل الخارجى ، وإعلان العفو العام والتعويض على المنكوبين .

وقد برح سورية فى أوائل شباط (فبراير) متوجهاً إلى فرنسا ثم إلى

جنيف . وعاد إليها فى أواسط شهر حزيران (يونيو) . وقد أوضحت السياسة الفرنسية فى مذكرة نشرت فى شباط (فبراير) سنة ١٩٢٧ ، وفى بيان نشره المفوض السامى فى ٢٦ تموز (يوليو) من السنة نفسها .

وكانت المذكرة تحتوى على برنامج يشمل الحد الأدنى للمطالب الوطنية — كما قالت — فيدعو إلى التهادن السياسى ، ويقوم على أساس تنفيذ الانتداب بإخلاص وولاء كما تصوره مؤتمر السلام ، وحددته جمعية الأمم ، والاتفاق بين الجيران فى مسألة الحدود الجغرافية . وإذا تعذر الاتفاق فيحال الأمر إلى التحكيم ، والاحتفاظ بالاستقلال الإدارى للمقاطعات ، والسير نحو الوحدة الوطنية بإنشاء نظام حكومى دستورى يطابق فكرة السواد الأعظم من المواطنين ويقبلونه عن طيبة خاطر ، وتخفيض عدد الموظفين بحيث يصبحون مستشارين ، وإنشاء « متطوعة » وطنية ، يدربها ضباط فرنسيون ، ويعهد إليها بصون النظام فى الداخل ومراقبة الحدود .

أما الشئون الخارجية فهى من خصائص الانتداب ، ومع ذلك فإن فرنسا لا ترى مانعاً من وجود موظفين يعملون مع ممثلى الدولة المنتدبة ، للدفاع عن مصالح اخوانهم المقيمين فى الخارج رمزاً للسيادة الوطنية .

هـذا هو برنامج وسط معتدل — تقول المذكرة — يظهر أن قبوله هو الطريقة الوحيدة المفيدة لتهيئة وسائل الاستقلال القومى الذى يطابق تحقيقه رغائب جميع الفرنسيين والسوريين على السواء .

وأما البيان الرسمى فقد جاء مفصلا للمذكرة فى بعض وجوهها ، ومضيفاً إليها بعض الإيضاح فى وجوه أخرى . فقد بحث عن أوصاف الانتداب والعناية بالأقليات ، والدستور — الذى سيكون من وضع الذين يهمهم الأمر — وتنظيم الحكومات المحلية بمشورة الدولة المنتدبة ومساعدتها . وأشار إلى عودة النظام والأمن واهتمام الدولة المنتدبة بالمحافظة عليهما ، واعداد العدة اللازمة لهما . ثم تكلم عن التقدم الاقتصادى واحتمالاته واهتمام الأسواق الفرنسية به ، وعن إدارة المصالح المشتركة برعاية الدولة المنتدبة .

وأشار فى الختام إلى أن عدم الصبر لا يعجل فى الحل المرغوب وأن العنف يقوض أعدل الآمال . . . وأن المبدأ الحر الذى تتمشى عليه الجمهورية الفرنسية لا يسع أحداً أن يرتاب فيه . . . وأن الدولة المنتدبة التى عهد إليها بمساعدة سورية ولبنان كدولتين مستقلتين ، لاتتخلف عن القيام بواجباتها فى سبيل الرقى التدريجى وفى جعل حقوق الجميع مصونة ومحترمة .

وسواء أكانت المذكرة أم البيان ، فإنهما عنوان السياسة الفرنسية التى لم تتغير فى أساسها منذ بدء الاحتلال ، ولم تحدث فيها الثورة إلا تعديلا ظاهرياً لا يتعدى الأسلوب فى الغالب ، ولذلك تلقاهما الوطنيون فى خارج البلاد وداخلها بعدم الارتياح .

وقد جاء فى رد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى :

إن الخطة التى أعلنت الحكومة الفرنسية تمسكها بها مناقضة تماماً لسياسة الوطنيين ، وأنه لايسع اللجنة بعد الموقف الودى الذى وقفته فى السابق ، سوى العودة إلى خطة المعارضة ودعوة السوريين فى داخل البلاد وخارجها إلى استئناف الجهاد لتحقيق آمالهم وأمانيهم المشروعة .

وفى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٧ عقد مؤتمر وطنى فى بيروت برئاسة السيد هاشم الأتاسى ، فنشر بياناً أبلغه للمفوض السامى ، وناقش فيه المواد الغامضة فى بلاغه ، وأكد مطالب البلاد التى قدمتها وفودها فى الداخل وممثلوها فى الخارج ، وكان هذا المؤتمر بدء حركة جديدة .

وقد جرى بين المفوض السامى وبين الرئيس هاشم الأتاسى والزعيم إبراهيم هنانو محادثات لم تقترن بنتيجة . واشتدت الحملة على حكم الداماد أحمد نامى الذى عينه دوجوفنل ، وأثنى عليه فى لجنة الانتدابات ، على حين كان يرى فيه السوريون رجلا غريباً ، يحكم بأمر الفرنسيين . وقد جرت فى عهده أحداث مشهورة من قتل وتخريب ونفى وسجن ، فلم يحرك ساكناً ولم ينطق بكلمة .

ولما بلغ الأمر مداه ، وقضى المسيو بونسو ثمانية عشر شهراً على طريقته

فى الانتظار والتأمل والدرس والبحث[١] وافق بعد تردد على إحداث تغيير فى وضع الحكومة ، فأسند فى ٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٨ رئاستها إلى الشيخ تاج الدين بعد أن استقال الداماد ، وكان حينئذ من قادة المعارضة ، ودام عهده « المؤقت » أربع سنين إلا أشهراً ، ولم يكن ينقطع اتصاله بالمفوض السامى أو اتصال وسطائه قبل تعيينه .

(ب) الجمعية التأسيسية

أعلنت الحكومة الجديدة فى ١٢ شباط (فبراير) برنامج عملها ، الذى يقتصر ، باعتبارها حكومة مؤقتة ، على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت إلى حكومة دستورية ، والشروع بانتخابات نيابية حرة طليقة ، وإزالة الأحكام العرفية وإلغاء المراقبة ومنح عفو واسع النطاق .

وفى ١٥ من الشهر المذكور أصدر المفوض السامى بياناً ذكر فيه أنه أزفت الساعة التى تحل فيها سورية قضية دستورها ، وتجرى فيها ، بمقتضى القوانين المعمول بها ،انتخابات تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب ، فتلغى جميع قيود الحريات الموروثة من عهد الاضطراب حتى تظهر آراء الشعب ظهوراً جلياً ، وتسن الجمعية التى تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسى النهائى للبلاد السورية بتمام الحرية ، ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسؤولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم . فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب والتى يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد هو الغرض الذى يجب أن تبلغه سوريا بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه .

ثم أشار إلى الدليل الذى أقامته فرنسا على سخائها وثقتها بالسوريين ، وحذرهم من تعريض المستقبل المملوء بالوعود الجميلة للأخطار الناشئة عن

---

(١) كان المسيو دوجوفنل ، سلف المسيو بونسو ، يريد أن تسوى الأمور ، كما لو كانت تسيرها عصا سحرية . وأما خلفه فكان يكره العجلة كرها شديداً ويتمسك بالصبر والتريث دائما ، ولما عين المسيو دوجوفنل الرجل السياسى سفيرا لدى موسولينى ، كان بونسو يقول بأسلوبه المعتاد ، وهو يضحك ويشير بيده وعينه : إن دوجوفنل ممثل وكذلك موسولينى ، وسنرى ما يكون منهما .

الاضطراب والاختلافات ، أو عن جهل الحقائق السياسية . وذكر فى الختام أن فرنسا تضع ثقتها فى الحكومة الموقتة التى أخذت على عاتقها مهمة محدودة هى إدارة الشئون العامة .

وأذاع المفوض السامى بلاغا فى شأن العفو ، بعد أن مد السلام رواقه وساد الهدوء النفوس . ولكنه جعله مقيدا بحيث استثنى منه كبار الزعماء والقادة والسياسيين ، وألغى أحكام الإقامة الإجبارية الصادرة فى شأن السادة فارس الخورى وحسنى البرازى ولطفى الحفار وسعد الله الجابرى ورفاقهم .

ويتبين من مطالعة بيان المفوض السامى ومن قرار العفو المقيد المحدود ، أنه ليس فى الخطة الجديدة خروج عن الأساليب المتبعة ، فشروط الانتداب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية ، ومنع فريق كبير من رجال البلاد من العودة والاشتراك فى الانتخاب ، كل ذلك يدل على أن أسباب الخلاف بين الفرنسيين والجمعية التأسيسية قد أعلن عنها قبل اجتماعها ، وهى اختلافات جوهرية تتعلق بالمطالب القومية الأساسية .

ومع ذلك فقد أعلن الوطنيون فى ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٩٢٨ عزمهم على مواجهة المستقبل ، برغم ما فى الموقف من غموض وابهام لا يأتلفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما المفوض السامى فى بيانه ، وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست فى حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات . ولا على الثقة بالقانون الذى تجرى بمقتضاه .

وأذاعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بيانا بمناسبة الانتخابات ، أعلنت فيه : أنها لا تحيد عن خطتها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية . ومع ذلك فإنها ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم فى مصيرهم وفى نظام الحكم الذى يختارونه . وانتقدت قانون الانتخاب الذى نشر حينئذ ورأت فيه أداة تحول فى مجموعها دون انتخاب الممثلين الاكفاء ، والذين يستطيعون القيام بمهمة التشريع الدستورى حق القيام ويمثلون رغائب الأمة ومرامى نهضتها تمثيلا حقيقيا .

وكانت اللجنة التنفيذية قد انقسمت على بعضها ، ففريق من الوطنيين الاستقلاليين نظروا بعطف إلى العمل الجديد الذى أخذه على عاتقه رجال أشرب قلوبهم حب الوطن ومصلحته العليا ، وقرروا خوض الغمرات السياسية الجديدة باسم الكتلة الوطنية ، التى تحمل أعضاؤها أعباء النضال فى البلاد . وفريق آخر تأثر بعوامل مختلفة ، فتجهم للعناصر الجديدة والقديمة التى ظهرت فى ميدان السياسة السورية وتنكر لما تقوم به من المساعى والجهود .

وقد حاول زعماء الوطنيين فى سورية أن يدرأوا أخطار هذا الخلاف الذى أخذ يزداد على الأيام تفاقما بين الوطنين خارج البلاد ، بابتعادهم عنه ، فضلا عن العمل على إزالته ، فى أوقات حرجة يمر بها الشعب السورى ، ويحتاج إلى اجتماع الكلمة واتحاد الغاية . فما نجحت هذه الجهود ، وظل الخلاف قائماً دون أن تنقطع آثاره السيئة ، حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد نجح الوطنيون نجاحا كبيراً فى الانتخابات التى جرت فى ٢٤ نيسان (ابريل) ، فأصبحوا مسيطرين على الجمعية التأسيسية . وأقلق ذلك الفرنسيين قلقاً شديداً[١] . وافتتحت الجمعية فى ٩ حزيران (يونيو) ، فألقى فيها المفوض

---

(١) زار المسيو فندرفلد الرئيس الاشتراكى البلجيكى الشهير سورية فى أثناء الانتخابات وكان ضيفا على المسيو بونسو ، وبعد انتهاء زيارته ، رجع إلى أوربا ، فاستقبله الصحفيون الفرنسيون فى مرسيليا ، ونقلوا عن لسانه إطراءه لما شهد فى سوريه من عمل التجدد والحضارة .

فأرسلت إليه كتابا وأنا فى باريس أستغرب فيه صدور هذه التصريحات من رجل اشتراكى مثله ، بينما هى أجدر بأن تكون على لسان أحد الاستعماريين . وقلت فى هذا الكتاب لا بد أنه شاهد أنقاض الخراب والدمار فى دمشق ، فإذا كان يعد هـذا مدنية وحضارة ، فما هى البربرية إذن ؟ .

وما كنت أتوقع أن يصلنى مع رجوع البريد ، من وزير خارجية بلجيكا جوابا ينكر فيه ما عزته إليه الصحف والشركات البرقية ويعده من تقولاتها المألوفة ، ويذكر لى فيه أن شعوره الحقيق ، نشره فى جريدة « الاديبش دوتولوز » اليسارية الكبرى ؛ وتلقيت الجريدة منه نفسه ، وكتب عليها من اميل فندرفلد . وقد وصف زيارته إلى المشرق بعنوان ثلاثة أيام فى ديار الشام ، ذكر محاسن هذه البلاد التى برحها وهو يتلفت إليها مشدوها بجمالها ، وبحث عن الوضع السياسى وكيف تلقى الفرنسيون نجاح الوطنيين فى الانتخاب ، ذلك النجاح الذى أقلق نفوسهم وأقض مضاجعهم .

السامى خطبة نوه فيها بالساعة الجليلة التى سيكون لها أثر خالد فى تاريخ سورية ، إذ يجتمعون فيها لوضع دستور الدولة ، أى تنظيم أسس الحكومة التى تأخذ على نفسها إدارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الأمة .

ثم أشار إلى إجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة ، بعد أن يكون المجلس قد أتم مهمته الدستورية ، وتشييد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة ، وحذر من أن ينشأ وينمو فى داخل المجلس حالة قد تذهب بثمرة الجهود المشتركة .

وانتخبت الجمعية السيد هاشم الأتاسى رئيسا لها ، وأقبلت على عملها بهمة وعزيمة . واختارت لجنة من أعضائها،تولى رئاستها إبراهيم هنانو ، وكان مقررها فوزى الغزى ، فوضعت مشروع دستور قررت تقديمه فى ٧ آب (أغسطس) إلى الهيئة العامة لمناقشته وإقراره .

وما كاد يوضع مشروع الدستور حتى بدأت الشائعات بأن هناك ما يدعو إلى القلق ، وما عتم أن كشف القناع عن صحة هذه الشائعات ، فظهر أن هناك مواد لاترضى عنها فرنسا وأن المفوض السامى ينتظر من باريس أوامر وتعليمات. وتبين الأمر فى بلاغه الذى تلاه باسمه السكرتير العام فى الجمعية التأسيسية ، وقال فيه ماملخصه: إنه وجب عليه أن ينبه الجمعية ، قبل أن تبدأ مناقشة مشروع الدستور ، إلى ضرورة عدم البحث الآن فى المسائل التى ليست من اختصاص الجمعية وحدها ، لأنها تمس تنفيذ الانتداب الذى تعد فرنسا مسئولة عنه أمام جمعية الأمم . ولا يمكن تغيير شىء فى نصوص هذا الانتداب إلا بعد اتفاق سابق ثم أشار إلى بعض أحكام المشروع التى تستدعى تحفظات خاصه لأن بعضها يخالف تصريحات العهود الدولية المعينة ، وهى المواد ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٠ ، ١١٢ . كما أن المادة (٢) تخالف الاتفاقات الدولية وهى حالة قانونية واقعة لا يمكن تعديلها بقرار يتخذه فريق واحد . وطلب فصل الأحكام المذكورة من صلب الدستور قبل المناقشة ، إذ لا يسع الحكومة الفرنسية أن تأذن بنشر وتنفيذ

دستور يحرمها الوسائل التى تساعدها على القيام بالواجبات الدولية التى أخذتها على عاتقها[١] .

فرفض المجلس ذلك بما يقارب الاجماع ، بعد أن تعاقب الخطباء فى حماسة شديدة ، يدلون بحججهم ، ويردون على ما ورد فى البلاغ ، ولم يشذ إلا سبعة أعضاء أحدهم رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين ، الذى اضطر أن يغادر المجلس بعد أن تعرض لحملة عنيفة .

أما القرار الذى اتخذه المجلس ، فقد نص على أن طى المواد الست الواردة فى بيان المفوض السامى ورفعها من صلب الدستور يجعله أثرا لاقيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف مبدئيا به . وقد عاهد أعضاء الجمعية التأسيسية الأمة حين ترشيحهم أن يضعوا دستورا كفيلا بتحقيق استقلال البلاد وسيادتها ووحدتها ، وهم غير مرتبطين ولا ملزمين بسوى ذلك ، وقد أقروا فى جلسة سابقة قبول مشروع الدستور بكامله ، فلا يسعهم الرجوع عن هذا القرار بحذف أهم مواد الدستور وأركانه ، ومع ذلك فالجمعية تقرر رغبتها الأكيدة فى دوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلى فرنسا فى سورية وتفوض مكتب الجمعية مواصلة العمل باسمها .

---

(١) المادة ٢ — البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة .

المادة ٧٣ — لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون .

المادة ٧٤ — يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التى تنطوى على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو بمالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التى لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ — يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسـيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاة ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية .

المادة ١١٠ — تنظيم الجيش الذى سيؤلف يكون بقانون خاص .

المادة ١١٢ — لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية فى الأماكن التى تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل ويجب أن يعلم المجلس النيابى بإعلان الأحكام فورا وإذا لم يكن المجلس مجتمعا فيدعى على وجه السرعة .

وأرسل رئيس الجمعية هذا القرار فى ٩ آب (أغسطس) ، إلى المفوض السامى ، فأجابه فى اليوم التالى بقرار أجل فيه اجتماع المجلس لمدة ثلاثة أشهر ، ذاكراً أنه من الصعب أن توجد تسوية فى مدة قريبة للمشكلات التى أثارتها بعض النصوص .

وعلى أثر ذلك اتخذ المجلس قراراً ، وكل فيه إلى مكتبه المثابرة على بذل المساعى لتحقيق أمانى البلاد ، وأعرب عن رغبته الصادقة فى متابعة الجهود للوصول إلى اتفاق مرضى ، مع الاحتفاظ بجميع حقوقه .

وكان تعطيل المجلس اعتباراً من ١١ آب (أغسطس) سبباً لمظاهرات واحتجاجات فى سائر أنحاء البلاد ، وقد عمد الوطنيون إلى الدعوة إلى الهدوء والسكون ، برغم التحدى الظاهر الذى أثارته سلطات الأمن والجيش ؛ واستولى على الناس شعور خيبة عظيم ، بعد أن عقدوا آمالا كبيرة على انتصار المبادىء الحرة وإجابة مطالب الأمة ، التى أظهرت تلك الاستشارة الشعبية إرادتها بجلاء وقوة . وبرهنت الجمعية التأسيسية ، فى أقوالها وأعمالها التى سجلتها محاضرها ومقرراتها، على صدق وطنية وصدق عزيمة ، فسارت خطة وسطاً مقرونة بالحكمة والسداد لتحقيق غايات الأمة . ولا يستطيع من يطالع كلمات خطبائها بعد مضى خمسة وعشرين عاماً ، إلا أن ينظر إليها باستحسان وتقدير وإعجاب ، فلم تهن ولم تضعف ولم تتخاذل ولم تبطىء ولم تفرط ولم تتشدد ولم تتلكأ . وعجز الفرنسيون أن يظفروا من ذلك البنيان المرصوص ، بغير بضعة نواب حاولوا التأجيل والتسويف بزعامة رئيس الحكومة ، الذى كان بينه وبين بعض أعضاء الجمعية روابط وصلات ، رفعت من ضبعيه حتى وصل إلى منصة الحكم . وقد شاهدنا هذه الحالة المؤسفة ترافق كثيراً من الأشخاص ، فتضلهم سكرة الاقتدار وغرور السلطان عن محجة الصواب .

وقد برح المسيو بونسو سورية إلى فرنسا واتصل بحكومته ، ثم أجلت الجمعية ثلاثة أشهر أخرى فى ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ، وعاد المفوض السامى إلى بيروت فى ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) . ودعا رئيس الجمعية التأسيسية

وسلمه بعض المقترحات لعرضها على مكتب الجمعية ولجنة الدستور[١]. فلم يتم الاتفاق عليها ولا على مقترحات معارضة قدمتها الجمعية التأسيسية . فأصدر المفوض السامى قراراً بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى ، وأرسل إلى رئيسها كتاباً شرح فيه الأسباب التى حملته على ذلك ، والتى ترجع إلى ماوصفه بالحق العام المحدد فى الانتداب ، وما توجبه حالة حقوقية ليس فى مقدور الحكومة الفرنسية أن تغير فيها دون موافقة جمعية الأمم ، وأشار إلى ما تقتضيه الحاجة من الجهود الساكنة الثابتة التى تسعى وراء منفذ للصعوبات الحالية ، وإن التبصر وإنعام النظر لم ينضجا الحلول لهذه القضية الجوهرية ، ولذلك أصبح انعقاد الجمعية غير مجد ، كما أنه لا يمكن معرفة الساعة التى يستطاع فيها الوصول إلى نتيجة منتظرة ، فاتخذ قراره بتأجيل الجمعية إلى مدة غير معينة .

وبعد مرور سنة على تعطيل الجمعية التأسيسية عقد الوطنيون فى شهر آب (أغسطس) مؤتمرا فى عين زحلتا أذاعوا على أثره بيانا أوضحوا فيه الأسباب التى حملتهم على رفض المادة الإضافية التى طلب إليهم قبولها بعد عودته ، إذ أنها لا تقتصر على تعطيل المواد الست التى كانت وحدها موضع الخلاف . بل تتناول سائر أحكام الدستور وتحرم السلطات المحلية من حرية تنفيذه حرمانا تاما ، لا فى خصائصه الخارجية فحسب بل فى خصائصه الداخلية أيضا ، وتقضى ببقاء الإدارة

---

(١) أفرغت هذه المقترحات فى المادة ١١٦ التى أضيفت إلى الدستور وهى :

ما من حكم من أحكام الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التى قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية ، لا سيما ما كان منها متعلقا بجمعية الأمم .

يطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التى تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الأمن وبالدفاع عن البلاد وبالمواد التى لها شأن بالعلائق الخارجية .

لا تطبق أحكام هذا الدستور التى من شأنها أن تمس بتعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسورية فى أثناء مدة هـذه التعهدات إلا ضمن الشروط التى تحدد فى اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية .

وعليه أن القوانين المنصوص عليها فى مواد هذا الدستور والتى قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا يتناقش فيها ولا تنشر وفقا لهذا الدستور إلا تنفيذا لهذا الاتفاق .

إن القرارات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التى اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلا بعد الاتفاق بين الحكومتين .

فى حالتها الحاضرة تماما مع زيادة مجلس نيابى ليس لمقرراته صفة سوى التمنى .
وجاء فى هذا البيان :

« إن الأمة السورية لم تعد تطيق بقاء الحكم المطلق الذى من طبيعته ضياع المسؤولية وجعل الحكم فى أيدى موظفين ضعفاء لا كفاءة لهم حتى يكونوا حجة على قصور السوريين وعجزهم عن الحكم . . . ونحن نصرح بأن هذه الأمة لا تنظر بعين الرضى والقبول إلى أى دستور كان غير دستورها الذى قبله نوابها فى ٧ آب (أغسطس) ، ولا لأى تعديل يطرأ عليه بغير إرادتها . وهى تعتبر كل حكومة تقوم على غير أساس الدستور حكومة غير مشروعة ، ولا يكون الشعب السورى مسؤولا عما تتخذه من قرارات وتوقعه من عقود وتمنحه من امتيازات » .

٭٭٭

كانت الجمعية التأسيسية تصغى إلى ضمائر أعضائها فيما قامت به من أعمال ، ولا تغفل عما يدور فى المحافل الوطنية خارج سورية من مطالب وأمانى . فقد عقد اجتماع فى القاهرة ، قرر فيه المجتمعون أن دستور سورية يجب أن يصرح بوحدة البلاد السورية واستقلالها وسلطانها القومى ، وأن تكون حكومتها ديمقراطية برلمانية جمهورية ، ثانياً أن تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة يبرمها البرلمان السورى وتبنى على قاعدة احترام استقلال البلاد وسيادتها ، وأن تنص هذه المعاهدة على قرب جلاء الجيش المحتل . وأذاع سلطان الأطرش بياناً كذلك أيد فيه الوحدة السورية ، على أن يشترك فيها جبل الدروز .

وعقد مؤتمر فى دمشق فى ٢٣ حزيران (يونيو) حضره النخبة المختارة من بيروت وطرابلس وجبل عامل وبعلبك ووادى التيم واللاذقية والبقاع وحصن الاكراد فأعلنوا تأييد الكتلة الوطنية والميثاق القومى ، وطالبوا الجمعية التأسيسية بتحقيق وحدة البلاد السورية العامة وضم جبل الدروز وأراضى

العلويين والبلاد التى ألحقت بلبنان القديم ، والنص على ذلك فى مادة خاصة من الدستور[١] .

(ج) الدستور :

فى أوائل آذار (مارس) سنة ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمرا فى إحدى ضواحى دمشق ، وقرروا العمل على إيجاد حل للخروج من هذا الصمت ، الذى لازمه المفوض السامى بعد مضى وقت غير قصير على تعطيل الجمعية التأسيسية . وقابل رئيس هذه الجمعية السيد هاشم الأتاسى المفوض السامى مقابلة ألمع له هذا خلالها أنه سيسير قريبا على خطة مستمدة من نفس السياسة الحرة التى ابتدأ بها .

أما هذه الخطة فقد كانت إعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المفوض السامى فى ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٣٠ وسماه القانون الأساسى للدول المشمولة بالانتداب الفرنسى .

وقد قدمه بكتاب إلى المسيو بريان وزير الخارجية،ذكر فيه هذه النصوص المنطبقة على أحكام المادة الأولى من صك الانتداب وهى تحدد الأسس الحقوقية المتعلقة بتنظيم البلدان ، التى يترتب على فرنسا العمل على تنميتها واسدائها النصح والمساعدة فى سبيل رقيها .

وقال أنه يمكن تعديل هذه النصوص برضى الدولة المنتدبة لمجاراة هذا الرقى أما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها ، أو بمعاهدات تعقد مع الدولة المنتدبة ، أو باتفاقات تعقد فيما بين الحكومات ذات الشأن تحت ظل الدولة المنتدبة .

ولم يكن هناك دستور واحد ، بل دساتير ونظم عديدة ، تتعلق بسورية

---

(١) قبل إنهاء الدستور وإعداده للتنفيذ ، أخذ رئيس الحكومة المؤقتة يرسم خطته ، ويجمع من يستطيع جمعه من الأنصار حوله ، ليضمن انتخابه لرئاسة الجمهورية ، أما الوطنيون الذين كانوا يسيطرون على الجمعية التأسيسية فقد كان معظمهم يود أن يكون هاشم الأتاسى رئيسا ، ولكن إبراهيم هنانو أبدى رغبته مصرا على أن يكون هو الرئيس فلبيت رغبته ، وإن كان الأمر لم يبت نهائيا فيه ، وكان بحثه سابقا لأوانه .

ولواء الإسكندرونة الذى يتمتع بوضع خاص ، وقانونان أساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز ، ونظام المصالح المشتركة .

ثم استعرض هذه الدساتير والنظم ، فذكر الدستور اللبنانى الذى قرره المجلس التمثيلى فى ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ ، ثم عدل مرتين ؛ وبحث عن الدستور السورى فأوضح أنه فى مجمله نسخة من النص الذى وضعته لجنة الإنشاء فى الجمعية التأسيسية ، وأقرته الجمعية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ، وقد أدخلت فيه تعديلات نصت عليها المادة ١١٦ ، التى أضيفت إلى الدستور لتعبر عن تحفظات الانتداب ، ريثما تعقد معاهدة يحدد فيها برضى جمعية الأمم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادىء المذكورة فى المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية .

وما عدا هذه التعديلات الأساسية فهنالك تعديلات بسيطة أدخلت على النص الأصلى، جرى فى شأنها تبادل الرأى مع مكتب الجمعية ، وكان من المنتظر أن يقبل بها[١] .

* * *

لقد أقرت هذه المجموعة من الدساتير والنظم خطة التجزئة التى سارت عليها فرنسا وثبتتها فى نصوصها ، كما أنها بإضافة المادة ١١٦ إلى الدستور السورى عطلته فى مبناه وفى معناه . وليست المعاهدة المنتظر عقدها إلا نصوصاً تحل

---

(١) إذا استثنينا المادة ١١٦ الخطيرة ، وبعض التعديلات اليسيرة لبضع مواد من الدستور الذى نشره المفوض السامى ، فإنه فى جملته مطابق لمشروع الجمعية التأسيسية . وهذا الدستور قائم على النظام البرلمانى وخصائص السلطات التشريعة والتنفيذية التى تنشأ عنه ، وما يتصل بذلك من حريات عامة وحكم نيابى جمهورى على أساس المجلس الواحد ومراعاة الطائفية فى الانتخاب وأن يكون الإسلام دين رئيس الجمهورية . وبصورة عامة ، لهذا الدستور حسنات النظام البرلمانى ومحذوراته .

وقد اعتبرت المادة ١١٦ ملغاة فى ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ ، وأعيد طبع الدستور خلواً منها ، وحينئذ أقسم رئيس الجمهورية ونواب الأمة اليمين المنصوص عليها فى الدستور .

ثم أجرى تعديل فيما بعد لبعض المواد ، أهمها المادة ٦٨ التى كانت لا تجيز تجديد انتخاب رئيس الجمهورية إلا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته ، فألغى هذا الشرط ، كما ألغى تحديد عدد الوزراء المنصوص عليه فى المادة ٨٩ .

محل هذه المادة وتنفذ بحسب شروط الانتداب ، لا معاهدة تعترف لسورية بحقها وسلطانها وسيادتها .

كان نشر الدستور بهذه الطريقة والصيغة باعثاً للاستياء والاستنكار فى جميع المدن السورية . وعند حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية فى ١١ حزيران (يونيو) ، عقدت اجتماعات فى دمشق وحلب ، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم وإلى المفوض السامى الذى كان فى باريس ، على منع الجمعية التأسيسية من إتمام مهمتها وتجزئة البلاد بأصدار قوانين مختلفة وتعطيل الدستور والسيادة القومية بالمادة ١١٦ .

وكانت هذه المناسبة وسيلة لدعوة السوريين فى داخل البلاد وخارجها إلى الوفاق والوئام والاتحاد ، وتمجيداً لعمل الجمعية التأسيسية ، التى دعيت إلى قبول خطة الضيم ، فقالت لا بملء فيها . واستمر الوطنيون على إظهار غضبهم واستيائهم عند كل سنوح فرصة . وتولى الرئيس الأتاسى بعض المفاوضات لبحث مشروع معاهدة لم تقترن بنتيجة . وثابر المفوض السامى على خطته فى التسويف والتأجيل ، ومتابعة رحلاته السنوية ، إلى أن عاد فى تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣١ . فأصدر فى ١٩ من هذا الشهر قراراً أنهى به عهد الحكومة المؤقتة ، التى دامت نحو أربع سنوات ، ودعا الأمة السورية إلى الاشتراك فى انتخاب مجلس نيابى . وأصدر ثلاثة قرارات : أحدهما يتعلق بإنشاء مجلس استشارى يجتمع فيه حكما رؤساء الدولة السورية الذين تعاقبوا على الحكم ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس مجلس الاسكندرونة ورئيسا غرفتى التجارة فى حلب ودمشق . وثانيهما قرار يحدث أسلوباً إدارياً مؤقتاً لتسيير أعمال الحكومة ، من وزراء عاملين مكلفين بالتوقيع ، وأمانة سر عامة[1] ، ومشاركة مندوب المفوض السامى فى أعمال الدولة . واحتفظ المفوض السامى لنفسه فى قرار آخر بصلاحيات رئيس الدولة المتعلقة بالانتخابات .

---

(١) عهد إلى السيد بديع المؤيد أحد وزراء الحكومة المنحلة بالتوقيع على ما يتعلق بأعمال رئاسة الحكومة ، وللسيد توفيق الحبانى بالأمانة العامة ، وهو من قدماء الموظفين الإداريين .

ولقد استمر هذا الوضع مدة تنيف عن ستة أشهر ، جرت فى خلالها انتخابات واضطرابات وقلاقل . أما المجلس الاستشارى الذى افتتحه المفوض السامى بخطبة ضافية فى ٧ كانون الأول (ديسمبر) حدد فيها مواعيد الانتخاب التى تفتتح فى اليوم التالى ، ويكون فى ٢٠ من الشهر انتخابات الدرجة الأولى ، وفى ٥ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٢ الانتخابات الختامية .

وفى هذا اجتماع أشار أحد رؤساء الدولة السابقين ، الداماد أحمد نامى ، الذى لا تزال فى نفسه مرارة حمله على الاستقالة ، إلى أنه كان ينبغى أن يشترك فى المجلس الاستشارى من يمثل الوطنين الذين يعبرون عن آراء جمهور كبير فى البلاد .

ولم يجتمع المجلس إلا هذه المرة .

* * *

تذاكر الوطنيون فى أمر الاشتراك فى الانتخابات أو عدمه ، وعقدوا جلسات طويلة . فكان منهم من يرى أن شروط الانتخابات الحرة غير متوفرة وأن قواعد الدستور التى دعوا إلى العمل بموجبه ليست صالحة ، ومع ذلك فقد قرروا الاشتراك فى الانتخاب باعتبار أنه حق أساسى تمارسه الشعوب ، برغم ما يعترض ذلك من شكوك وشبهات فى أوضاع الدولة القائمة والقوانين المتبعة ، وما يتبع ذلك من أحكام استثنائية ومغايرة لمطالب الأمه .

وقبل أن تجرى الانتخابات ، عمد الفرنسيون إلى إعداد قوائم انتخابية من الذين توسموا فيهم أن يكونوا أنصاراً لهم ، وأخذوا فى بذل جهودهم لتأييد هذه القوائم ، ولبس بعض الحكام جلد النمر ، ومع ذلك فقد فشلوا فى حمص فشلا ذريعاً ، حيث نجحت قائمة الرئيس الأتاسى ، وقامت ثورة عنيفة فى دمشق هوجمت فيها الدبابات والجنود ودوائر الحكومة ومكاتب الاقتراع ، فسقط قتلى وجرحى كثيرون ؛ فاضطر الفرنسيون إلى وقف الانتخابات بعد أن شهدوا تفاقم الخطر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وكان بعضهم يلقى التبعة على بعض ، ويتنصل من المسئولية كما هى العادة غالباً فى حالة الإخفاق .

ونشبت فى حماة فتنة شديدة لم تقتصر على تعطيل الانتخاب كما جرى فى دمشق ، بل أخذت صفة نضال طبقات وخصومات بقيت آثارها فى النفوس مدة طويلة ، وجرى شبيه ذلك فى دوما التى شملها وقف الانتخابات .

أما حلب ، وهى معقل عظيم من معاقل الوطنيين ، فقد اتخذ ممثلو السلطة جميع الوسائل لإنجاح قائمتهم ، التى جمعوا فيها رئيس دولة سابق ، ورئيس البلدية ورئيس غرفة التجارة ، وفريقاً آخر من رجال المال وأصحاب النفوذ ، وحرضوا الطوائف غير الإسلامية على مقاومة المرشحين الوطنيين ، واستعانوا بجميع وسائل العنف والاضطهاد للوقوف فى وجوههم وعرقلة مساعيهم ، ومنع الشعب من الإعراب عن رأيه الصحيح . وحشدت السلطة قوات عسكرية كبيرة للإرهاب والتأثير ، ولم تحترم أبسط قواعد الانتخاب الحر ومراقبة سيره ، فما كان من الوطنيين ، الذين أقبلوا على هذا الانتخاب فى ظروف مثل هذه الظروف غير الملائمة ، إلا أن يخلوا الساحة ويعلنوا انسحابهم . ولكن السلطة أتمت عمل الانتخابات الأولى فى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) واستأنفت الانتخابات الختامية فى ٥ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٢ ، والمدينة كأنها فى حالة حرب ، فجاءت النتيجة مطابقة لما يقدر فى مثل هذه الأحوال ، ونال مرشحو السلطة ظفراً لا غبطة فيه ولا فخر .

لقد واصلت حلب احتجاجها ، وظلت النفوس فيها متأثرة بما حدث ؛ وكثرت الاعتداءات ، وسفكت الدماء ، وعطلت المدينة أعمالها ، ولجأت السلطة إلى « نظام قمع الجرائم » الذى هو نوع من الحكم العرفى . وكان ممثلوها يستغربون دوام هيجان النفوس كل هذه المدة بعد انتهاء الانتخابات ، ويتخذون جميع الوسائل لحماية النواب الذين أخرجوهم بالقوة ، حتى إن رئيس القائمة السيد صبحى بركات تعرض وهو فى أحد الفنادق فى بيروت لمحاولة اغتيال ، قام بها أحد الشباب المتحمسين .

وجرت مساع كثيرة لإلغاء انتخابات حلب بعد تمامها ، وقابل رئيس الكتلة هاشم الأتاسى المفوض السامى وبحث معه هذا الموضوع وما يتصل به

فأنكر أن يكون له حق التدخل فى انتخابات قانونية فى عرفه ، وأضاف إلى ذلك أن الوطنيين هم الذين تخلوا عن صناديق الاقتراع . ولو أنهم عملوا كما عمل فى دمشق وبرهنوا على العبث فيها لعطل الانتخابات فى حلب كما عطلها فى غيرها .

وتجاوز المفوض السامى فى محادثته هذا الموضوع إلى إظهار استعداده الحسن لما قد يقوم به المجلس القادم من انتخاب رئيس الجمهورية ، هذا الاستعداد الذى لم يبرهن على أنه كان يريد تنفيذه أو كان فى مقدوره تنفيذه ، بالنظر لما كان يحسبه من حساب لاتجاهات وزارة الخارجية الفرنسية .

وما قاله المفوض السامى فى شأن تخلى الوطنيين عن انتخاب حلب وفسحهم المجال لخصومهم ، كان موضع مناقشة وبحث فى المحافل الوطنية نفسها . فتساءل الكثيرون إذا كان بالمستطاع الاستمرار على الانتخاب فى حلب برغم ماجرى فى أثنائه من مغايرة للقوانين وعبث بحرية الناخبين ، وإذا كان انسحاب الوطنيين من المعركة وهى فى إبانها نتيجة لعدم الرغبة فى الاشتراك فى الانتخاب الذى كان يراه البعض ، وشعور القنوط واليأس من أن تسير المعركة الانتخابية سيراً طبيعياً ، فقد كان يحتمل أن يتطور الموقف فى حلب كما تطور فى دمشق وحماة لو صبر الوطنيون أكثر من ذلك فى ساحة النضال .

وبعد أن تمت الانتخابات فى معظم البلاد السورية ، صدر قرار بتعيين موعد الانتخاب فى دمشق وحماه ودوما فى ٢٠ آذار (مارس) للدرجة الأولى و ٥ نيسان (أبريل) للانتخابات الختامية .

وقد أراد الفرنسيون اجتناب اصطدام آخر . أما فى حماه فالمرشحون الوطنيون لم يطرأ عليهم تعديل ، وأما مرشحا دوما اللذان كانا يتمتعان بتأييد السلطة ، فقد أبديا استعداداً لمؤازرة الوطنيين ، وانتهى الأمر بانتخابهما . بقيت العاصمة فجرت فى شأن مرشحيها مفاوضات عديدة مع ممثلى الفرنسيين ، وكانت النتيجة أن اكتفى الوطنيون بترشيح ستة منهم وفسحوا لغيرهم المجال لترشيح ثلاثة . ففاز فى الانتخابات جميع مرشحى الوطنيين ، ومن أرادوا مؤازرته أو التساهل فى انتخابه .

ودعى البرلمان للاجتماع فى ٧ حزيران (يونيو) لدورة استثنائية يوضع فيها الدستور موضع التنفيذ ، فى برنامج محدد لانتخاب مكتب المجلس ، وانتخاب رئيس الجمهورية ، وتصديق الانتخابات ، ثم تحديد مخصصات الرئيس وأعضاء المجلس .

(ى) الجمهورية الانتدابية :

كانت الاتصالات مستمرة بعد نهاية الانتخابات بين بعض العناصر الوطنية وبين ممثلى السلطة الفرنسية فى بيروت ودمشق ، بغية الوصول إلى اتفاق فى شأن الرئاسات الثلاث . وكان الوطنيون أقلية فى المجلس (١٧ من ٦٩) ولكنهم أغلبية فى البلاد ، فكانوا يطالبون بنصيب من الحكم يتناسب مع ذلك . أما أغلبية المجلس الانتدابية فليس لها من قوة إلا ما تمدها به السلطة . وكان الفرنسيون يعملون على تحقيق خططهم عن طريق المجلس الذى ضمنوا سيطرتهم على زهاء خمسين عضواً منه ، ويحاولون استرضاء الوطنيين بالمداراة والمداجاة.

ولما اجتمع المجلس فى موعده المقرر كان مندوب المفوض السامى فى دمشق على خلاف ، على ما يظهر ، مع معاونه فى حلب ، فللأول مرشح للرئاسة وهو السيد حقى العظم وللثانى مرشح آخر وهو السيد صبحى بركات ، وكان السيد هاشم الأتاسى مرشح الوطنيين .

وبدأت المعركة الأولى فى الترشيح لانتخابات المجلس ففاز صبحى بركات ، واقتصرت الأصوات التى نالها السيد هاشم الأتاسى على النواب الوطنيين ، ولم ينضم إليهم أحد ، على حين أنه كان ينتظر أن رجلا مثل الرئيس الأتاسى ، يجمع حول اسمه أغلبية من الأصوات ، ولكن الفرنسيين كانوا متوثقين من نوابهم فى الشمال والجنوب ، فقد أخذوا عليهم الأيمان والعهود . وكان مندوب المفوض السامى يجلس فى المكان المعد للحكومة أمام النواب يراقب حركاتهم وسكناتهم ، ويوجه أعمال أنصار الفرنسيين منهم .

ولما جرى الترشيح لرئاسة الجمهورية ، وتنافس صبحى بركات وحقى العظم على إحرازها ، أخذت الجلسة تزداد اضطراباً وحماسة ، فألقى بعض الوطنيين خطباً

شديدة اللهجة ، ولاح فى الجو احتمال انتخاب صبحى بركات ، فتأجل المجلس إلى ١١ حزيران (يونيو) ليتخذ قراره فى انتخاب الرئيس .

وكان الفرنسيون يعملون جاهدين على حماية أنصارهم من تأثير الرأى العام ويحيطونهم فى الليل والنهار ، والناس ينظرون إليهم شزراً كأنهم خصوم تألبوا على مصلحة البلاد . وساد دمشق فى تلك الأيام حالة هيجان وقلق . وعقد الوطنيون اجتماعات كثيرة ، وبلغوا الفرنسيين أنهم إذا أصروا على التمسك بمرشحيهم (حقى العظم وصبحى بركات) فلا بد للوطنيين من الانسحاب من المجلس والدعوة إلى معارضة عنيفة بجميع الوسائل .

فتذاكر المسيو بونسو مع مستشاريه فى الليلة التى يليها اجتماع المجلس ، وظهرت بوادر أزمة شديدة ونضال لا تعرف تطوراته . فاتجه رأيه إلى خطة وسطى ، يتجنب بها الأحداث والمشكلات ، كما هو مزاجه السياسى ، وخرج مندوبوه بعد هزيع من الليل يبحثون عن تسوية لا إحراج فيها ، فتم الاتفاق على انتخاب محمد على العابد الذى أيد الوطنيون انتخابه لمجلس النواب ، رئيسا للجمهورية السورية ، على أن يتقلد العظم رئاسة مجلس الوزراء ، تعويضاً لتخليه عن ترشيح نفسه للرئاسة ، ويشترك معه بعض الوطنيين فى الحكم . وجرت الانتخابات فى ضحوة النهار فكانت الأصوات متقاربة بين محمد على العابد وصبحى بركات ، ففاز الأول بستة وثلاثين صوتا ، ونال الثانى اثنين وثلاثين صوتا . وقد تنفس الناس الصعداء لأنهم خرجوا من المأزق بهذه التسوية التى لا يصح أن يقال بأنها كانت المثلى ، وهى كسائر الأعمال السياسية يحكم عليها بالنظر إلى الظروف التى جرت فيها .

وبعد عشرين سنة من هذا الحادث ، الذى اشتركت كثيراً فى مفاوضاته ، رجعت أتساءل إذا كان من الصواب الخروج من المأزق بهذه الطريقة ، وإذا لم يكن أقوم سبيلا وأصدق عزيمة توجيه البلاد نحو النضال والمقاومة ، وما هى الفائدة التى جنتها الأمة من القبول بمثل تلك التسوية ، وما هو الخير الذى قربته والشر الذى أبعدته ؟

أن استقراء الحوادث التى جرت بعد ١١ حزيران (يونيو) ١٩٣٢ يأتينا ببعض الجواب على هذه الأسئلة[1].

كان الوطنيون أقلية فى المجلس النيابى ، فأخذوا يسيطرون على الأكثرية بما لديهم من نواب أكثر كفاية للعمل ، وأعظم شأناً فى الرأى العام ، وزاد من مكانتهم وجود زملاء لهم فى الحكم . وتغلغل الوطنيون فى دوائر الدولة وتغلبوا على عناصر الانتداب ، ولكن نضالا سرياً بدأ بينهم وبين الفرنسيين فى العاصمة وفى الملحقات ، إذ هم لا يريدون أن يتخلوا عن سلطانهم وحكمهم ، ولا يقبلون إلا مشاركة ضئيلة . وأكبر مثال على ذلك أن الحكومة عينت رئيس بلدية لحمص ، رجلا كان من أصدقاء الفرنسيين ، ثم غضبوا عليه لعمل لم يرضهم ، فجاء مندوب المفوض السامى ، يحتج بصفة رسمية ، ويلمح إلى أنه قد يلجأ إلى المادة ١١٦ — سيف ديموكليس — إذا تكرر مثل ذلك .

غير أنه ما كادت تتألف الوزارة ويشترك فيها بعض الوطنيين ، حتى بدأت تتكون معارضة وطنية شديدة لهذا التعاون ، فاتجه فريق إلى تأليف حزب جديد ، وشنت حملة صريحة بعد أسابيع من الاشتراك فى الحكم بمناسبة ذكرى يوم ميسلون . ولما كان المجلس على أهبة الاجتماع فى تشرين الثانى (نوفمبر) اجتمع الوطنيون وكادوا يقررون وجوب مقاطعة المجلس وما يترتب عليه من نبذ الحكم ، حتى تتبين أسس المعاهدة التى يجب أن لا تقل عن المعاهدة العراقية

---

(١) كان المفوض السامى يصف الرؤساء الثلاثة بقوله كما روى لى رئيس الجمهورية حينئذ : — أحدهم لا يقدم ولا يؤخر ، وثانيهم إحدى الغرائب ، وثالثهم ويعنى به رئيس الجمهورية الوحيد الذى يجدر بالتعامل ، وهو الذى حملت على قبوله حملا .

أما الوزارة التى تألفت فكانت وزارة مؤتلفة ، اشترك فيها من الوطنيين جميل مردم بك ومظهر أرسلان .

وكان الفرنسيون فى سورية يكتبون فى تقاريرهم لوزارة الخارجية لتسويغ أعمالهم ، إن فى الوضع الجديد الذى أقره الدستور ، أكثرية انتدابية فى السلطة التشريعية ، أكثرية انتدابية فى السلطة التنفيذية ، وقد كان يقول لنا غير ذلك المسيو شوفيل مساعد السكرتير العام فى المفوضية ، والسفير السكرتير العام لوزارة الخارجية فيما بعد ، إن رئيس الجمهورية منكم ، وأنتم محيطون به ، وسليم جنبرت يترسم خطواتكم ويقتفى آثاركم ، ولديكم أربع وزارات ، هذه هى الحقيقة التى قبلنا بها لإرضاء جماعتكم ، فما نفعها إذا لم يكن فيها مرضاة لهم ؟

الانكليزية ، « ولكن المساعى المبذولة جعلت الوزيرين الوطنيين وفريقا من إخواننا يعتقدون أن الاستمرار مدة أخرى على السياسة التى انتهجت سيساعد على تحقيق الأمانى القومية فلذلك رأينا لزوم التريث[١] » .

وكان المفوض السامى فى أثناء رحلته إلى باريس قد سلمه المسيو هريو ، وكان رئيساً للوزارة ، كتابا بخطه للبدء فى مفاوضات المعاهدة ، وأذيع ذلك فى دمشق بعد عودته ، مع الإشارة « إلى السابقة العراقية » ، وهذا ما حمل الوطنيين على التربص وعدم الانسحاب ، ولكن الجو ما زال ينذر بالعاصفة .

جرت بعد ذلك مفاوضات حضرها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأعضاء الوزارة كما دعيت لحضورها ، ومثل الجانب الفرنسى المفوض السامى والسكرتير العام ومساعده ومندوبه فى دمشق ، وتليت علينا الأسس ، وعددت الملاحق . وكان الفرنسيون يرددون أن المعاهدة ستكون المفاوضة بها حرة ، والموافقة عليها حرة .

ومنذ الجلسة الأولى ، أظهر رئيس المجلس معارضة غير منتظرة ، أقرب إلى التعنت والتشفى ، بسبب ما كان فى نفسه من الاقصاء عن رئاسة الجمهورية ، بعد أن أصبحت أقرب إليه من حبل الوريد ، فلم يدع إلى اجتماع آخر .

تذاكرنا فى المبادىء وفى بعض الملاحق ، ولا سيما الملحق القضائى ، وكان رئيس الجمهورية يود التخلص من المحاكم التى تنظر فى القضايا الأجنبية ، لأنه لقى منها بنفسه ما زاد فى كرهه لها ، ولم نصل إلى غاية يحسن الوقوف عندها ، لأن المسيو بونسو لا يريد أن يتخلى عن خطته بالسير الهين ، وإذا كان وضع الدستور وتنفيذه احتمل معه أكثر من أربع سنوات فماذا يحتاج إليه من الزمن وضع معاهدة وتنفيذها ؟

ولكن الوطنيين كانوا يستحثون رفاقهم على الانسحاب . وقد شعروا أن نصيب الوحدة قليل فى هذه المفاوضات ، فعقدوا فى حلب مؤتمراً فى شباط (فبراير) سنة ١٩٣٣ وأصدروا بياناً فى الثامن عشر منه أعلنوا فيه أن السوريين فى الداخل والساحل يتمسكون بحق البلاد القائم على أساس الوحدة ، وأن كل

---

(١) بيان الرئيس هاشم الأتاسى فى ٤ تشرين الثانى (نوفبر) ١٩٣٢ .

معاهدة أو مفاوضـة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على هـذه الأسس لا تـكون جديرة بالقبول .

وعلى هذا فلم يبق مجال للتفاوض فضلا عن التعاقد . وفى شهر نيسان (ابريل) تداعى الوطنيون لعقد مؤتمر فى دمشق . وكان الرأى الغالب وجوب الانقطاع عن التعاون فى المجلس والحـكومة ، لأن المحادثات التمهيدية بشأن المعاهدة المنوى عقدها بين سورية وفرنسا لن تخرج فى مجموعها عن نطاق بيانات المفوض السامى الأخيرة فى لجنة الانتدابات . وهى لا تحتوى على أى اعتراف بالوحدة السورية ، التى قررت الـكتلة الوطنية أن لا تدخل فى مفاوضات إلا على أساس الاعتراف بتحقيقها [١] .

وقد فوض أمر إعلان ذلك واختيار الوقت المناسب إلى الرئيس هاشم الأتاسى والزعيم ابراهيم هنانو ، وكان موقفهما حاسماً فى الموضوع ، فاستقال الوزيران الوطنيان ، وبقيت استقالتهما لدى رئيس الجمهورية دون أن يقبلها بضعة عشر يوماً .

وجرت فى أثناء ذلك محاولة لتبديل الوزارة وتسليم رئاستها إلى السيد جميل مردم بك ، الذى كان يتولى كبر المسؤولية فى أعمال الحـكومة ، ولـكنها لم تنجح ، وحدثت مناقشة مع المفوض السامى فى موضوع الاستقالة فقال ما معنى الاستقالة ؟ ان هى إلا تخلص مؤقت من العناء !

وانتهت هذه التجربة بإدخال عناصر جديدة من المعتدلين فى الوزارة ، فانسجمت من حيث المقاصـد والغايات فى خدمة الانتداب ، وافترقت من حيث المناهج والأساليب فى خدمة الأشخاص .

---

(١) أشارت البيانات الفرنسية فى لجنة الانتدابات إلى التطور الذى تم فى سورية وإلى بدء المذاكرات فى شأن المعاهدة المزمع عقدها .

٤ – السياسة الحازمة

(١) محاولة عقد معاهدة وإخفاقها

خلف المسيو بونسو وراءه فى سورية حكومة انتدابية بجميع أعضائها ، ومجلسا اعتزله الوطنيون فأصبح كذلك انتدابيا ، ولكن رئيسه وبعض أصدقائه الذين قل عددهم ، أخذوا يجنحون نحو القيام بمهمة المعارضة ، وعقدت الحكومة عزمها على الاقتصاد فى النفقات – متفقة مع الفرنسيين – بإخراج عدد من الموظفين ، فيشفى أعضاؤها بهذه الوسيلة ما فى قلوبهم من أحقاد وضغائن على بعض أولئك .

وكان المفوض السامى يشكو بعض العلة ، فذهب للاستشفاء والاستجمام ومذاكرة وزارة الخارجية فى الوضع الجديد ، على عادته فى رحلاته السنوية ، ولكن ما وصل إلى باريس ومكث فيها حيناً قليلا حتى جاءت الأنباء فى تموز بأنه نقل مقيما عاما إلى مراكش ، وحل محله فى سورية السفير المسيو دومارتل ولم يسر هذا النقل المسيو بونسو الذى كشف عن ذات نفسه على قلة تصريحاته السياسية بقوله أن البرنامج الذى أخذ على عاتقه القيام به ، عندما عين فى سورية – قبل سبع سنوات – كان يستلزم وقتاً أكثر للوصول إلى نهايته ، وقد أوضح ذلك حينئذ للمسيو بربان وزير الخارجية ، الذى وقع عليه اختياره لمعالجة المشكلة السورية .

أما خلفه ، فقد أذيع حينئذ أنه من أولى العزم والحزم ، يواجه المواقف الصعبة بالحلول الجريئة التى ليس فيها تردد ولا إحجام ، وكنت أتحدث مرة مع المسيو شوفيل ، مساعد السكرتير العام فى المفوضية وصاحب الشأن الأول ، عن المفوض السامى الجديد ، فقلت له أى رجل هو بين الرجال ، فقال لى إنه نقيض المسيو بونسو ، وهكذا تجد وصفه الصحيح .

وفى الواقع أنه ما كاد يصل إلى سورية فى ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٣٤ حتى أجمع أمره على حل عقدة المعاهدة ، كما حل الإسكندر العقدة

المشهورة ، بعرض مشروعها على الحكومة الانتدابية لتوقيعه ، وعلى المجلس النيابي لإبرامه ، واطلاع السوريين عليه فى الصحف ليأخذوا علماً بحسناته . ولم يعر سمعاً للذين أبلغوه وأبلغوا مستشاريه أن أولئك الحكام قانعون بالانتداب لا يهمهم تبديله ، وأن مشروعه لا يحقق أمانى البلاد فسيخفق حتى فى المجلس الذى يعتمد على غالبيته . ومضى فى خطته ففاوض الحكومة فى ليالى قصيرة معدودة ، وخرج بمعاهدة صداقة وتحالف وقعت فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) وأذيعت فى التاسع عشر من الشهر المذكور ، وعقد المجلس جلسته بعد يومين .

لقد بحثت مقدمة هذه المعاهدة عن الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التى تبقى بين الدولتين لإنهاء الانتداب ، وتحقيق جميع الشروط المؤدية لقبول سورية فى عصبة الأمم ، وأفرغ الاتفاق فى ثلاثة صكوك :

أولا — معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً — بروتوكل (ا) بشأن الاتفاقات الملحقة بالمعاهدات والتى توضع موضع التنفيذ فى ذات الوقت الذى تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية فى جمعية الأمم .

ثالثاً — بروتوكول (ب) بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه فى خلال المدة التمهيدية لكى يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسى تطور المؤسسات الحاضرة لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلا تدريجياً .

ولم يكد يعلن نبأ مشروع المعاهدة وتتناقله الأفواه حتى استولت على دمشق هزة عنيفة من القلق والغضب ، حذرا مما قد تحمله هذه المعاهدة فى نصوصها من قيود وأغلال للبلاد السورية ، إذ أن الحكومة التى عقدتها ليس لها سابقة فى الدفاع عن مصلحة الوطن . وزاد فى بث الكره لها العدد العديد الذين أخرجتهم من الموظفين لأشهر خلت . وكانت الشرارة الأولى ، التى انتشر ضوءها وحريقها فى كل مكان ، استقالة سليم جنبرت قبل توقيع المعاهدة بيوم ، وهو الرجل الكاثوليكى التقى صديق فرنسا من القدم ، الذى لم يستطع أن يوقع المعاهدة إلى

جانب أولئك الرفاق، وخامرته شكوك كثيرة، لم يجد أفضل من الاستقالة للخروج من مآزقها، فما أجدت الوسائل لحمله على استرداد استقالته[١].

وأخذت بعد ذلك تعقد اجتماعات سرية فى أحياء دمشق، وقام السيدات بعمل مجيد فى تظاهرهن ومناشدتهن النواب الوطنيين على الاشتراك باجتماع المجلس بعد انسحابهم منه، وعاد الوطنيون إلى المجلس واتفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة. واشترك معهم فى الحملة رئيس المجلس، فوضعوا عريضة بذلك وقعتها الأكثرية المطلقة.

وفى أول جلسة عقدها المجلس، فى دورته العادية فى ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر)، أخذ وزير المالية بإلقاء خطبة، تؤيد المعاهدة وتذكر محاسنها وتطلب من المجلس إقرارها. فرد عليه النواب الوطنيون، وعارضه السيد لطفى الحفار، ووقف السيد جميل مردم بك على منصة الخطابة وتلا العريضة الخاصة برد المعاهدة، التى وجدها النواب الموقعون مناقضة لرغائب الأمة، وغير ضامنة لمصالح البلاد، وما ترمى إليه من وحدة وسيادة واستقلال. وبينما هو يقرأ العريضة حاول مندوب المفوض السامى إبلاغ رئيس المجلس قرار المفوض السامى بتأجيل الاجتماع إلى الخامس والعشرين من الشهر المذكور. فحصلت بينه وبين السيد جميل مردم بك مشادة، وعطل الرئيس الجلسة بعد أن تليت أسماء معظم الموقعين.

وقد أراد الفرنسيون تلافى الأمر، فدعا المفوض السامى رئيس المجلس إلى مقابلته، وطلب منه أن ينزع من ضبط الجلسة الجزء الخاص برفض المعاهدة بحجة أنه جرى بعد قرار التعطيل، فأجابه باستحالة الرجوع عما جرى فى جلسة علنية. وقامت المظاهرات فى المدينة تندد بأعضاء الحكومة الذين وقعوا المعاهدة تنديداً شديداً، فوجد المفوض السامى الطريقة الوحيدة أن

---

(١) من دواعى الأسف أن الانتخابات التى جرت فى سنة ١٩٣٦ لم تذكر له ذلك الموقف المحمود، غير أن رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسى استدعاه بعد ذلك للاشتراك فى وزارتين وكاد يوليه فى الأزمة الأخيرة رئاسة الوزارة.

يطلب إلى رئيس الجمهورية فى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) استرداد النص المودع إلى المجلس النيابى ، قائلا فى كتاب له : أن الحوادث التى جرت خلال يومى ٢٠ و ٢١ تؤلف بحد ذاتها برهاناً كافياً على قلة استعداد المجلس للاشتراك فى مسؤوليات المعاهدة ، وعلى محذورات وضع عبء المناقشة فى نص له هذه الأهمية على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافى ممارسة الأحكام الدستورية والتقاليد النيابية .

ثم عطل بعد ذلك المجلس الذى بذل الفرنسيون جهوداً عظيمة لتكون غالبيته الكبرى فى جانبهم ، فلم يكن أسعد حظاً منهم فى الجمعية التأسيسية . ولم يكن حزم دومارتل وعزمه ، أجدى وأبقى من أساليب بونسو ومداوراته . وقد سلك الرجلان منهاجاً واحداً فى تعطيل الأوضاع التى تقاوم الرغبات الفرنسية ، وأصبح الحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية التى يصدق عليها المفوض السامى ، وانتهى أمر الدستور الذى ذهبت السنون فى وضعه .

وقد احتج النواب على تأجيل المجلس واعتبروه لاغياً كما عدوا الحكومة ساقطة بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها . وجرت مناقشة حول ما حدث فى الجلسة بين رئيس المجلس النيابى وبين مندوب المفوض السامى ، وإذا كان منطبقاً على النظم والتقاليد ، فكتب رئيس المجلس إلى المندوب رسالة فصل فيها ما جرى ، وبين أن اجتماع مجلس النواب فى ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) كان على غاية من الهدوء ، ولا تفوقه فى ذلك أية جلسة برلمانية فى العالم تبحث فيها مقدرات الأمة ، وأن التحفظات المدهشة التى أراد ابداءها على محضر الجلسة لا تقلل من قيمته المشروعة .

(ب) من الخصومة إلى المفاوضة :

أخذت الحكومة قسطاً من الراحة بتعطيل الحياة النيابية . ولكن الاحتجاجات على بقائها فى الحكم ظلت مستمرة ؛ فكانت الوفود تتوالى على رئاسة الجمهورية تستنكر دوامها ، وكانت الاجتماعات تعقد فى المساكن الخاصة حيث تلقى الخطب بلهجة شديدة فى الطعن بالحكام . وقد تمتع رئيس المجلس

النيابى ، الذى أصبح يرافق الوطنيين فى غدواتهم وروحاتهم ، بشعبية دامت فترة من الزمن بسبب مجاراته إياهم فى رفض المعاهدة .

أما المفوض السامى ، فقد أخذ يعد العدة لتأليف وزارة جديدة ، وواصل اهتمامه بأمور إدارية واقتصادية بعد أن أخفق فى محاولته السياسية . وشعرت الحكومة بأن أيامها أصبحت معدودة ، وشاركها فى القلق رئيس الجمهورية ، لأن المرشح الجديد لرئاسة الوزارة الشيخ تاج الدين الحسنى لم يكن يبعث فى نفسه ثقة ولا ارتياحا .

وفى مساء ١٦ آذار (مارس) سنة ١٩٣٤ زار الشيخ تاج الدين رئيس الجمهورية ، وكان يصحبه المسيو شوفيل ، السكرتير العام المساعد ، والقائد كوله صديق الشيخ الحميم ، ودخل هذا الضابط قصر الرئاسة وهو يمشى مرحا . وانتهت هذه الزيارة التى كانت زيارة مجاملة ، وذهب بعدها رئيس الجمهورية إلى قصر المفوضية حيث وقع مراسيم الوزارة الجديدة على كره ، بعد أن عارض معارضة شديدة فى شخص أو شخصين ، حتى أفهم من قبل المفوض السامى أنه يخشى أن تنقلب أزمة الوزارة إلى أزمة رئاسة ، ونال بمقابل تسليمه بعض الترضية فى أمور أخرى .

وكان تأليف الوزارة الجديدة يقتضى استقالة رئيس الوزارة السيد حقى العظم ، المعروف بصداقته للفرنسيين وسلس قياده فى أيديهم . ولكن الأمر أصبح يتعلق الآن بشخصه ، فأبدى تمنعاً شديداً فى تقديم استقالته ، حتى أقنعه بعض أصدقائه ، وضمنوا له رئاسة مجلس الشورى مع مخصصات وزير ومزاياه ، فقبل حينئذ أن يستقيل .

وهكذا تم تأليف الوزارة التى أريد بها مقاومة الوطنيين ، فجمعت أشخاصاً أكثر خبرة ودربة من الوزارة السابقة ، التى بلغ غضب الرأى العام عليها غضباً شديداً . وكان ذلك فى مصلحة الذين قبضوا على أزمة الحكم ، غير أن الرأى العام الوطنى تلقى عودة الشيخ تاج الدين بكثير من الامتعاض ، لما هو معروف عنه من اطماع غير محدودة وأساليب غير مرغوبة ، ولا سيما بعد أن أقصى عن انتخابات سنة ١٩٣١ فى حوادث دامية .

وقد عقد رئيس الوزارة الجديد نيته منذ البدء على إظهار قوته وإضعاف رئيس الجمهورية . وسافر وإياه فى رحلة إلى حلب والمناطق الشمالية ، وذهبا إلى الصلاة ، فتحداهما الوطنيون بعنف وشدة ، بعد أن أسمعا فى بعض المدن أثناء الرحلة هتافات الاستنكار والاحتجاج . فسبب ذلك اعتقالات كثيرة وقلاقل عنيفة . وكان رئيس الجمهورية لا يخفى اغتباطه بعد الإياب بما حدث ، ويراه موجهاً إلى خصمه ومنافسه رئيس مجلس الوزراء . وفى الواقع أن الأمر كان كذلك . وبدلا من أن يستدل بهذه الأحداث على عجز الوزارة القوية عن مواجهة الأمور ، فقد أخذ صديق الشيخ تاج القائد كوله ، الذى كان يساعد المندوب ، يصور الأمور فى تقاريره تصويراً يلائم رئيس مجلس الوزراء أكثر من أن يلائم رئيس الجمهورية ، حتى كأنه هو المقصود بمظاهرات الصخب والعداء . ولإقامة البرهان على ذلك ، عاد الشيخ تاج فقام برحلة إلى حلب ، لم تقع فيها أحداث ، لأنها كانت أقل ضجيجاً ، كما أنها حدثت بعد اللجوء إلى وسائل القمع العنيفة .

واستمر المفوض السامى فى طمأنينة ظاهرة ، متغافلا عن النشاط السياسى ، معرضاً عن الاكتراث بأمانى الشعب ، مقبلا على الأعمال الاقتصادية ، كمشاريع الرى والطرق الحديدية ، والقوانين الإدارية ، التى كان من جملتها قراره بشأن إدارة المحافظات ، فى ١٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٦ ، وقراره بشأن الطوائف الدينية الذى نشر فى ١٣ آذار (مارس) من السنة نفسها . وقد عد الأول من عوامل إضعاف الصلة بين الولايات السورية ، كما اعتبر الثانى تدخلا فى الشؤون الدينية والمذهبية لتحقيق بعض الغايات . وكان رئيس الوزارة قد ذهب من قبل إلى باريس فقضى وقتاً من الصيف يحاول أن يجد تأييداً فى فرنسا لخططه ومشاريعه ، على حين كانت تتصاعد شكوى البلاد من أوضاعها وحكامها ، وإهمال شئونها وتجاهل مطالبها . وجاءت حفلة الذكرى للزعيم إبراهيم هنانو ، الذى توفاه الله إليه ، مبعث حركة نضال شديدة فى أوائل شهر كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٦ ، فبلغت ثورة النفوس حداً قلما شهدت سورية مثله ، وأذاعت الكتلة الوطنية فى العاشر منه بياناً ضمنته مطالب الأمة فى الاستقلال

والوحدة ، فقابل الفرنسيون ذلك بأعمال العنف ، وهاجموا مكاتب الكتلة الوطنية ، واشتبكوا مع المضربين والمتظاهرين ، فجرت الدماء وفتحت السجون ، وعطلت الأعمال ، وأغلقت المدن ، واعتقل الزعماء ، فلم تلن قناة الأمة ، حتى شعر الفرنسيون بأن البلاد أوشكت أن تشتعل فيها نيران الثورة مضطرمة . وبعد أن كان مندوب المفوض السامى يقول لمن يقابله : إنكم تحاولون عبثاً ومحالا فيما تطلبونه من تبديل الوزارة ، كما أن المفوض السامى أذاع بلاغاً شديد اللهجة يتهم فيه الوطنيين بالقتل والتدمير ، وتلقى الوفود ، التى قابلته لإنهاء الوضع المخيف الذى تمر به البلاد ، بالتهديد والوعيد ، لم يجد مناصاً من تبديل الوزارة ، فاستقالت فى ٢٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ ، وألف وزير العدلية فيها السيد عطا الأيوبى وزارة تقوم بمهمة الوساطة ، وأعلن المفوض السامى بياناً أبدى فيه استعداده للمفاوضة لعقد معاهدة ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإصدار قرار بالعفو العام ؛ ودعا زعماء الكتلة الوطنية للمذاكرة .

وفى أول آذار (مارس) وقع المفوض السامى مع رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الآتاسى اتفاقاً فى بيروت ، ينص على موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمى يتفاوض معها لعقد معاهدة ، وعاد الزعماء الوطنيون من معتقلاتهم على الأثر ، فاستقبلهم الشعب فى كل مكان بحفاوة منقطعة النظير . وعقد الوطنيون اجتماعات عديدة تذاكروا فيها بشروط اتفاق بيروت ، ووافقوا على إرسال وفد اختاروا أعضاءه ، وعاد الناس إلى أعمالهم بعد ذلك الاضطراب الطويل .

ولم ينل اتفاق بيروت رضا جميع الناس ، حتى إن فريقاً حاولوا أن يحرضوا على الاستمرار فى الإضراب ، وإن لم يكن لهم شأن فيه منذ أوله ، وقد أرادوا بهذه المحاولة إظهار نقمتهم على ما جرى . فالذين لم يشتركوا فى المفاوضات ولم يدعوا للانتظام فى الوفد أخذوا يفتشون على العيوب ، ومن طلب عيباً وجده ، والذى يباشر أمراً ويقوم بأعبائه يرى فى الغالب من حسناته بارتياح أكثر مما يرى من مساوئه . غير أن السواد الأعظم مال إلى استحسان قرارات بيروت ، وتأييد الذين أخذوا على عاتقهم مسئوليتها .

وفى ٢١ آذار (مارس) سافر الوفد إلى فرنسا، مؤلفاً من الرئيس هاشم الأتاسى، والسادة فارس الخورى، وجميل مردم بك، وسعد الله الجابرى، والوزيرين مصطفى الشهابى، وإدمون حمصى، وسكرتير الوفد الأنطاكى، والخبير العسكرى نائب الزعيم أحمد اللحام. ومكث فيها إلى ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٦، حيث وقع فى اليوم التاسع منه المعاهدة التى تنهى الانتداب، وتقرر بين فرنساوسورية تحالفاً على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال. ولم تكن المفاوضات سهلة لينة بل تعرضت للانقطاع فى ظروف شتى، لأن الفرنسيين، عند ما كان رئيس الوزارة البر سارو ووزير الخارجية فلاندان. لم يكن موقفهم باعثاً على الرضى والاطمئنان. وقد تبدل الأمر عند ما نجحت الهيئة الشعبية فى فرنسا، وألف المسيو ليون بلوم أول وزارة يرأسها زعيم اشتراكى، وكان وزير الخارجية إيفون دلبوس راديكاليا، وكان بيير فيينو، نائب وزير الخارجية الذى يرجع إليه الفضل فى عقد المعاهدة، من الاتحاد الاشتراكى، وساعده فى وضع النصوص المسيوشوفيل، الذى كان فى سورية؛ واشترك فى التوقيع مع المسيو بيير فيينو المسيو دومارتل المفوض السامى.

وقد أقرت المعاهدة فى نصها: السلم والصداقة بين فرنسا وسورية والتشاور فى السياسة الخارجية ومايمس مصالحهما المشتركة، وانتقال الحقوق والواجبات ومسئولية حفظ النظام إلى سورية، وجعلها لمدة خمس وعشرين سنة، ومنح فرنسا التسهيلات اللازمة فى الطرق والمواصلات البرية والبحرية والجوية. يضاف إلى ذلك اتفاق عسكرى، وماتحتاج إليه العلاقات الفرنسية السورية من «بروتوكولات» تتعلق بالشئون العسكرية والاقتصادية والجامعة والقضاء على الجهل؛ وكذلك المراسلات التى تخص الحقوق المكتسبة للعسكريين والاستعانة بالموظفين الفرنسيين، والتمثيل السياسى وضمان حقوق الأفراد والجماعات، والامتيازات، والمحافظة على التعاون النقدى، وضم اللاذقية وجبل الدروز، والانتماء إلى عصبة الأمم، وشرط الإقامة لرعايا الفريقين، وما يتصل بذلك.

٥ — جمهورية المعاهدة

(١) الأوضاع الجديدة

ضمنت معاعدة سنة ١٩٣٦ لسورية استقلالا تشوبه بعض الشوائب، فالحكومة السورية لم تكن حرة وطليقة فى السياسة الخارجية ، إذ أن هنالك مقتضيات التحالف والتشاور والتعاون وتقديم المعونة لاتخاذ تدابير الدفاع ، ولم تكن الحكومة السورية حرة وطليقة أيضا فى شؤونها العسكرية البرية والبحرية والجوية ، سواء فى ذلك خلال السنين المنصوص عليها فى المعاهدة أو بعد انقضائها . وعدا هذين الأمرين الأساسيين فإنه ينبغى عقد اتفاق جامعى واتفاق قضائى ، واستدعاء مستشارين فنيين وقضاة وموظفين من فرنسا ، وتفاوت التمثيل بين فرنسا وسورية ، وحق التقدم لسفير فرنسا ، والمحافظة على نظام المؤسسات الأجنبية وبقاء التعادل النقدى .

وضمن هذه الشروط ، لقد نصت المعاهدة على السيادة والاستقلال ونقل الخصائص المتعلقة بالمصالح المشتركة ، كما تنازلت فرنسا عن المطالبة بجميع النفقات التى تكبدتها غير العقارات والتجهيزات .

أما ما يتعلق بالوحدة السورية ، فقد كان الاتفاق ناقصاً كذلك ، إذ أنه تقرر ضم أراضى اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية على أن تتمتع بنظام خاص إدارى ومالى ، ولم يشر إلى أى جزء من الأرجاء التى ألحقت بلبنان ، واكتفى بتلميح فى خطبة رئيس الوفد السورى الختامية ، ولم يكتم الفرنسيون رأيهم بأن المطالبة ببحث هذا الموضوع تؤدى إلى انقطاع المفاوضة .

ومهما كانت المعاهدة السورية بالنسبة للمعاهدة العراقية ، فان بيانات الوفد السورى أسبغت على المعاهدة من الوصف والاطراء مالا يتناسب مع حقيقتها حتى أن سكرتير الوفد سماها بمعجزة .

ولعلنا إذا نظرنا إلى ما نالته البلاد السورية بعد الجلاء ، أو ناظرنا بين الشروط التى أدرجت فى المعاهدة والشروط التى تحيا بموجبها الأمم المستقلة حياة حرة

صحيحة ، وجدنا مآخذها عديدة . وهذا ما دعا الوطنيين السوريين الذين عقدوا المعاهدة أن يعرضوا عنها ، حينما ذهبت الضرورات التى قضت عليهم بقبول تسويتها . وإذا نظرنا أن الوحدة السورية كما كان يطالب بها السوريون لم تتحقق فيما بعد ، عندما سجل السوريون فى جامعة الدول العربية أنه ليس لهم مطلب فى لبنان ما دام حراً مستقلا ، وجدنا ما يسوغ احتجاجات أهل الساحل وانتقاد فريق من الوطنيين فى داخل البلاد وخارجها .

ولـكن إذا رجعنا فى خواطرنا إلى تلك الأيام ، واستقرأنا السياسة الفرنسية الاستعمارية فى مختلف مظاهرها ، ومشروعات التعاقد التى كانت تعرض على سورية ، تبين لنا أن الوفد السورى استطاع أن يحرز فوزاً لا نـكران له ، على أنه ما كان ليتحقق لو لم تجتمع من ورائه عناصر ثلاث : الأول ما أظهرته الأمة السورية من صلابة العود ، الثانى حالة أوربا السياسية المهددة لفرنسا تهديداً مباشراً ، الثالث قيام الجبهة الشعبية ذات الميول الحرة فى فرنسا .

ولما بدأت تضعف هـذه القوى المجتمعة ، أخذ الفرنسيون يتنكرون للمعاهدة مع كل ما منحتهم إياه من حسنات ، لأن طبائعهم السياسية لا تطيق أن تتمتع بلاد يتصلون بها بتلك المزايا الحرة المحدودة التى نصت عليها المعاهدة .

إن الوضع الدولى لم يتغير بل زاد اضطرابا وتعقداً ، ولـكن الشعب السورى لم يبق على تضامنه وشدة مراسه ، وقد أوهن الحكم زعماءه الذين كانت المعارضة حلية لهم وقوة ، وفوق كل ذلك عادت القوى الرجعية فسيطرت على فرنسا ، وهى التى لا يرضيها أن تنال سورية ما نالته وإن كان بشق الأنفس .

* * *

تقبل الشعب السورى هذه المعاهدة بقبول حسن ، وأعرب عن ثقته بالذين عقدوها بتأييده المطلق فى الانتخابات التى جرت على أثرها ، فحمل رجالها إلى الحكم راضياً مختاراً فرحاً مسروراً ، وأنشأ بذلك الجمهورية الجديدة : جمهورية المعاهدة التى تتمتع بمزايا لا يستهان بها من الحرية والاستقلال .

وبعد أن تردد رئيس الجمهورية السيد محمد على العابد فى الاستقالة ، ولم يكن

قد بقى لنهاية ولايته إلا بضعة أشهر ، رأى أن الخطة المثلى هى أن يكتم غضبه ويظهر رضاه ، فأرسل إلى المجلس النيابى كتاب استقالة استهله بقوله : الآن وقد دخلت البلاد فى عهدها الجديد ، وأوشكت أن تتسلم مقاليد الحكم الفئة التى أولتها الأمة ثقتها ووكلت إليها أمانيها ، أصبحت أعتقد أن مهمتى قد انتهت وأنه قد آن أن يفسح المجال لهذه الفئة المختارة حتى تضطلع بأعباء الحكم الملقاة على عاتقها .

وقد انتخب فى الحادى والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ السيد هاشم الأتاسى رئيساً للجمهورية والسيد فارس الخورى رئيساً للمجلس النيابى والسيد جميل مردم بك رئيساً لمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد والزراعة واشترك معه السيد سعد الله الجابرى ، فكان وزيراً للداخلية والخارجية والسيد شكرى القوتلى فكان وزيراً للمالية والدفاع الوطنى والدكتور عبد الرحمن الكيالى وزيراً للعدلية والمعارف .

وإذا استثنينا الرئيس هاشم الأتاسى الذى كان غير منازع ، فإن اتفاق زعماء الكتلة على انتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء كان موضع جدل ونقاش مدة أيام ، حتى تم الاتفاق وأعدت المراسيم ، واقتصر على ذلك العدد من الوزراء دفعاً لكثير من الرغبات وصعوبة الاختيار . وظلت الوزارة على هذا الوضع إلى أن استقال السيد شكرى القوتلى فى ٢٢ آذار (مارس) سنة ١٩٣٨ ، وقد كتم أسباب استقالته إلا عن أخلص أصدقائه ، وكان فى مقدمتها عقد اتفاقيتى البترول والبنك السورى فى غيابه ، وكان رئيس مجلس الوزراء وكيلا له فى وزارتيه ، وظل يقوم بهما إلى أن عدلت الوزارة فى ٢٦ تموز (يوليو) من السنة المذكورة .

وفى ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ ألقى رئيس مجلس الوزراء بيان حكومته ، فأشار إلى إنشاء وزارتى الخارجية والدفاع ، قائلا أن سلطان الأمة لا يكون صحيحاً ثابتاً إذا لم يتم فى مظهره الخارجى من حيث العلاقات الدولية وأوضاعها ، ولأن الجيش هو عنوان ذلك السلطان وشعاره كما أنه حارسه وسياجه .

وقدمت الحكومة إلى المجلس معاهدة التحالف والصداقة المعقودة مع فرنسا، فوافق على إبرامها بإجماع الرأى، وجرى تبادل الرسائل بين المفوض السامى ورئيس مجلس الوزراء، وأبلغت الحكومة السورية القرارين اللذين أصدرهما المفوض السامى بتاريخ ٢ و ٥ كانون الأول (ديسمبر) المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتى اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية، وتعيين النظام الخاص الإدارى والمالى لهاتين المنطقتين.

✡ ✡ ✡

تجاوبت دمشق ببرقيات التهانى من أقطار العالم العربى، تبارك لسورية عهدها الجديد الذى أدركته بعد نضال دام أكثر من خمسة عشر عاما، فلاحت للشام بوارق الفوز وأسفرت لها وجوه الرجاء. ولكن الداء الدوى أخذ ينفث سمومه، فراح الفرنسيون الذين غلبوا على أمرهم يدسون الدسائس ويعملون على التفريق، وأخذت العناصر الناقمة، بحق أو بغير حق، تجمع كلمتها وتضم صفوفها وتتهيأ للمعارضة والانتقاض والفتنة، كل على قدر غايته ومأربه. واشتبكت المشكلات الداخلية بالمشكلات الخارجية، وفى مقدمتها مشكلة الاسكندرونة التى جاءت على قدر فى بدء العهد الجديد، وطوت مراحلها حتى وصلت إلى أمدها بعد انقضائه.

(ب) مشكلة الاسكندرونة

ما كادت تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى أخذ الترك بمناوأة الفرنسيين. وأصبحت الصلات بينهم وبين العرب أقرب إلى المودة والتعاون، ولا سيما بين عصابات الفريقين التى تعمل كل من ناحيتها لتحقيق الغاية التى تهمها. وقد جرت محاولات اتفاق ذهبت بدون جدوى، إذ أن الفرنسيين انقادوا إلى أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية فهادنوا الاتراك الكماليين فى ٣٠ أيار (مايو) سنة ١٩٢٠ وتخلوا لهم عن أراض تركية وعربية.

وكان الفرنسيون قد طلبوا من الملك فيصل تسهيل نقل الجنود والعتاد

عن طريق سكة حديد حلب ، فرأت الوزارة أن تغتنم الفرصة وتطلب لقاء ذلك الاعتراف بمطالب سورية الاستقلالية ودفع حصتها من الجمارك ، وفقاً للاتفاق الذى عقد فى حيفا ، فرفض ذلك الجنرال غورو وقال بأنه لا يوافق على شىء يتجاوز ما جاء فى بيان الحكومة الفرنسية بعد اتفاق سان ريمو ، ورأت الحكومة السورية أن توثق علائقها مع القواد الأتراك ، وسافر وزير الحربية إلى الشمال ، واتصل بهم للتساند ، فوعدوه بالجواب بعد استشارة حكومة أنقرة ، ثم تمت الهدنة بينهم وبين الفرنسيين دون أن تحقق الدولة العربية أو بعض رجالها أرباً من هذا التعاون .

ولما تلقى الملك فيصل أنباء الاتفاق شعر بدنو الخطر ، وأطلع مجلس الوزراء على ما يخامره من قلق . وكان الاتراك قد أعلنوا ميثاقهم الوطنى الذى يقتصرون فيه على المناطق التركية أو التى تسكنها أكثرية تركية ، وما زالت لهم أطماع فى بعض المناطق السورية وخاصة فى لواء الأسكندرونة ، حيث عقدت الهدنة قبل أن يتم جلاؤهم عنها سنة ١٩١٨ . وقد كان من نتيجة اتفاق أنقرة الذى عقده فرنكلن بويون سنة ١٩٢١ أن منح سكان اللواء حكماً خاصاً وامتيازات فى اللغة والتعليم والإدارة مهدت السبيل لانسلاخه عن سورية .

ففى ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ أرسل المسيو « بيير فيينو » كتاباً إلى الرئيس هاشم الأتاسى أشار فيه إلى طلب الحكومة التركية أن توضع على بساط البحث حدود سورية ، واتجهت الأمور إلى حمل الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم الذى ينظر فى هذه الأمور بطريقة تعارض مدعيات الأتراك ؛ وأرسل للرئيس محاضر مجلس العصبة ، وقال أن الدفاع عن مصالح سوريا قدم بنصوص تسترعى الأنظار فى محكمة جنيف ، التى وإن كانت لم تدع لتتخذ قراراً من حيث الأساس ، أيدت وجهة نظر فرنسا ، برغم امتناع الأتراك عن التصويت لارسال مراقبين محايدين إلى اللواء .

ولا أشك « كما قال » أن هذه الخطة ستساعد على تطمين السكان ومنع الفتن وتهدئة النفوس التى هى ضرورية جداً فى الظروف الحاضرة .

« وفى نفس الزمن ستستمر الاتصالات المباشرة بين الحكومتين ، وإنى أعالج الموضوع وأضع نصب عينى أمرين : أحدهما الدفاع عن حقوق سورية ، وثانيهما تمهيد السبيل ، إذا رغبت الحكومة التركية ، إلى عقد اتفاق معها ، لا تكون فيه سوريا المستقلة فى المستقبل ، تحمل أعباء خلاف لم يسو تسوية نهائية مع دولة مجاورة قوية » .

وأشار فى الختام إلى أنه يستطيع الاعتماد على حسن تفهم الرئيس وعميق إداركه للحقائق فى متابعة هذه القضية .

وقد ذكر لى السفير الكونت « اوستروروغ » وكان مشتركاً فى مفاوضات المعاهدة ، أن الكونت « دومارتيل » ألمع فى أثناء تلك المفاوضات إلى أنه لا يستطيع ضمان اللواء .

ولما عاد الوفد إلى سوريا عن طريق استنبول حاول الأتراك أن يجروه إلى مباحثات فى شأن الاسكندرونة . فتجنب الوفد أن يخوض فى هذا الموضوع ظناً منه أن التجنب فيه منجاة ، أو أنه حاذر العواقب التى تنشأ بالنسبة للمعاهدة ، وبالنسبه لفرنسا ، وبالنسبة للبلاد ، باعتبار أنه لم يكن لديه تفويض للبحث فى هذا الشأن . على أنى أعتقد أن جميع هذه الاعتبارات ما كان ينبغى أن تحول دون استطلاع الوفد آراء الأتراك وافتتاح المباحثة معهم ، بدلا من أن يترك الأمر للفرنسيين ومن ورائهم الانكليز حتى يعالجوه على حسب ما تقتضيه مصالحهم السياسية .

وفى أول بيان ألقته الحكومة الجديدة فى المجلس النيابى أشار رئيس الوزارة إلى هذا الموضوع بقوله : بقى علينا أن نتكلم عن المشكلة الخطيرة التى واجهتها سورية فى بدء عهدها الجديد وهى مشكلة الاسكندرونة ، ولما كان سير الحوادث قريباً جداً فإنا لا نرى حاجة للتفصيل والافاضة ، وحسبنا الآن أن نقول أننا ننظر بملء الثقة والطمأنينة إلى مستقبل هذه المنطقة العربية منذ أجيال متطاولة ، التى لا تستطيع سورية أن تتخلى عنها والتى تؤيد حقها الصريح فيها الشرائع الدولية الثابتة والعهود القائمة ، على أننا حريصون كل الحرص أن تكون بيننا

وبين جارتنا تركيا وشعبها أوثق الصلات وأبقاها مدى الدهر ، تلك الصلات التى تؤكدها ذكريات الماضى ورغبات الحاضر وآمال المستقبل، ونحن نرجو أن تزول هذه السحابة وتنحل هذه المشكلة الخطيرة ، حلا مستمداً من التاريخ ومن إقليم البلاد وحاجاتها الحيوية وحدودها الطبيعية والحق الدولى العام » .

إن منطقة الاسكندرونة وما يتصل بها تحتل مكاناً عظيما فى التاريخ العربى منذ بدء الفتوحات الأولى . فهناك الثغور والعواصم ومنازل الشواتى والصوائف حيث كانت تشحن العساكر وتؤسس المعاقل . ويسكن الخلفاء غالباً فى هذه الجهات قبائل يأتون بها من الأرجاء النائية لتعزيز العنصر الإسلامى وحماية المملكة . وتاريخ العواصم والثغور مخضب بالنجيع الأحمر وهو كما قال عنه « ستريك » فى معلمة (دائرة المعارف) الإسلام — يعرض على أبصارنا صوراً مختلفة من النضال العظيم الذى مرت عليه الأجيال بين الخلفاء والقياصرة ، كل يرمى إلى تثبيت ملكه فى شرقى آسيا الصغرى وجنوبيها . وقد لا نعرف بقعة من الأرض سقيت بالدماء أكثر من هذه الدروب ، التى اشتبكت فيها أعظم الملاحم وأشد المعارك[١] .

وعدا هذا التاريخ الحافل ، فالعنصر واللغة الغالبة والحياة الاقتصادية ومعاهدات ما بعد الحرب وغير ذلك من الأمور المذهبية التى تتصل بمركز انطاكية بالنسبة لبطاركة النصارى المقيمين فى سورية ، تجعل العرى محكمة والوحدة وثيقة بين سائر بلاد الشام وبين هذا الجزء منه[٢] ، ولا ينكر أن هنالك فريقاً لا يستهان به من السكان يشعرون مع الأتراك أو أنهم ترك فى عنصرهم ولكن ليس الأمر كما قال المسيو « بيو » فى كتابه « سنتان فى الشرق » : إن اهتمام السوريون كان قليلا فى أمر الاسكندرونة ، لأن حدود اللغة التركية والعربية لم تكن واضحة المعالم[٣] ، إذ أن هذا الاشتباك بين اللغتين وحكم الدولة

---

(١) الشرع الدولى فى الإسلام لنجيب الأرمنازى ص ٣١ — ٣٢

(٢) المذكرة التى قدمها الوفد السورى .

(٣) ص ٥٤

العثمانية مدة أربع مئة عام لم يستطع أن يزيل سلطان الأكثرية العربية .

✡ ✡ ✡

بعث الأتراك هذه المشكلة منذ أصبحت المعاهدة بين فرنسا وسورية على وشك التوقيع ، فأثاروا الموضوع لدى فرنسا ، وتحدثوا مع بعض رجال الدول العربية[١] ، وأخذت صحفهم تشن غارة شعواء على سورية ، وبادرت العناصر التركية والمستتركة للعمل على مقاومة سورية ، وألف العرب جماعات للدفاع عن الاسكندرونة ، وأرسلت الحكومة السورية رجالا من قبلها لبث الدعوة وتعزيز روابط المقاومة بين العناصر العربية . وأخذت المناقشات بين فرنسا وتركيا تستمر طوراً فى عصبة الأمم وطوراً بمراسلات بين أنقرة وباريس ، وتطورت الأمور تطوراً كبيراً إلى أن حاول المسيو « بلوم » رئيس الوزارة الفرنسية نفسه أن ينقل القضية من ميدانها الحقوقى إلى الميدان السياسى ، مبيناً فى مذكرة له إلى الأتراك أن الناحية الحقوقية هى فى جانب وجهة النظر الفرنسية بدون شك ، وجنح إلى تسوية سياسية .

وكانت المشروعات كثيرة ولعل أغربها المشروع الذى قدمه الأتراك على أساس اتحاد دول « كونفدراسيون » بين سورية ولبنان وإسكندرونة ، بدون أن تعين عاصمة الاتحاد ، مع تأليف لجنة تنفيذية متساوية الأعضاء ، وضمان تركيا وفرنسا لحياد لواء الاسكندرونة والمعاهدة التى تقر الاتحاد .

غير أن تركيا كانت ترمى إلى فصل اللواء عن سورية ، وبذلت فى هذه السبيل جميع وسائلها السياسية . وأخذت فرنسا تتساهل وتتنازل ، وأخذ مجلس عصبة الأمم يعالج الأمور حتى انتهى إلى إنشاء وحدة منفصلة من لواء إسكندرونة تتمتع باستقلال تام فى شؤونها الداخلية . أما شؤونها الخارجية فتقوم بإدارتها الحكومة السورية ضمن حدود وقيود ، ويشترك اللواء مع الدولة السورية فى الإدارة وفى العملة . وتصبح اللغة التركية لغة رسمية ، على أن يقرر المجلس

---

(٤) قضية الأسكندرونة تأليف الدكتور مجيد خدورى النسخة العربية .

الصفة والشروط التى تستعمل بها لغة أخرى ، وتقرر أيضاً أن يعين مندوب فرنسى فى اللواء يختاره مجلس العصبة نفسه .

وقد اتخذ مجلس العصبة قراره فى اجتماع كانون الثانى (يناير) وشباط (فبراير) سنة ١٩٣٧ وتمت بذلك مقدمات ما يريده الأتراك ، وأنشئت كما قال المستر إيدن للمسيو فينو فى حديث له ، «نتزيغ الثانية ، ولكن بصورة مؤقتة . وابتهجت العصبة مع ذلك فى حل هذا النزاع بالطرق السلمية التى بذلت سورية نفقته وتحملت أعباءه .

ثم أنشئت لجنة خبراء وقرر مجلس العصبة النظام والقانون الأساسى فى ٢٩ أيار (مايو) سنة ١٩٣٧ ، وتعهد الوفدان الفرنسى والتركى بالمحافظة على استقلال اللواء ونظامه الجديد والتعاون بدفع أى هجوم خارجى عليه .

وقد روعى فى قرار جنيف أساليب عصبة الأمم وما يسمونه بغايات السلم العام والمصالح الدولية ، أكثر مما روعيت حقوق سورية التاريخية والقومية والاقتصادية .

* * *

لم يطل الأمد على هذا النظام حتى أخذ الأتراك يوالون مساعيهم وتهديداتهم وكلما أدركوا ظفراً تهيأوا لنيل ظفر آخر ، مستفيدين من الأوضاع الدولية ، ومن ضعف البلاد السورية ، إلى أن ألحقوا بهم لواء الاسكندرونة بأسره وسموه « هاتاى » نسبة إلى الحثيين ، وكانت المفاوضات تجرى طوراً مع السفير « بونسو » وطوراً مع خلفه السفير « مسيغلى » ؛ ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ ، اقتنعت الحكومة الفرنسية أن مسألة الاسكندرونة قد أشرفت على نهايتها ، حتى إن مدير شعبة إفريقية والشرق الأدنى ذكر فى تعميم بتاريخ ٦ من الشهر المذكور أن تركيا غير مخدوعة حينما تؤكد أن هاتاى كلها ستعود إليها طوعاً أو كرهاً فى يوم قريب .

وفى كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ وجد « سراج أوغلو » أنه قد حانت الساعة لطلب إلحاق « هاتاى » بتركيا وإنهاء فصولها الروائية ، بعد أن شارك

الجيش التركى الجيش الفرنسى فى احتلال اللواء ، وقد صرح بذلك للسفير الفرنسى « مسيغلى » الذى كان يحبذ سرعة الإجابة قبل فوات الوقت لاكتساب الصداقة التركية .

وكانت المفاوضات بين الإنكليز والترك تسير سيراً حثيثاً لعقد معاهدة تحالف . وقد أحسن الترك اغتنام الفرصة فكانوا يسمعون مسيغلى « سفير فرنسا » أن تركيا يمكنها أن توقع معاهدة مشابهة مع فرنسا عند انتهاء مشكلة هاتاى ، ويكفى كما كان يقول « سراج أوغلو » وضع اسم فرنسا محل اسم انكلترا . وتم الاتفاق فى ٢٣ حزيران (يونيو) من سنة ١٩٣٩ على أن يكون جلاء الجنود الفرنسيين فى ٢٣ تموز (يوليو) ، واستلام الأتراك اللواء بصورة كاملة بعد أن قضى الفرنسيون على العهد الوطنى فى الشام ببضعة عشر يوماً ، وأبرم رئيس الجمهورية الفرنسية بمرسوم اشتراعى الاتفاق مع الأتراك الذى جاء قبل الحرب العالمية الثانية بأيام قلائل .

وهكذا اضمحلت الأمانى التى لوح بها بريان فى خطبة له بأحراز ثغر الاسكندرونة العظيم لفرنسا ، التى سلمت أيضاً برغم تعهداتها الدولية المنطقة التى اؤتمنت عليها ، ولم تستطع أن تحتفظ بها لأهلها . وكان اهتمام المندوبين الذين ترسلهم إلى اللواء قليلا جداً بمصلحة سورية ، وهمهم الأكبر استرضاء الأتراك ، فكان كمال أتاتورك قبل وفاته يهدد ويتوعد ويهم بسوق الجيش لاحتلال اللواء عنوة ، ولكن الفرنسيين لم يحوجوا الجيش التركى إلى هذا العناء فتراجعوا ثم تراجعوا إلى أن طويت أعلامهم كما طووا من قبل أعلام سورية ، وأنزلوها من تلك السماء ، ونظروا إلى الأعلام التركية تعلو فى محلها . وارتاحت انكلترا ، التى كانت تحرص على مصافاة الأتراك ومحالفتهم ، إلى النتائج التى وصل إليها هؤلاء بدون اشتباك عسكرى ، إذ أن الحرب مع الألمان كانت على قوسين ، وقدرت أنه أجدى لها ولحليفتها فرنسا أن لا تكون تركيا فى جانب أعدائهم إذا لم تحمل السلاح فى جانبهم .

* * *

لقد أشرنا إلى أن الوفد السورى عند عودته من باريس فى أواسط أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ لم يصنع شيئاً فى هذا الأمر ، واستفز موقفه الأتراك الذين كانوا يحملون على سورية من ناحية وعلى فرنسا من ناحية ثانية ، ويصورون هذه الدولة بأقبح الصور التى تقطر دماً ، وأرسلت الحكومة السورية فى شباط (فبراير) ١٩٣٧ إلى أوربا وفداً مؤلفاً من رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك ووزير الداخلية والخارجية السيد سعد الله الجابرى ، وقد اشتركت معهما فى هذه الرحلة التى أعدناها دون أن نفوز بطائل ، وكان معنا فى المرة الثانية الخبير فى شؤون اللواء ومدير ماليته حسن جبارة الذى قفل راجعاً قبلنا .

وفى أثناء رحلتنا الأولى دعانا الأتراك إلى زيارة أنقرة والمفاوضة معهم ، فتجنبنا هذا الأمر ، وقد استقبلنا فى محطة أنقرة القائم بأعمال السفارة الفرنسية متظاهراً بأنه لا رأى له فى بقائنا أو عدمه ، ولكنه فى الحقيقة كان يحبذ عدم البقاء . وفى أثناء عودتنا فى المرة الثانية من أوربا تلقينا عن طريق السفير الفرنسى قبل دخول الحدود التركية ، دعوة من رئيس الوزارة عصمت اينونو الذى يؤم العاصمة القديمة لنجتمع وإياه ، فكان اتجاه الوفد إلى الاعتذار بسبب ضرورة عودته السريعة إلى الشام ، ولكننى اعترضت على ذلك ، وعدل رئيس الوزارة عن الفكرة الأولى ، فاستقر الرأى على أن يبقى وحده ، وأن يواصل الأعضاء الآخرون السفر إلى دمشق ، واجتمع رئيس الوزراء السورى مع رئيس الوزراء التركى ، ثم عاد مرة أخرى إلى تركيا وهو راجع من فرنسا فزارها زيارة رسميه ، والتقى بالرئيس كمال أتاتورك .

جرت مساع متأخرة[1] للوصول إلى تسوية مع الأتراك على قاعدة تقاسم اللواء . ولكن الأتراك الذين وجدوا أقصى آمالهم أوشكت أن تتحقق ، لم يعودوا يأبهون إلى هذا الأمر ، فقد تنازلت فرنسا ، وتساهلت عصبة الأمم ، وتألفت جمهورية هاتاى التى تجمع اللواء بأسره ، ولم يبق للأتراك إلا إلحاقها ،

---

(١) أرسلت الحكومة السورية الأمير عادل أرسلان مندوباً عنها إلى تركيا ، وأقام مدة فى أنقرة .

وهذا ماصنعوه ، فمفاوضات التجزئة لم تعد لها قيمة فى نظرهم . ولا مفاوضات الاتفاق التى كان يحبذها بعض السوريين المعروفين برغبة التفاهم مع الأتراك ، وأرسلوا بهذا المعنى رسائل إلى رئيس الجمهورية ، وكذلك بعض ساسة الدول العربية . على أن سفير فرنسا المسيو بونسو لمح فى بادىء الأمر ، قبل أن تأخذ الأحداث شكلها الواضح ، إلى إمكان البحث مع الأتراك على قاعدة التجزئة ، ولكن تلميحه كان مشوباً بالتردد . كما أن السوريين لم يقدموا على هذا البحث وتمسكوا بحقهم الصريح فى اللواء كله ، وعندما مالوا إلى الأخذ بفكرة المفاوضة كان إلحاق اللواء بتركيا أصبح أمراً مقضياً .

* * *

إن الاتفاق الذى تم بين فرنسا وتركيا فى ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٩ ذكر فى مقدمته أنه من مصلحة الفريقين إقامة حدود نهائية بين تركيا وسورية . وقد وقع الاتفاق سراج أوغلو وزير الخارجية التركية وماسيغلى سفير فرنسا . وعنيت الحكومة الفرنسية بأن أصدرت تصريحا فى التاريخ نفسه بأنها لا تنوى مطلقاً أن تتنازل لفريق آخر عن المهمة التى تقوم بها فى سورية ولبنان . ولكن الحدود السورية كانت تتقلص وتتضاءل منذ باشرت فرنسا أن تقوم بهذه المهمة . وقد أشار رئيس الجمهورية السورية إلى ذلك فى كتاب أرسله إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وغيره من زعماء فرنسا قبيل استقالته . كما أن الحكومة السورية ، وكانت الأزمة الوزارية التى سبقت استقالة الرئيس على أشدها ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية فى أواخر حزيران (يونيو) سنة ٩٣٩ تحتج فيها على الاتفاق الفرنسى — التركى الذى وقع فى أنقرة ، وتخلت بموجبه الحكومة الفرنسية عن لواء الإسكندرونة ، وذكرت أهمية هذه المنطقة الحيوية بالنسبة إلى سورية ، وما فى التنازل عنها من انتهاك للعقود الدولية وحقوق السكان ، واستعرضت الاتفاقات السابقة بشأن حدود سورية ، وما يحمله الاتفاق الجديد من نتائج سيئة ويبقيه من وقع أليم فى البلاد السورية .

ومما يستحق الذكر أن الحكومة الإيطالية احتجت لدى الحكومة الفرنسية

على تنازلها عن اللواء لتركيا ، بصفة كونها إحدى الدول العظمى المتحالفة والمشتركة التي انتدبت فرنسا على سورية ، وذكرت أن هذا الاتفاق قد عقد دون إطلاعها وموافقتها ، وهو يعارض معارضة صريحة غايات الانتداب ورغبات السكان أولى العلاقة .

وكذلك انتهت هذه المأساة بالنسبة إلى العلاقات الدولية ، ولكنها بقيت خالدة فى نفوس السوريين . وكان الأجدى بشعبين متجاورين أن يصلا إلى اتفاق وتسوية بدلا من الحل الذى استند إلى الإكراه والقوة ، وعدم الاكتراث بمبادىء الحق العام ورغبات أكثرية السكان التى تبينتها لجنة عصبة الأمم نفسها ، عندما ذهبت إلى اللواء للإشراف على تنظيم أوضاعه وتنفيذ الأنظمة التى قررت له .

وخلاصة القول إن الحكومة التركية أثارت مشكلة الاسكندرونه ، وسورية لم تكد تنفض عنها غبار الاستعمار الفرنسى وتتحرر من قيوده . فكانت الحكومة السورية لا تستطيع أن تتخذ سياسة مستقلة فى معالجة هذه المشكلة الخطيرة بسبب وضعها الدولى من ناحية ، وبسبب محاذرة رجالها من إغضاب الرأى العام الذى كان ينادى بوجوب المحافظة على اللواء العربى محافظة تامة ، ويحتج على القرارات التى اتخذت فى جنيف ، وعلى المفاوضات التى تدور فى شأنه . ولنضرب مثلا مشروع الحلف (اتحاد الدول أو الكونفيدراسيون) الذى اقترحته الحكومة التركية فى بادىء الأمر ، فالحكومة الفرنسية رفضته لأنه يشمل لبنان ، والحكومة السورية لم توله عناية الدرس ، وتابعت نهج الفرنسيين فى عدم الاكتراث به . ولم يكن واضحاً فى الحقيقة ما يرمى إليه الأتراك ، هل كانوا جادين فيه ؟ وهم لا يجهلون أن الفرنسيين وبعض اللبنانيين لا يقبلون به حتى أن الرئيس السابق اميل اده صرح بأن لبنان لا يريد أن يعرض نفسه لمشكلات جيرانه .

ومهما كانت دخيلة الأتراك فى هذا الاقتراح ، وكانت خطة الفرنسيين ، فإنه كان ينبغى أن يدرس حسب ما فيه من مزايا ونقائص . وإذا كان ينطوى على حل للمشكلة ، فإن فيه محذورات عديدة ، منها أن عاصمة « الحلف » لم تعين ،

ومما لا شك فيه أن الأتراك أصحاب الاقتراح كانوا ينتوون شيئاً لم يصرحوا به من أول الأمر . والخطر الآخر : الضمان والحماية لمعاهدة الاتحاد وحياد لواء الاسكندرونة وصيانته من كل اعتداء ، وذلك ما أراد الأتراك أن يكون لهم ولفرنسا ، وهو يؤدى إلى تدخل الدولتين ليس فى شؤون اللواء بل فى شؤون سورية بسبب شروط الحماية والضمان . فهل كان بالمستطاع درء هذه المحذورات بالمفاوضات المباشرة ؟ لا يمكن الإجابة على ذلك بالحدس والتقدير ، لأن المشكلات الواقعة ، إنما تسوى فى وقتها لا بعد انتهاء أجلها . وكذلك القول فى موضوع التقسيم إذا عنى به فى أول الأمر ، لا يعرف إذا كان يؤدى إلى نتيجة أم لا ؟ وأغلب الظن أن ساسة الأتراك وجدوا الظروف الدولية ملائمة ، فبعثوا القضية من مرقدها بأساليب مختلفة ، للوصول إلى الغاية التى أدركوها رويداً رويداً فى أقل من ثلاث سنين[1] .

(ح) الأحداث الداخلية

ما كادت تنقضى الأشهر الأولى لعقد المعاهدة حتى أخذت الفتن تذر قرنها فى الأرجاء التى اختارها الفرنسيون لها ، وذلك فى الجزيرة ولواء اللاذقية وجبل الدروز . فقد عز على الفرنسيين أن تنزع الأحكام والسلطة من أيديهم

---

(١) أرسل الفرنسيون مندوبين لهم إلى لواء الأسكندرونة تنفيذاً لمقررات جنيف ، أولهما المسيو غارو ، من موظفى وزارة الخارجية ، وثانيهما القائد كوله ، الذى كان يقوم فى سورية بمهمة عسكرية سياسية ، وفى زمنه جرى تسليم اللواء بصورة نهائية للأتراك ، ونشرت الصحف الفرنسية صور دخول الجيوش التركية الأسكندرونة ، وقد رفع عليها علم الهلال ، ولم تفتها كلمة تقريظ للضابط الفرنسى الشهير . أما الأول ، وهو المسيو غارو فقد ناصبه الأتراك العداء وعدوه مقاوماً لهم ، ولكنه فى الحقيقة لم يكن كذلك ، ولعله لم يستطع أن يسير بالسرعة التى أرادوها ، على أننى اطلعت على تقرير مكتوم بعث به محافظ اللواء السيد حسنى البرازى ، وفيه يذكر ما قاله المسيو غارو من أنه جاء مكلفا بتنفيذ النظام الذى أقرته عصبة الأمم بكل حزم وشدة ، بعد أن اعترفت بأحكامه وقواعده فرنسا وتركيا فى عصبة الأمم ؟ وقال أنه سيتخذ تدابير شديدة إذا اقتضى الأمر لتنفيذ النظام الذى موعده ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٧ ، ويأخذ على عاتقه أعباء الحكم المباشر بما لديه من صلاحيات مطلقة حتى لا يفسح المجال لتدخل الأتراك الفعلى وإرسالهم قوة عسكرية لحماية مواطنيهم (وهو ما وافقت عليه فرنسا بعد ذلك) . وأفهم المندوب الفرنسى المحافظ السورى أن عمل السلطات السورية ينتهى فى التاريخ المذكور آنفاً ، ويحق آنئذ للحكومة السورية أن تعين المحافظ مندوباً لها (كوميسير) فى اللواء .

بتنفيذ المعاهدة ، فعمدوا إلى تحريض السكان ودفعهم إلى معارضة الحكومة الوطنية بحجة المحافظة على مصالحهم المحلية الخاصة ، فكانت فتنة الجزيرة التى اشترك فيها فريق من الأكراد الذين يحذرون العرب ، وفريق من النصارى الذين يخشون المسلمين ، وأدت هذه الحركات إلى ما يشابه العصيان والتمرد على الحكومة ، وقد هوجم المحافظ وأطلق عليه النار كما اختطف محافظ آخر . وفى اللاذقية نشط أنصار الانفصال والتفوا حول رجل من عامة العلويين أسبغوا عليه صفة الربوبية ، وفى جبل الدروز تظاهر فريق بزعامة بعض رجال الأطرش إلى أن استفحل أمر هؤلاء وأولئك .

لقد كان المسيو دومارتل وكبار معاونيه يتنصلون من ذلك . وقد جاء مرة إلى سورية المسيو هريو رئيس مجلس النواب الفرنسى ، فأقام له المفوض السامى مأدبة عشاء دعى إليها رجال الحكومة السورية ، وأشير فى أثنائها إلى هذه الأحداث التى تقع فى بعض المناطق السورية ، فاعترف المفوض السامى صراحة بأن هناك تعاوناً بين العسكريين والاكليركيين يرمى إلى إثارتها ، فكان كلام المسيو هريو كلاماً عاماً أشار فيه إلى أن الحرية فى خطر .

وما عدا هذه الفتن التى كانت تثار لأسباب عنصرية وإقليمية ومذهبية ، فقد نشطت فى سورية معارضة لرجال الحكم ، وتألفت من أصحابها جبهة متحدة. ولم تكن العناصر التى ضمتها هذه الجبهة ترمى إلى غاية واحدة ، ولا تتأثر بنزعات مشتركة . فقد كان هناك من يتلقى الأوامر من المكتب الثانى بالجيش الفرنسى ، كما كان من يشترك فى المعارضة لأنه خاب فى تحقيق بعض أغراضه الخاصة . وكان فريق من هؤلاء المعارضين ينتمون إلى بعض الزعماء الوطنيين الذين ما زالوا فى خارج البلاد ، وقد أظهروا نقمتهم على المعاهدة وانتقاداتهم لها لأسباب لا يمكن أن يقال أنها وطنية محضة ولا شخصية محضة .

على أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة ليعود إلى البلاد جميع أبنائها البعيدين الذين جاهدوا فى سبيلها وأبلوا بلاء حسناً فى خدمتها . وفى أثناء الرحلة الثانية التى قمنا بها إلى باريس فى صيف سنة ١٩٣٧ استطعنا أن نحمل

الحكومة الفرنسية على اصدار عفو عام شامل(١) . وقد تردد الفرنسيون في شأن سلطان الأطرش والدكتور عبد الرحمن شهبندر وعادل أرسلان ، ورفضوا رفضاً باتاً العفو عن القائد فوزى القاوقجى لأنه كان فى خدمة الجيش الفرنسى ، وخرج عليه فى أثناء الثورة فلا يمكنهم أن يقبلوا العفو عنه ، خصوصاً وأن وزارة الدفاع التى لا يمكن إصدار عفو بدون موافقتها كانت ترفض ذلك رفضاً مطلقاً . أما الزعماء الثلاثة الأولون فقد بذلنا كل جهد حتى وافقت وزارة الخارجية على طلبنا فى أمرهم ، وكتبت إلى وزارة الدفاع مطالبة إياها الموافقة على العفو ، مستندة إلى ما صنعه البرلمان السورى وأظهر من حسن النية بموافقته بالإجماع على إبرام المعاهدة . وكانوا يصفون أحد الزعماء الذين عارضوا فى عودتهم ، بأنه لم يصدر عنه فى الماضى عمل إنشائى ، ولكن بما أن الحكومة هى التى تصر على ذلك ، فليس للفرنسيين إلا أن يقبلوه على غير رضى .

ولما عاد المبعدون رحبت بهم البلاد واشترك بتحيتهم الخصوم والأصدقاء ، ولكن الخلاف الدفين الذى كمن حيناً من الزمن ، بدأ يظهر شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح النضال سراً وعلناً ، بين فريق الكتلة الوطنية الحاكم وبين الفريق العائد من الوطنيين والمجاهدين ، حتى أخذ طوراً خطيراً . فلجأت الحكومة إلى الشدة وقابلها الآخرون بمختلف وسائل المقاومة . وقد أشار رئيس الوزارة فى خطبة ألقاها فى المجلس النيابى فى ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) إلى بوادر هذا النضال فقال :

« أن حرية كل فرد مقيدة بحرية الآخر كما أن حريتنا جميعاً مقيدة بحرية الوطن وحقوقه ، فكل إساءة إلى هذا الوطن وكل عمل على إفساد أمره باسم الحرية ، فهو مالا نقره لأحد ولا نسكت عنه ، كما أننا لا ندع قوانين البلاد

---

(١) كان الوطنيون السوريون يحبون أن يتجنبوا استعمال كلمة العفو ويلجأون إلى عبارات أخرى تدل على المعنى ، كأنهم يتمثلون بقول حافظ إبراهيم :

أبرىء عنه يعفو مذنب كيف تسدى العفو كف المذنب

ومصالحها تتخذ هزؤاً ولعبا . ومن أقصى الرغبات التى تحرص عليها الحكومة السورية أن تتمتع الصحافة فى هذه البلاد بالقسط الأوفى من الحرية حتى يتيسر لها القيام بمهمتها العظمى فى تثقيف الرأى العام وإرشاده والاعراب عن آماله ورغائبه . غير أن بعض الصحف تكتب أموراً تتجاوز بها حد المصلحة الوطنية وتعدو طور الخصومة السياسية ، وتعمد إلى المفتريات والأباطيل التى تجرح كرامة الأمة ، وتطعن حرمة الدولة ، وهو ما لا يمكن التسامح به أو التغافل عنه » .

ولقد كانت هذه الخصومة تتمة لخلافات الثورة بل لخلافات أبعد منها . ولو أن رجال الفريقين أعاروا الشعور الإنسانى القائم على الطموح والرغبات النفسية بعض الاهتمام ، وحفظ كل فريق للآخر حقه وذكر بلاءه ، لأمكن تجنب الأحداث التى نشأت من هذا الاشتباك المؤسف ، ولسنا نريد أن نقرر تبعة فى هذا البحث ، ولذلك نطوى صفحاً عن تفاصيل الأحداث التى نشأت من هذا الخلاف ، وأعانت الفرنسيين على النكث بما عاهدوا عليه ، كما أعانتهم الفتن التى أثاروها على التفكيك الداخلى ، والوصول إلى ما أرادوه من تعطيل المعاهدة ، الذى ندموا عليه كثيراً فيما بعد ، وان كانوا عدوه فى ذلك الحين فوزاً عظيما لسياستهم وأساليبهم .

(د) الشئون الخارجية

كان معظم اهتمام الحكومة السورية يرمى إلى إبرام المعاهدة وتسوية الأمور الناشئة عنها ، فواصلت العناية بها منذ بدء استلامها الحكم إلى نهايته ، وذلك عدا مشكلة الأسكندرونة ، وقد بحثناها ببعض التفصيل فى مكان آخر .

وعقدت الحكومة السورية فى ٢٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٣٧ معاهدة مع حكومة العراق سمتها معاهدة حسن الجوار ، وهى تبحث فى حقوق التنقل والرعى والماء والزراعة والضرائب على المواشى والأعمال الممنوعة وما يتصل بذلك من أحكام خاصة بالعشائر الرحل وشبه الرحل وشروط تتعلق باحترام

حدود الفريقين . وقد وقع هذه المعاهدة وزير خارجية العراق ووزير الخارجية السورية والكونت دومارتل مفوض فرنسا . وفى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ وافق المجلس النيابى السورى على هذا الاتفاق بالاجماع ، كما وافق عليه المجلس العراقى .

وكانت مسألة فلسطين شغلا شاغلا للرأى العام السورى ، فعقد فى ٨ أيلول (سبتمبر) مؤتمر فى بلودان هيأت أسباب اجتماعه لجنة الدفاع عن فلسطين فى سورية برئاسة السيد نبيه العظمة ، واشترك فيه كثير من رجال العالم العربى ، واتخذت قرارات كثيرة فى هذا الشأن . وقد ترأس المؤتمر السيد ناجى السويدى رئيس الوزارة العراقية السابق ، وانتخب لنيابة الرئاسة السيد محمد على علوبة وزير الأوقاف المصرية السابق والأمير شكيب أرسلان والمطران أغناطيوس حريكة .

ثم عقد المؤتمر البرلمانى العالمى العربى فى مصر فى ١٢/٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٧ ، فمثل سوريا فيه رئيس المجلس النيابى السورى الأستاذ فارس الخورى ومعه فريق من أعضاء المجلس ، وكان أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الذين انتخبهم هذا المؤتمر برئاسة محمد على علوبة ليسافروا إلى لندن وأراد أن يلحق بهم ، ولكن عندما كان فى الإستانة علم أن الحكومة البريطانية استشارت الحكومة الفرنسية فى أمر إشراك سورية فى مباحث تتعلق بمصير فلسطين ، فلم توافق الحكومة الفرنسية على ذلك ، وأبلغت حكومة بريطانيا معارضتها له ، وألحت المراجع الفرنسية عليه ليعدل عن السفر بحسب البلاغات التى تلقتها من وزارة الخارجية الفرنسية ، وقد احتج المجلس النيابى السورى من بعد على هذا العمل احتجاجا شديداً فى السادس من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨[1]

وكان رئيس مجلس الوزراء السورى فى باريس فى أثناء سفر رئيس المجلس النيابى ، فبحث معه الفرنسيون هذا الأمر ، كما أن المندوب الفرنسى فى دمشق تعرض للموضوع فى حديث له مع رئيس الجمهورية .

---

(١) مذكرات المجلس النيابى السورى سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ صحيفة ١١ — ١٣ — و ٥٨ و ٥٩

وقد صادف فى أثناء وجود الأستاذ فارس الخورى فى تركيا وفاة رئيس جمهوريتها كمال أتاتورك ، فطلبت إليه الحكومة السورية أن يمثل رئيس الجمهورية السورية فى مراسيم التعزية وحفلات الجنازة ، فقام بذلك ، ثم هنأ رئيس الجمهورية الجديد اينونو ، فأعرب له عن جميل شكره وطيب عواطفه نحو سورية ورئيس جمهوريتها وحكومتها ومجلس نوابها(١).

***

وفى صيف سنة ١٩٣٨ نقلت الصحف البريطانية مقترحات تتعلق بمستقبل البلاد التى تتألف منها سورية ولبنان وفلسطين والأردن ، وإنشاء نوع من اتحاد الدول بينها . وقد كان المستر مكارث قنصل بريطانيا العام فى سورية يقضى أجازته فى انكلترا ، فلما عاد إلى دمشق زار رئاسة الجمهورية وتحدث إلى الرئيس فى الأمر ، كما تحدث بعد ذلك إلىّ ، وقال إن هذه الخطة ليست آراء ترويها الصحف ، ويبديها بعض النواب الخبيرين بشؤون الشرق ، بل هى تتردد فى الدوائر الرسمية العليا ، وهنالك مشروع لهذا الاتحاد ، ولكن بريطانيا بتقاليدها الملكية تميل أن يكون رئيس الاتحاد ملكا ، فتذاكرنا فى الاحتمالات وما يلقاه ترشيح الملك المقصود فى سورية من اعتراض وانتقاد .

وفى تلك الأيام أبلغنى وكيل رئيس الوزارة أنه اجتمع فى لبنان هو ورئيس المجلس النيابى السورى وزعيم فلسطينى كبير ، فتذاكروا فى هذه الأنباء المتعلقة باحتمال تأسيس الاتحاد ، وقال لى أن ذلك الزعيم الفلسطينى صرح بأنه إذا تم شىء من ذلك ، فهم يودون أن يكون رئيس الاتحاد رئيس الجمهورية السورية الذى يجلون شخصه أكثر من سواه .

وكان رئيس الجمهورية قد أرسل برقية إلى المستر تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية على أثر الاتفاق الذى جرى بينه وبين هتلر فى مونيخ ، وظن الناس بدءة ذى بدء أنه سيحمل إلى العالم نعم السلام ويقيه غوائل الحرب ، فذكر الرئيس فى برقيته ما كان من أثر لعمل المستر تشمبرلن فى خدمة السلام وجميل

---

(١) مذاكرات المجلس النيابى السورى سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أيضا صحيفة ١٠

وقعه ، وأشار إلى فلسطين التى تجتاحها الأحداث والفتن والتى كانت جديرة بأن يخيم السلام فى ربوعها وتسوى مشكلتها تسوية عادلة ، فأجابه المستر تشمبرلن شاكراً له برقيته ، وذاكراً ما يوليه قضية فلسطين من عناية واهتمام للوصول إلى حل عادل . .

***

أما موقف الفرنسيين فى صدد مشروع الاتحاد فقد كان على جارى العادة اعتراضاً على كل ما يمكن أن يعتبر خروجاً عن الحدود والقيود ، وعن مدعياتهم فى سورية ولبنان ؛ وقد زار مندوب المفوض السامى رئيس الجمهورية وتحدث إليه فى أخبار هذا المشروع ، وصرح بحسب التعليمات التى لديه من الحكومة الفرنسية أنها لا توافق مطلقا عليه .

(هـ) رفض المعاهدة والتنكر لها :

ترددت فرنسا فى إبرام المعاهدة التى قضت أكثر من ستة عشر عاماً فى مقاومة السوريين والتنكيل بهم حتى عقدتها ، وأخذ هذا التردد يقوى شيئاً فشيئاً ويزداد انتشاراً فى المحافل السياسية الفرنسية إلى أن أصبح معارضة ظاهرة ، تتجاوب بأنباء الفتن والأحداث التى تثيرها العناصر الرجعية الفرنسية فى بعض المناطق السورية .

وقد سافر رئيس الوزارة مرات عديدة إلى باريس محاولا التغلب على العقبات التى تقوم فى سبيل إبرام المعاهدة وإزالة المخاوف الحقيقية أو المصطنعة التى يظهرها بعض الفرنسيين[١] .

---

(١) ألقى رئيس الوزارة قبل سفره خطبة فى المجلس النيابى فى ١٨ تشرين الثانى (نوفبر) عام ١٩٣٧ تعرض فيها لمختلف الشؤون ، التى ستكون موضوع مذاكراته مع رجال السياسة الفرنسية ، وهى توضح نواحى كثيرة فنقتبس منها ما يلى :

حقوق الأفراد والجماعات : إن حرصنا على كياننا القومى لا يتعارض مطلقا مع حقوق الجماعات والأفراد التى تريد أن تتمسك بما نص عليه الدستور من مميزات ، ضمن سيادة البلاد وحقوقها وفى حدود الاحتفاظ بمستقبلها والعهود التى عاقدت عليها ، وكل سورى ينبغى له أن يجد فى هذا الوطن كل ما يطمئن إليه فى نفسه وأهله وجماعته من غير أن يضير ذلك بسواه ، أو يعترض سبيل الأمة بمجموعها ويقف دون تقدمها وإدراك أمانيها . =

وقد تبادل رئيس الوزارة السورية والمسيو « دوتسان » وكيل وزارة الخارجية الفرنسية الرسائل للوصول إلى هذه الغاية ، ووقعت فى ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧ . وقد نصت على ما سمى بنظام الأقليات وأشارت إلى حوادث الجزيرة المؤسفة وإلى عزم الحكومة السورية على تنفيذ قانون المحافظات ، الذى يصون المصالح العامة لسكان البلاد والمصالح الخاصة لكل منطقة من المناطق ، والاستعانة بالفن الفرنسى لتنظيم المصالح العمومية وإنشاء نظام دائم للوظائف المقصودة واختيار الأشخاص الذين يقومون بها، وتقدمهم الحكومة الفرنسية على أن يكونوا من المرشحين الأكفياء ، وأكدت ما سبق

= الشئون المالية والاقتصادية : صادف فى بدء هذا العهد سقوط النقد الفرنسى الذى توالى فى هذه السنة فأصاب منه هذه البلاد ضرر بالغ أثر فى أحوالها الاقتصادية والمالية أسوأ أثر ، ولا حاجة بنا للقول أن هذه الملمة هى نتيجة وضع قديم واتفاق مضت عليه السنون .

أما الأبحاث التى دارت بيننا وبين ممثل البنك السورى أو ممثلى شركة البترول قبل بضعة أشهر فقد كنا نتمسك فيها بمذهب الاشتراك فى المنافع بين سورية وبين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية . ونحن نريد أن تستفيد هذه الأموال فى بلادنا ، وأن نستفيد نحن أيضا فيها ، ولكن لا نريد أن توسع مسافة الخلاف بين أبناء البلاد وأصحاب رؤوس الأموال . وإذا لم تكن الفوائد متبادلة ولم تكن هناك قناعة بالمصلحة المتقابلة ، فكل اتفاق بعقد يخرج عن طور الاتفاق لأنه لا يكون فيه رضى واختيار .

المعاهدة : ألمع رئيس الوزارة السورية إلى النزاع الطويل مع فرنسا الذى جاءت المعاهدة فأنهته ، وحددت نصوصها صلاحيات كل فريق ، وذكر أن السوريين قاموا فى هذه الفترة بتنفيذ كل ما عاهدوا عليه ، وأبلغتهم الحكومة الفرنسية أنه بدىء منذ أول هذه السنة ٩٣٧ بعهد الانتقال ، كما أنها قدمت المعاهدة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ وانتخبت لجنتا الخارجية فى المجلسين مقررين لها ثم قال :

وباستطاعتنا أن نقول أن المعاهدة لم تكن فى مصلحة فريق واحد بل كانت فى مصلحة الفريقين المتعاقدين ، وقد درست من جميع وجوهها وأحيت عند عقدها أملا وثقة ورجاء ، ونحن نعرف أننا عندما دخلنا فى مفاوضات التعاقد بين سورية وفرنسا ، لم نكن نتفاوض مع هيئة معينة أو حزب معين ، فبدأت مفاوضاتنا فى عهد المسيو سارو والمسيو فلاندان ، ومضينا فى المفاوضات مع المسيو ليون بلوم والمسيو فيينو والمسيو دلبوس ، ولا تزال الحكومة التى عاقدناها على ما هى بتعديل يسير فى رجالها . وسياسة الأمم الخارجية لا تتبدل بتبدل الوزارات ، فكيف بتغيير قابل لشكل وزارة معينة . وهذا ما نعلمه من سير السياسة وتقاليد الأمم فيها . ونحن ننتظر باطمئنان كلمة البرلمان الفرنسى فيما عاهدنا عليه ممثلو الجمهورية الفرنسية ، ولا نريد أن نشك فى أن هذه الكلمة سيكون فيها تشريف وتكرمة للعهد المقطوع والميثاق المعقود .

أن أبلغته الحكومة الفرنسية للحكومة السورية من أن عهد الانتقال يبدأ فى أول سنة ١٩٢٧ .

ثم كانت رحلة سنة ١٩٢٧ التى أدت إلى اتفاق « بونه — مردم » وتوقيعه فى ١٤ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٨ ، وكان يتألف من بيان وبروتوكول. أما البيان فإنه يرمى إلى الإسراع بتنفيذ المعاهدة والعقود الملحقة بها وإبرامها من قبل البرلمان الفرنسى فى مدة لا تتجاوز العشرين من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ ، وأما البروتوكول فإنه يتألف من سبع فقرات : الأولى تتعلق بتنفيذ الشروط الخاصة بالرسائل المتبادلة بين رئيس الوزارة السورية والمسيو « دوتسان » فى ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧ ؛ وكذلك تحديد الحكومة السورية لامتياز البنك السورى واستثمار آبار البترول فى سورية وإبرام البرلمان للاتفاقات السابقة . (لا يزال البنك السورى قائماً حتى الآن . أما شركة البترول فقد طلبت إعفاءها من امتيازه ، بسبب ما كلفها من نفقات لم تعد عليها بفائدة) .

٢ — النظام الدائم للموظفين الفرنسيين : وفى جملة ذلك مستشار الداخلية الذى سيكون له ملحقان أحدهما يظل دائماً بالجهات الشمالية .

٣ — حرية الضمير وما يترتب عليها فى شأن المسيحيين وعدم تقيدهم بالشرائع الإسلامية .

٤ — الاتفاق الثقافى والعناية باللغة الفرنسية .

٥ — الوسائل اللازمة لتنمية التجارة بين فرنسا وسورية ، والمؤازرة التى تقدمها الأولى للحكومة السورية فى الأمور المالية .

٦ — تحديد المهل المنصوص عليها فى مقدمة المعاهدة ، وفى « البروتوكول » بالثلاثين من ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩ ، ووصف هذا التحديد بأنه رمز لقناعة الفريقين بما بينهما من مصلحة متبادلة فى الإسراع بتنفيذ المعاهدة .

٧ — إرسال ممثل سياسى سورى إلى باريس بعد تبادل وثائق الإبرام .

وقد جرت كذلك محادثات عسكرية اشترك فيها الجنرال « هنتزيجر » .

ولم تحل هذه الملاحق دون استمرار المعارضة الشديدة للمعاهدة فى فرنسا لأسباب مختلفة ، ففريق يرفض فكرة المعاهدة لأن سورية لا تزال فى رأيهم غير أهل لأن تحكم نفسها ، أو لأن المعاهدة فى شكلها الحاضر غير كافية لضمان المصالح الفرنسية ، أو لأن الضمانات اللازمة لحماية النصارى التى هى من تقاليد فرنسا غير كافية أيضاً ، كما أن الشروط العسكرية لبقاء القوات الفرنسية لم تكن مرضية ، أو لأن سورية لم تدفع لفرنسا ما أنفقته فى أيام الانتداب . وقد اشترك فى هذه الاعتراضات السياسيون الملكيون والإكليركيون والعسكريون والشركات الاستثمارية والمالية ، وكان لها صدى فى البرلمان ، فلم تتقدم المعاهدة خطوة فى اللجان المختصة . وأمام هذه المعارضة فى داخل البرلمان وخارجه أعلن المسيو « جورج بونه » فى ١٣ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ ، أى بعد شهر كامل من توقيع الرسائل المتبادلة بينه وبين رئيس الوزارة السورية ، تخلى الحكومة الفرنسية عن الطلب إلى المجلس إبرام المعاهدة فى الوقت الحاضر ، وأعلن أن فرنسا لا تريد الآن تغيير الوضع فى البحر المتوسط .

وقد وافق « غستون ريو » مقرر اللجنة فى مجلس النواب على المعاهدة اللبنانية ، ولكنه اعترض على المعاهدة السورية فعدها فاسدة من أساسها ، لأن فرنسا أرادت أن تعقد معاهدة موحدة مع أقل الدول اتحاداً ، وهى سورية التى تشابه عصبة أمم تحتاج إلى أن ينشأ فيها اتحاد دول ، وأنكر شرعية ما أقرته حكومة المسيو بلوم من ابتداء المهل ، لأن المجلس النيابى لم يوافق على المعاهدة وكانت معارضة لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ شديدة[١] .

أما الرحلات التى قام بها رئيس مجلس الوزراء السورى فكانت موضع جدل ، ولا سيما الرحلة الأخيرة . فمعارضو الكتلة الوطنية شددوا النكير عليها ، ورجال الكتلة الوطنية أنفسهم كانوا منقسمين ، فريق يشاطر رأى رئيس

---

(١) قبل أن يغادر رئيس الوزارة السورية فرنسا ، فى ١٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ ، قدم إلى الحكومة الفرنسية مذكرة أوضح فيها أخطار هذه الحملات على المعاهدة والمصاعب التى تنشأ فى المستقبل من رفض إبرامها . وبعد أيام من وصوله إلى دمشق عرف تأجيل الإبرام إلى أجل غير محدود .

مجلس الوزراء بضرورة العمل فى فرنسا للخروج من المأزق ، دون إخلال بأساس المعاهدة ، وفريق كان يرى أن التهافت على الفرنسيين لا يجدى نفعاً ، وإن حالة البلاد الداخلية والخلافات القائمة فيها قد أطعمت الفرنسيين حتى وجدوا سبيل النكث بالمعاهدة سهلا هيناً . وقد اشترك مع هؤلاء بعض السياسيين السوريين الذين كانوا خارج البلاد ، وكتبوا إلى رئيس الجمهورية فى هذا المعنى .

وعلى كل حال فإن الأعمال السياسية كثيراً ماتقوم على الاجتهاد فى اختيار أهون الشرور ، فالخطة التى لها ما يبررها فى نظر فريق لا تروق فى نظر فريق آخر ، والحوادث وحدها هى التى تقرر مواضع الخطأ ومواضع الاصابة[1] . ولو أن الفرنسيين لم ينكثوا بما عاهدوا عليه مرات عديدة لكانت وجهة نظر القائلين بالمفاوضة المستمرة وجدت مايسوغها ، ولكن ختل الفرنسين ونكثهم بشروط المعاهدة فى داخل البلاد ، ونكوصهم عن إبرامها ، جعل لحجة القائلين بعدم فائدة هذه المفاوضات مجالا فسيحاً للاعتراض والانتقاد . ولذلك رفض المجلس النيابى السورى الاطلاع على تلك الملاحق والاعتراف بوجودها . كما أن رئيس الوزارة قد أعلن أنه فى حل من المراسلات والتصريحات التى وقعها مع « دوتسان » ، وجورج بونه ، لأن الحكومة الفرنسية لم تنفذ تعهداتها . واتخذ مجلس النواب السورى فى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ القرارات الخاصة فى تحديد موقف سورية والتى نصت على ما يلى :

١ — إن مجلس النواب السورى ، مدفوعا برغبته الصادقة للتحالف مع فرنسا يتمسك بنصوص المعاهدة التى صدقتها فى ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ ، ويعتبر حقوق سورية المنصوص عنها فى هذا الصك واجبة الاحترام والتنفيذ . وإذا كان يحق للبرلمان الفرنسى أن يرفض التحالف مع سورية

---

(١) قال الجنرال كاترو فى مذكراته كلمة تنطبق على المعاهدة وما ألحق بها . وهى : أن تلك الوطنية (مشيراً إلى السوريين خاصة والشرقيين عامة) لاتوافق على تسوية إلا فى حالة الضرورة ، فتنتظر فرص الحوادث لتتخلى عما وافقت عليه فى ظروف غير ملائمة .

فلا يحق له أن ينكر عليها حقها الطبيعي بالاستقلال المعترف لها به في نفس ميثاق عصبة الأمم .

٢ — لما كان لم يعرض على مجلس النواب أى اتفاق أو عقد آخر غير معاهدة ١٩٣٦ فالمجلس يعتبر بحكم العدم أى ادعاء كان يتعلق باتفاقات أو ملاحق أو ذيول أو عقود لاحقة غير معروفة عنده ولا مصدقة منه .

٣ — يأسف مجلس النواب لنكول الحكومة الفرنسيه عن احترام عهدها دون أن يكون لها مبرر لهذا النكول . ويستنكر التردد البادى فى تصديقها للمعاهدة والتأخر فى تنفيذ ما تعهدت بتنفيذه من نصوصها ، وبذات الوقت يطلب من الحكومة السورية أن تحافظ على جميع الحقوق المؤيدة لاستقلال سورية ووحدتها ، وأن تسرع باتخاذ الوسائل الحازمة لاستلام الصلاحيات الباقية لها بدون تأخير .

٤ — يسجل مجلس النواب تصريح رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك بأنه يعد نفسه فى حل من جميع الاتفاقات والعقود التى يمكن أن يكون وقعها ويعتبرها لغوا .

٥ — أن مجلس النواب السورى الذى يمثل جميع الدوائر الانتخابية المنسوب إليها أعضاؤه ، وهو وحده يعبر عن رأى الأمة ورغائبها تعبيراً شرعيا دستورياً حقيقياً ، يستنكر أى أسلوب آخر تجنح إليه الحكومة الفرنسية لمعرفة رأى الشعب السورى بشأن مصيره ، كإيفاد لجنة لمثل هذه الغاية . وحيث أن هذا المجلس قد أعرب عن رأيه حيال جميع القضايا التى عرضت له ، وهو مستعد للإعراب عن رأى الأمة فى أية قضية كانت ، فهو ينكر جواز الأخذ بأية رغبة تخالف رغبته ، ويدعو الشعب السورى أفراداً وجماعات إلى الامتناع عن الاتصال بأى شخص أو أية هيئة تحاول أخذ الآراء والمطالعات ، تذرعا لإيجاد التفرقة فى صفوف الأمة وسعيا وراء غايات وأهداف ضارة بوحدة البلاد وهادمة لاستقلالها[١] .

---

(١) كان قد ورد فى الأنباء أن الحكومة الفرنسية سترسل لجنة تحقيق إلى سورية ، ولكنها أبلغت أنه لن يستقبلها أحد من رجال الدولة أو الشعب .

=

٦ – يأسف المجلس لحوادث العصيان والتمرد على القانون والتعرض للإخلال بالأمن العام فى مناطق اللاذقية وجبل الدروز بعد حوادث الجزيرة المعلومة ، ويزيده أسفاً إذا كان صحيحاً ما يقال من أن لبعض ممثلى السلطة الافرنسية ضلعاً فى هذه الحوادث أو رضاء عنها . ويطلب من الحكومة أن تسرع بوضع حد حاسم لهذه الحوادث الغريبة .

٧ – يسجل المجلس النيابى أيضاً مشاطرة الوزارة السورية المجلس النيابى الرأى المعرب عنه فى هذه البنود » .

***

أما موقف فرنسا فى عصبة الأمم من المعاهدة ، فقد كان كذلك مبهماً متناقضاً وقد صرح المسيو « بول بونكور » فى اجتماعات العصبة فى ٢٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٨ بقوله « أن ممثل فرنسا يحرص على أن يؤكد للجنة فى صدد الانتداب على سورية أن المعاهدات التى وقعت بين فرنسا والدول المشمولة بالانتداب لم تنسخ ولم تهمل ، والتأخير الذى طرأ عليها إنما هو ناشىء عن المفاوضات الجارية ، التى ترمى إلى إدخال تعديلات ظهر أنها ضرورية ، وتؤمل الحكومة المنتدبة مع ذلك أن تقدم قريباً نتائج هذه المفاوضات » . واكتفت فرنسا بذلك فى عصبة الأمم .

= ألقى المسيو « كيفر » الذى كان يعمل فى الأمانة العامة للمفوضية الفرنسية فى بيروت محاضرة فى المعهد الملكى للدراسات الدولية فى لندن ، فى ١٥ حزيران سنة ١٩٤٥ ، ابتدأ بحثه فيها بذكر العلائق التاريخية التى تتصل بفرنسا وسوريا من أيام شارلمان وهرون الرشيد إلى اتفاق ليتلتون — دوغول سنة ١٩٤٠ ، وذهب فى كلامه إلى أن من جملة الأخطاء الأساسية التى أدت إلى جهل حقيقة الموقف فى المشرق ، أن البريطانيين والفرنسيين لم يدركوا أن الملك حسيناً كان يتكلم باسم القوميين العرب فى دمشق ، فى المراسلات التى دارت بينه وبين مكماهون ؛ وقال إن فرنسا تابعت بناء سياستها على أساس حماية الأقليات فى المشرق ، ولم تستبن أن فيصلا مثل فى ملكه الحركة القومية العربية فى سورية ، وأنه لم يمكن باستطاعته أن يوافق على أى شىء ينتقص استقلالها ، فعجزت فرنسا عن تقدير حقيقة المشاعر القومية العربية وفشلت فى التفاهم مع فيصل . ثم أشار المحاضر إلى الخطأ الكبير الذى ارتكبته فى عدم إبرام معاهدة ١٩٣٦

(و) الأساليب الرجعية والحكم المباشر

لبث فى باريس المسيو غبريل بيو ، ممثل فرنسا السابق فى النمسا الذى غادرها على أثر إلحاقها بألمانيا ، ثمانية أشهر ينتظر تعيينه فى بعض المراكز ، وكان يتوقع أن يرسل إلى البرازيل أو غيرها ، وإذا به يرشحه بعض الوزراء الفرنسيين إلى منصب أعظم خطراً وهو المفوض السامى فى سورية ولبنان ، ليخلف الكونت دومارتل الذى أصبح فى عرف الفرنسيين من رجال المعاهدة . فلما دعى إلى منصبه الجديد وجد أن الحكومة الفرنسية ، التى عقدت معاهدة واتبعتها برسائل وعقود فى حيرة من أمرها . فهى عاجزة عن حمل البرلمان على إبرامها ، بل على إخراجها من اللجان ، وليس فى وسعها تنفيذ ما عاهدت عليه بالإبرام قبل ٣١ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ .

وقبل أن يتوجه إلى سورية حضر اجتماعا فى مكتب السكرتير العام لوزارة الخارجية ، اشترك فيه مع سلفه دومارتل والجنرال غملان رئيس أركان الحرب ومساعده الجنرال هنتزيجر ، الذى كان قائداً عاماً لجيش الشرق فى سورية . وتذاكروا فيما يجب صنعه ، وإذا كان ينبغى إبرام المعاهدة فى الصيغ الأخيرة ، التى نشأت عن مفاوضات باريس ، أو أنه يترتب أن يطلب من الحكومة السورية الموافقة على تعديلات جديدة حتى يكون الوثوق تاماً بأن الحكومة الفرنسية لا تتعرض لفشل أمام البرلمان ، ربما يقضى على الوزارة الفرنسية نفسها . وانفض الاجتماع دون اتخاذ قرار . وبقى على المسيو بيو أن يذهب إلى سورية ويدرس أمورها ، ويقدم للحكومة نتائج التحقيق الذى يقوم به ، بدون أن يتأثر — على ما قال — بتوهم سابق من اتجاهات أحزاب اليمين أو أحزاب الشمال . ولكنه وضع نصب عينه نصائح الجنرال غملان والأميرال دارلان ، اللذين كانا يريان وجوب الإبقاء على القوى الفرنسية فى الشرق سليمة كاملة ، لأن شبح الحرب قد أطل فى الأفق . فخلاصة التعاليم التى تلقاها كانت ما قرره لنفسه ، وما يمكن أن يصور بهذه الكلمات : اذهب واعمل أحسن ما تستطيع .

***

لقد بدأ النضال بين المفوض السامى الجديد وبين حكومة الكتلة الوطنية منذ أخذ يفضى بأحاديثه وبياناته ، ويكرر على آذان السوريين ما ملوا سماعه من أن العالم المتمدن وكل إلى فرنسا فى هذه البلاد مهمة توفير الأمن والعدل اللذين لا يزالان الشرط الأول لحياة وطنية مستقلة ، ولا يسع فرنسا أن تتجاهل هذا الواجب دون أن تخل بشرفها ، وهى تملك جميع الوسائل للقيام به . وقد عقد فصلا فى كتابه : « سنتان فى سورية » سماه : هجوم الكتلة وانكسارها .

ثم إن المسيو بيو استعان برجل من رجال السلك السياسى لا يقل عنه رجعية ، وهو المسيو دوهوت كلوك مندوبه فى سورية ، وصاحب الأحداث الشهيرة فى السنتين الأخيرتين فى تونس ، إلا إنه كان يتظاهر بأنه فى بعض الأمور له رأى غير رأى رئيسه . ولكن ماهو إلا مندوبه ، وقد يكون ذلك من « الأساليب المكيافلية ، حتى يقابل السوريين بمثل ما لديهم ، فقد ادعى المسيو بيو أن كل سورى يظن نفسه مكيافل ، فلا يستبعد أن يكون عمد إلى تطبيق أساليب ، مؤسس الدبلوماسية فى الخداع والمراوغة هو ومندوبه ، وكانا على اتفاق فيما يقولانه ويعملانه .

وفى الواقع أن سورية بدأت تضطرب ، وأخذ النضال بين بيو وبين الحكومة أطواراً شتى ، فانتقد رجال الحكومة وأعضاء المجلس النيابى ببانات المفوض السامى الجديد ونزعتها الرجعية الاستعمارية انتقاداً شديداً ، وأغلقت دمشق والمدن السورية لدى وصوله . فراح يعبىء أنصار فرنسا القدماء ، ويستعين بخصوم الكتلة الوطنية من العناصر المعارضة ، وأصبحت الحكومة تقاتل فى جبهتين ، إلى أن استقالت فى ١٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ ، بعد أن اجتمع المندوب وقائد الجيش برئيس الحكومة ، وكان وضعهما وكلامهما مهدداً ومنذراً ، حتى قال قائد الجيش : إن كل حجر يرمى بها جندى سيقابلها بالرصاص.

وكانت الحكومة قبل استقالتها ألغت بعض قرارات المفوض السامى ، وأبلغت رؤساء المحاكم اعتبار القرار ٦٠ والقرار ١٤٦ ، المتعلقين بقانون الأحوال

الشخصية ، لاغيين . كما أنها كانت وضعت مذكرة لترسل إلى الحكومة الفرنسية محتجة فيها على مناهج السياسة الجديدة ، فأبى المفوض السامى قبولها لأنها نشرت فى الصحف ، كما أنه أنكر على الحكومة الحق فى اتخاذ قرارات تلغى قرارات المفوض السامى[(١)]

وقد تألفت حكومة جديدة برئاسة السيد لطفى الحفار لم يطل بقاؤها فى الحكم أكثر من عشرين يوما ، واضطرت إلى الاستقالة ، بعد أن حدث بعض الهدوء واستقرت الأمور قليلا فى بادىء الأمر . ولكن حوادث التمرد والعصيان لم تنقطع فى الجزيرة ولواء اللاذقية وجبل الدروز ، وطلب المفوض السامى اتخاذ بعض التدابير فى تلك الأنحاء تشابه ما عمد إليه أخيراً فى القرارات التى اتخذها ، فرفضت الحكومة إجابة هذه الطلبات المنافية للمعاهدة والمناقضة لرغائب الأمة .

وذكر رئيس الوزارة فى كتاب استقالته السياسى ، الذى قدمه إلى رئيس الجمهورية فى ١٥ آذار (مارس) . بأنه لا سبيل إلى دوام العمل إذا ظلت المناهج المتبعة فى بعض أجزاء البلاد سائرة على النحو الذى ينتظر أن تكون له أسوأ العواقب[(٢)] .

---

(١) كان قانون الأحوال الشخصيه سبباً لهيجان شديد فى البلاد ، واضطر المسيو بيو فى آخر الأمر أن يصدر قرارا أخرج فيه المسلمين من هذا النظام ، فاحتج عليه النصارى احتجاجاً شكليا كما قال . وكان الفرنسيون قد وضعوا هذا القرار قبل مفاوضات المعاهدة .

(٢) وجاء فى هذه الاستقالة : لقد دعوتمونى لتأليف الحكومه منذ عشرين يوما ، فلبيت رغبتكم الكريمة فى تلك الظروف الحرجة ، وتذكرون أنى لم أقدم على هذه المغامرة إلا تحقيقا لثقتكم ، وأملا بإنقاذ البلاد من ذلك الموقف المضطرب الذى كانت فيه . وكان لمؤازرة زملائى وإخوانى الوزراء أكبر الأثر فى أقدامى على تحمل هذه الأعباء . وقد وجدنا بالفعل من حصافة هذه الأمة ونضجها السياسى ما حقق آمالنا ، إذ ما كدنا نستلم مقاليد الحكم حتى استقر النظام فى نصابه وهدأت النفوس المضطربة فى جميع المناطق التى نتولى إدارتها ، مما دل على حرص الأمة على حقوقها وتمسكها بأمانيها الوطنية ، ورغبتها الأكيدة فى بلوغ هذه الأمانى المشروعة فى نطاق الحق والقانون والدستور .

ثم قال : أما وقد اختبرنا الحكم الوطنى فى مرحلتيه الأولى والثانية ، فقد ثبت عندنا ما كان راسخا فى نفوسنا من أن مصلحة بلادنا ومصلحة فرنسا نفسها لا تتفقان مع أية سياسة تستوحى من خطط الانتداب وأساليبه . وأنه لا يمكن أن يقوم فى البلاد حكم صحيح مستقر إلا على أساس =

وفى ٢٠ آذار (مارس) أذاعت الكتلة الوطنية بياناً ذكرت، فيه أنه لا أمل من تحمل مسئوليات الحكم، ما دامت الحكومة الفرنسية مترددة فى قبول معاهدة عام ١٩٣٦، وسالكة طريقاً لا يدل على رغبتها فى التعاقد مع سورية للاعتراف بحريتها واستقلالها ووحدتها. وأيدت ما صنعته الحكومة الوطنية الثانية المستقيلة، وأعلنت اعتبار الأزمة القائمة أزمة سياسية قومية، ودعت الشعب فى هذا الموقف للقيام بواجبه وتوحيد صفوفه والتمسك بكامل حقوقه.

وقد استؤنفت استشارات الرئاسة لتأليف وزارة جديدة، فتألفت بعد عشرين يوماً وزارة اشترك فيها فريق من المستقلين برئاسة السيد نصوحى البخارى. ولم تكن فى جملتها ذات طابع حزبى، ولكنها لم تحل أزمة، بل يصح القول إن الأزمة استمرت حتى استقال رئيس الجمهورية، لأن هذه الوزارة لم تمثل أمام المجلس. وما كادت تتألف حتى سافر المفوض السامى إلى فرنسا، فلبثت تنتظر عودته لترى ما يكون من أمر المعاهدة التى تمسك بها رئيس الحكومة. ولكن المسيو بيو لم يعد شيئاً فى أمرها، بل كان يقول إن فرنسا لا تزال تقول بعقد معاهدة، ويتجنب « حرف التعريف » حتى لا ترجع الظنون إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، التى تنكرت لها فرنسا، وجعل الوطنيون الموافقة عليها شرطاً أساسياً لكل تعاون أو مؤازرة فى الحكم.

ولدى عودة المفوض السامى اجتمع برئيس الجمهورية، وجرى حديث بينهما، فكان الرئيس يتمسك بالقواعد التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان المفوض السامى يحتج بالحالة الدولية التى تنذر بوقوع حرب، ولذلك لا تستطيع فرنسا إلا أن تأخذ ذلك بنظر اعتبارها وتحديد خططها، وهو ما يؤدى إلى عدم التقيد بكثير من شروط المعاهدة. وانتهى الاجتماع على غير رضى.

وفى الاجتماع الذى عقده المفوض السامى مع أعضاء الحكومة بعد ذلك أبلغه رئيس الوزارة بصورة لا تدع مجالا للشك أنه ليس على استعداد للدخول

= المعاهدة التى حددت فيها الحقوق والواجبات المتقابلة تحديداً صريحا. ولما كنا نرى أن الاستمرار فى الحكم بهذه الشروط وفى هذه الظروف مناف لمبادئنا الوطنية ومناقض لمواثيقنا، فإننا نرفع إلى مقامكم السامى استقالة الحكومة راجين قبولها.

فى مفاوضات لتعديل شروط المعاهدة ، واستقال فى ١٥ إيار (مايو) ولكنه ظل هو وأعضاء حكومته نحو شهرين يديرون الأعمال بالوكالة . وكان المسيو بيو يتخذ استعداداته لمنح العلويين والدروز صلاحيات وامتيازات تخرجهم عن نطاق الوحدة السورية ، الذى عادوا إليه على أثر عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ويعالج مشكلة الجزيرة التى زادها الفرنسيون تعقيداً بما قاموا به من أعمال ، واختار أن يعين لها حاكما فرنسياً بدون أن يمنحها مثل الصلاحيات التى قرر منحها للدروز والعلويين . لأنه لم يكن فيها عنصر منسجم ، كما أن هناك محذوراً آخر فى رأيه بسبب قيامها على الحدود النائية . وقد أذاع المفوض السامى فى أول تموز (يوليو) القرارات المتعلقة بذلك ، غير مبال بالدستور الذى وعد رئيس الجمهورية باحترامه ، ولا بما يتم بعد عقد المعاهدة . فأصبح من المتعذر على الحكومة الاستمرار فى إدارة الأمور ، وعلى رئيس الجمهورية البقاء فى الحكم ، وبعث فى ٧ تموز (يوليو) باستقالته إلى المجلس النيابى ، الذى أبلغه الفرنسيون كذلك نهاية أجله . وأصبح الدستور معطلا ، فلم يبق مجال لتنفيذ المواد المنصوص عليها فى حالة استقالة رئيس الجمهورية[1].

---

(١) إلى رئاسة المجلس النيابى . منحنى مجلسكم الكريم ثقته ، وانتخبنى فى أول جلسة عقدها لرئاسة الجمهورية، إثر عقد المعاهدة وإقامة الصلات بين فرنسا وسوريا على قواعد التحالف والمودة وذلك تمهيدا لإدراك هذه الأمة الغاية الشريفة التى تسعى لها من الاستقلال والسيادة القومية ، وقد تعاقبت الحكومات فى سورية وهى تبذل قصارى جهدها فى سبيل إبرام العهد المقطوع والميثاق المعقود ، واثقة إنه ينطوى على الخطة الوحيدة التى تعزز جانب الوطن السورى وترفع من شأنه ، كما توثق الروابط بينه وبين الجمهورية الافرنسية حتى يسود علائقهما جو من الصفاء والإخلاص ، وحتى تقدر هذه البلاد على مغالبة الأحداث وصد الأطماع . غير أن الجهود التى بذلت لم تؤد إلى نتيجة برغم الوعود الرسمية الصادرة عن رجال الوزارات التى تتابعت فى فرنسا منذ سنة ١٩٣٦ إلى الآن ، فذهبت ضياعا تلك الآمال التى توجهنا بها إلى سياسة التحالف والتعاون، وشهدنا عودة إلى أساليب قديمة وتجارب جديدة تناقض ما تعاهدنا عليه ودخلنا الحكم على أساسه . على أن حوادث الماضى وقرائن الحاضر لا تجعل مجالا للشك فى أن هذه الخطط التى يراد اتباعها واستئناف العمل بها لا تثمر إلا النزاع والخلاف كما أنها تضعف كيان هذه البلاد وتوهن قواها وتهدد مستقبلها ، ولذلك لا أرى بداً من الاستقالة من المنصب الذى وكلت إلى الأمه القيام به ووثقت بى فى تحمل أعبائه ، راجيا أن يكون فى الأيام المقبلة ما يخفف عنها العناء ، ويحقق لها ما تصبو إليه من المجد والكرامة .

وكان المفوض السامى قد أبلغ الحكومة الفرنسية الخطط التى عزم على اتباعها ، فأبطأ عليه الجواب ، ثم تلقاه بعد لأى ، فأعطيت له صلاحيات مطلقة فى نفس الزمن الذى استقال فيه رئيس الجمهورية ، وألقى عن عاتقه أعباء الحكم الثقيلة . وكانت جرت بعض المفاوضات لتأليف حكومة لم تؤد إلى نتيجة ، لأن الأزمة استحكمت حلقاتها . وأصبحت كل محاولة محكوم عليها بالإخفاق .

وربما يقال أنه كان أولى نفض اليد من السلطة منذ تبين نكول الفرنسيين عن تنفيذ شروط المعاهدة وعن إبرامها ، كأن يتخلى رئيس الجمهورية عن الحكم عند استقالة الوزارة الوطنية الأولى أو استقالة الثانية . ولكن الوضع فى المجلس وفى البلاد لم يكن بهذا الوضوح المطلق حتى تبلغ الأزمة حينئذ ذروتها ، فالكتلة الوطنية لم تكن على وفاق ، كما أن رئيس الجمهورية لم يكن يشاطر الحكومة جميع آرائها ، واشتدت شوكة المعارضة كما ضعف جانب الحكومة . وكان فريق من أعضاء المجلس يرون أنه إذا تخلى أعضاء الكتلة عن الحكم ، فلماذا لا يستدعى رئيس الجمهورية الآخرين لتوليه ، حتى أن رئيس المجلس أعرب عن رأى هذا الفريق فى حديث له معى لتأليف وزارة ، وكانت الأزمة قد بلغت غايتها ، وأصبح رئيس الجمهورية على وشك الاستقالة ، فأجبته أن الأمر تجاوز حد الوزارة . وفضلا عن ذلك فبعد استقالة رئيس الجمهورية التى قدمها للمجلس ، اتخذ رئيسه بعض الوسائل لتقرير الحلول الدستورية ، ولكن سرعان ما قضى عليها الفرنسيون بتعطيل السلطة التشريعية بعد أن عطلوا السلطة التنفيذية ، وأعلنوا حكماً مباشراً عادوا به إلى أشباهه فى أوائل الاحتلال الافرنسى ، فألفوا مجلس مديرين يقوم بالحكم الإدارى تحت إشراف المفوض السامى ومشاركة مندوبه .

***

لقد أشار المسيو بيو إلى التعديلات التى يريد إدخالها فى المعاهدة وهى تقوم على إعادة نظام الحكم الذاتى إلى أراضى العلويين وجبل الدروز ، وعلل فكرته هذه بأنه يؤمن بها الانتقاضات المحلية ، وكذلك مراجعة شروط الاتفاق

العسكرى الذى يشتمل على محذور الجلاء ، وإن كان هنالك شروط سابقة لتحقيقه ، لأن الحالة الدولية تستلزم تثبيت مركز فرنسا فى الشرق كما طلب إليه القواد العسكريون .

وكان أمر إنشاء ملكية فى سورية يتردد فى خاطر هـذا المفوض السامى ، حتى أن مندوبه فى دمشق استطلع ذات مرة وجهة نظر رئيس الجمهورية فى الموضوع ، وقد تساءل فى كتابه : « سنتان فى الشرق » لماذا لا يكون ملك فى سورية ، وهو تساؤل كان يعرض فى خاطر كثير من الفرنسيين ، قال : إن معاهدة تعقدمع ملك يكون لها حظ من الدوام أكبر بكثير لأنها لا تربط رجلا ولا حزباً ولكن أسرة ، وبذلك تقوم صداقة بين فرنسا وبين التاج السورى ليكون أكثر استقراراً وأكثر تأثيراً إذ هى أكثر إنسانية من ارتباط نظرى شرعى . فالملك الذى يأخذ على عاتقه بالطريقة الشرقية السلطة العليا لا يكون كثير الاهتمام بمطالب العناصر التى تنشد الشعبية . . . وكتمان المستشارين الفرنسيين يسهل له عمله فى الحياة اليومية ، ومن المحتمل تأييد عرشه بمجالس تمثيلية تقوم على نظام يناسب الأخلاق المحلية ، ويقدر كذلك أن الدروز والعلويين يرضون أن يبذلوا طاعتهم إلى ملك يرجع إلى إحدى الأسر الإسلامية الكبرى أكثر من بذلها لوزارة دمشقية من سكان المدن . ولكن الجمهورية الفرنسية هل تستطيع أن تصنع ملوكا ؟ ما كان بوسعى أن أقترح مثل ذلك على رجل مثل بوانكاره ، وقد أقدمت على عرضها على المسيو « دالاديه » .

لقد عقد اجتماع فى غرفة رئيس مجلس الوزراء حضره وزير الخارجية ومساعدوه والجنرال غملان . . . وأصغى المسيو دالاديه إلىّ بانتباه وتلقى ملاحظات الآخرين ثم اختصر المناقشة بوضوح فقبل كل ما اقترحته لتعديل المعاهدة ، ولكن إنشاء مملكة فى سورية ظهر أنه أخاف الجميع ، ولاحظت أن مقترحاتى كانت موضع سلوان المسيو دالاديه أستاذ التاريخ القديم . . .

ثم قال المسيو « بيو » أنه لم يخبر أحداً فى باريس أن له مرشحاً ، ولكنه فى ٦ نيسان (إبريل) قبل سفره من بيروت استقبل فى قصر الصنوبر فؤاد حمزة

الذى كان حينئذ وزير خارجية الملك عبد العزيز بن السعود ، فسألته إذا كان سيده يوافق أن يعطى سورية ملكا فى شخص أحد أبنائه ، وكانت مفاتحتى قد قوبلت باستحسان من محدثى الذى أطلع عليها فوراً ملكه . وذكر بعد ذلك أنه قابل الكثيرين حتى لا يهاجم فى غيابه ، ومنهم المسيو كايو الذى قال له إياك أن تقيم نظاماً برلمانياً فى سورية ، وعاق على ذلك بالمثل الفرنسى الشهير : إنك تعظ من اهتدى .

* * *

وهكذا عندما اشتبكت فرنسا فى الحرب العالمية الثانية كان قد مضى نحو شهرين على طى آخر صفحة من صفحات جمهورية المعاهدة ، ووجد عمالها فى سورية الفرصة سانحة للإمعان فى الاضطهاد والنفى والاعتقال والأحكام الإرهابية ، وهو ما كانوا ليبالوا أن يصنعوه فى أيام السلم ، فكيف وقد جاءت الحرب فأطلقت يدهم من كل عقال ، إذ يستباح فيها ما لا يستباح فى غيرها ، والحجج كثيرة لديهم فى تسويغ ما يلجأون إليه من شدة وعنف ، فى جملتها الحرص على سلامة الدولة وأمنها ، واستئصال دابر من يتهمونهم بالتآمر مع العدو . فكانت شرطتهم وجنودهم تقرع الأبواب فى جنح الليل فتبث الخوف والذعر وتقود إلى السجون والمنافى والمعتقلات من يقع عليه اختيارهم كما تصنع الحكومات التى تعارف الناس عليها الآن باسم « بوليسية » .

ولكن ما جاءت أشهر الربيع سنة ١٩٤٠ حتى انكشفت الحجب وظهر أن فرنسا ، التى ظفرت هى وحلفاؤها سنة ١٩١٨ ، لا تستطيع أن تقاوم الجحافل الألمانية التى دكت حصون ماجينو أو دارت بها ، وسلمت لها الجيوش الفرنسية بعد معارك قليلة . فأقبلت سورية على مواجهة وضع جديد لا تعرف ما يحمل فى طياته ، وإن كان كثير من أبناء البلاد لم يكتموا اغتباطهم بتطور الحرب وأفول نجم الذين غلبوهم على أمرهم عشرين عاماً . غير أن الفرنسيين كانوا يقولون إن فرنسا قد انهارت فى أوربا ، ولكنها لا تزال على قوتها فى سورية ، وهو منطق غريب . قرأت الجواب عليه فى كتاب عن يوليوس

قيصر ، أسند لنابليون الثالث ، وفيه يذكر أن بعض القبائل الجرمنية لم تستطع البقاء فى ربوعها التى أخرجت منها ، فجاءت إلى القيصر الرومانى تلتمس أن يقطعها أراضى فى بلاد الغول ، فرد قائلا : إن الذين لم يستطيعوا أن يحتفظوا ببلادهم لا يحق لهم أن يطالبوا ببلاد غيرهم . ولكن فرنسا التى كادت تطوى صحائفها من سجل الدول العظمى ، أقالها من عثرتها تحالف الإنكليز والروس والأمريكان ، الذين ألبوا العالم على الشعب الألمانى حتى وقع جاثياً على ركبتيه .

وفى الأيام الأولى بعد انكسار الفرنسيين ، هم المسيو بيو ، الذى فاخر كثيراً بالقضاء على عهد الكتلة الوطنية وطى صحائف المعاهدة ، أن يعدل سياسته ، وأراد الاتصال بفريق من الرجال الذين يعربون عن اتجاهات مختلفة ، وقد اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر فى اليوم الذى كان المفوض السامى قادماً إلى دمشق لجس النبض فى محاولات جديدة ، وذلك فى ٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٠ .

لقد أثار هذا الاغتيال اضطراباً فى النفوس وقلقاً فى الخواطر ، وشغل الناس بالمحاكمة التى نشأت عنه حيناً من الزمن . وقد اتهم زعماء الكتلة الوطنية بأن لهم ضلعاً فى الحادث ، ولكن القاتل الذى تولى الجريمة كان مريداً لأحد مشايخ الصوفية الذى جاء من المغرب ، فحضه على الاعتراف بحقيقة الأمر والمحكمة مجتمعة ، فاعترف اعترافاً صريحاً لم يدع مجالا للشك . وحكم بالإعدام على القتلة . وبرئت ساحة الوطنيين الذين ذهبوا إلى العراق وهم السادة جميل مردم بك ولطفى الحفار وسعد الله الجابرى .

* * *

وفى هذه الظروف الحرجة نهض السيد شكرى القوتلى بأعباء العمل الوطنى وقيادته ، فجمع الصفوف المتفرقة ونشر الدعوة إلى إعادة الأوضاع الشرعية وإنهاء الأحكام الاستثنائية والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين . وكانت البلاد السورية قد عانت أزمة شديدة فى مطلع سنة ١٩٤١[١] ، وأضربت

---

(١) جاء فى أول بيان أذاعه على الشعب السورى عن وصف حالة البلاد ومطالبها مايلى : — منذ نحو سنتين وهذه البلاد تعانى مساوىء حكم مباشر تقهقرت فيه أوضاعها وأهينت كرامتها =

احتجاجاً على السياسة المتبعة وتأييداً للحركة الوطنية الجديدة. وكان الجنرال دانتز قد وصل إلى سوريا فى أواخر كانون الأول (ديسمبر) ليقوم بوظيفة مفوض سام وقائد عام فى سورية من قبل حكومة فيشى. فمكث نحو ثلاثة أشهر يقوم بما سماه استشارات عديدة لدى معظم الشخصيات السورية. واتجه بادىء الرأى إلى تعيين الداماد احمد نامى رئيساً للدولة السورية، ثم وجد أنه على غير صواب فى هذا الاختيار فأصدر فى ٢ نيسان (ابريل) سنة ١٩٤١ قراراً بتنظيم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وآخر بتعيين السيد خالد العظم رئيساً للحكومة السورية، فحل مجلس المديرين، وقرر إنشاء مجلس استشارى يكون للعلوين والدروز ممثلون فيه، مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص، وأناط سن القوانين بمجلس شورى يساعد الحكومة فى هذه المهمة، عدا القوانين التى لها علاقة

= وجرحت عزتها، هذا الحكم المبتدع والنظام لاستثنائى الذى تشترك فيه سلطات متداخلة، وقد رافق هذا النظام منذ بدىء به ما رافقه من خطط العنف والإرهاق وأساليب الإكراه والتزوير والاضطهاد، وجاءت الحرب على الأثر فصبر السوريون بنفوس كريمة ينتظرون ويتألمون ويتوقعون ما تقودهم إليه السياسة المستأثرة من بؤس وشقاء. وكانت الحوادث مصدقة لما توقعوه، فمنذ أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها فى موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشها، وما تجره عليها جرائر حكم غريب قضى عليها أن تتحمله فى ساعة من ساعات الزهو واللهو، التى ظن فيها الأقوياء الغالبون أنهم نالوا أربهم من هذه الأمة وأنهم لا يبالون ما فعلوا بها، فما برحوا يرددون على مسامع أبنائها أحاديث المهمة التقليدية، على حين أنه قد تضعضع الأساس الحقوقى للمهمة التى جاءت فرنسا باسمها إلى هذه البلاد، نائبة عن عصبة الأمم التى هى الآن فى عرض زوال، تلك المهمة المؤقتة فى عرف العهود والمواثيق والشرائع، التى لم يرض السوريون عن أوضاعها ولم تغلب مقاومتهم لها إلا بقوة السلاح ...

فنحن نرفع الصوت جهرة بأننا متمسكون بمطالبنا القومية، وإننا لا نتخلى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين سنة. وإذا كنا ننتظر انتهاء الحرب لتحقيق جميع رغائبنا القائمة على وحدة البلاد واستقلالها وتوثيق العرى بينها وبين سائر البلاد العربية التى يتمم بعضها بعضا، فقد يكون أجل الحرب طويلا، وقد يكون السلم قريبا أو بعيدا، ولكننا على كل حال نأبى أن ندفع عن إدراك حقوقنا فى الحرب انتظارا للسلم، كما كنا ندفع عن إدراك حقوقنا فى السلم بسبب خطر الحرب ولابد لنا من العمل على إنقاذ البلاد من هذه الفوضى السائدة فى التشريع والإدارة والاقتصاد التى قادتها إلى الأزمات المستعصية، وذلك بإعادتها إلى الوضع الشرعى الذى يلائم حاجاتها ورغباتها ويستمد من رأى الأمة وثقتها، فيتمتع رجاله بصلاحيات الحكم الصحيحة ويعملون على إزالة ما خلفته سياسة التجزئة وأساليب التفرقة، التى إنما وجدت لمحاربة الفكرة القومية والمبادىء الوطنية.

بواجبات فرنسا الدولية فهى لا تعد نافذة إلا بعد موافقته ، وظلت هذه الحكومة قائمة إلى أن استدعى الجنرال كاترو ، مندوب فرنسا الحرة التى خلفت حكومة فيشى فى سورية ، الشيخ تاج الدين الحسنى فى ١٢ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤١ « ليتخذ لقب رئيس الجمهورية السورية مع المميزات والواجبات المترتبة على هذا اللقب » .

القسم الثاني

الاستقلال والجلاء

١ — مقدمات وعوامل

(ا) بريطانيا وفرنسا الحرة فى سورية

على أثر المعارك التى دارت رحاها بين الجيوش الألمانية والجيوش الفرنسية فى مدة أسابيع قلائل ، فوجىء العالم بأن الجيوش الفرنسية ، التى كان يعدها النقاد الخبيرون أفضل الجيوش وأعظمها جرأة وأكثرها دربة ، مزقت كل ممزق . فأضحت ومعظمها أسير ، وبعضها قتيل ، وما بقى يبحث عن ملاذ له .

وقد أعلن الجنرال متلهوزر ، الذى خلف فى سورية الجنرال ويغان ، فى ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٠ ، أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير فى نظام البلاد المشمولة بالانتداب . وتبعاً لذلك فقد أمر بالكف عن القتال ، وقال : سيبقى علم فرنسا خفاقاً وتواصل مهمتها فى المشرق .

أن هذا الوضع الجديد أقلق الدوائر البريطانية وسائر الأمم الحليفة ، وجعل مراكز قواتها حرجة فى الشرق ، فصرحت الحكومة البريطانية أنها تقدر أنه لا يقصد بذلك أن القوى الفرنسية لا تبدى معارضة ما ، إذا أرادت ألمانيا وايطاليا أن تحتلا سورية ولبنان ، وحاولتا الوقوف فى وجه القيادة البحرية البريطانية . فدفعاً لكل شبهة يمكن الشعور بها حيثما كان ، تعلن « حكومة جلالته » بأنها لا تسمح لأية سلطة معادية أن تحتل سورية ولبنان ، ولا أن تتخذهما قاعدتين لمهاجمة البلاد التى وعدت بالدفاع عنها ، ولا أن تسود فيهما الفوضى فتهددها بالخطر . وهى تعتبر نفسها حرة باتخاذ جميع التدابير

التى تقتضيها الظروف وتراها ضرورية لمصالحها . وكل عمل تضطر للقيام به لتنفيذ مقتضيات هذا التصريح ، لن يكون له تأثير فى مستقبل البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسى[1] » .

وفى تشرين الثانى (نوفمبر) استدعت حكومة فيشى المسيو بيو ، مع أنه ألقى بياناً أقرب إلى تأييدها ، وعينت مكانه « كياب » مدير البوليس الفرنسى الشهير ، الذى لقى مصرعه على أيدى البريطانيين فى الطائرة قرب مالطة ، وهو متوجه إلى سورية ، وحل محله الجنرال « دنتز » الذى أسلفنا ذكره .

وقد اعتبر الفرنسيون الذين هم فى الشرق أنهم مرتبطون بالحكومة الفرنسية فى فيشى ، ومقيدون باستسلامها والهدنة التى عقدتها . ولم تأل هذه الحكومة جهداً لتحول دون التحاق أى فرنسى من جيش الشرق بالقوى البريطانية المعسكرة فى فلسطين إلا أن الفرقة البولونية ، ومعها قليل من الفرنسيين فى جملتهم « الكولونيل دلارمينا » أخذت سبيلها نحو الجنوب .

وفى آب (أغسطس) سنة ١٩٤٠ قدمت سورية لجنة الهدنة الإيطالية ، كما نشط وكلاء الألمان وعمالهم الذين كانوا اعتقلوا عند إعلان الحرب . ولم تنته السنة حتى وصل إليها بعض الألمان ، الذين عملوا على إثارة شعور البغضاء للبريطانيين بين الشعوب العربية فى الشرق . وكان يديرهم شخص ذو خبرة فى هذه البلاد وهو المسيو « فون هنتنغ » الذى كان يعد ممثلا لهتلر ، فيعقد الاجتماعات ، ويقيم الحفلات ، ويعرض أشرطة سينمائية تسجل انتصارات ألمانيا الساحقة فى فرنسا . وكان كل ذلك يمر بالجنرال « دنتز » وكأنه فى غفلة عنه ، وأخذ النفوذ الألمانى يزداد فى الدوائر الفرنسية نفسها ، ويتدخل أنصارهم فى الاتجاهات السياسة الداخلية .

وفى أوائل آذار (مارس) سنة ١٩٤١ حدثت فى سورية اضطرابات بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرهقة ، والمطالبة بإلغاء الانتداب

---

(١) التيمس ، ٢ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٢

واستقلال البلاد ، فأمر دنتز بتدخل الجنود ؛ ولكنه عاد فأخذ بالتساهل وحاول معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الهينة ؛ على حين أنه — كما قال الجنرال كاترو نفسه — لم يبق لفرنسا مقام فى الشرق ؛ إلا بما لديها من قوة عسكرية . وقبل أن ينتهى هذا الشهر ، ازدادت حوادث سورية خطراً فأكرهت البريطانيين على الاهتمام بما يجرى فيها . إذ أن طائرات ألمانية راحت تهاجم قناة السويس متخذة جزر « دوديكانز » قاعدة لها ، وهى بذلك تستطيع أن تهاجم سورية ، وتسوق إليها الجنود بالطائرات . وإذا سيطر الألمان على سورية فإن مصر وقناة السويس ومراكز البترول فى الشرق تصبح عرضة لهجمات الألمان المباشرة ، وتضطرب المواصلات البريطانية بين فلسطين والعراق ، ويعترى الضعف والوهن مركز البريطانيين فى مصر وسورية وسائر أجزاء الشرق الأوسط .

ولما كانت الأحداث تتوالى بسرعة ، آخذة بعضها برقاب بعض ؛ رأت الحكومة البريطانية أن تتصل بالجنرال دنتز بواسطة قنصلها العام فى بيروت ، وتستوضح موقفه فيما إذا جرى حادث عسكرى . فأجاب « أنه سيقاوم » أى يقاوم الألمان . على أنه كان يعتقد أن احتمال هجوم ألمانى غير منتظر . وعلى كل حال فإن لديه قوة كافية لمقاومتهم إذا اعتدوا على البلاد التى يحكمها .

ولكن ثورة رشيد عالى فى العراق حدثت فى ٢ إيار (مايو) سنة ١٩٤١ ، وفاوض الأميرال دارلان الألمان لكى يرسل ثلاثة أرباع المواد العسكرية ، التى تراقبها لجنة الهدنة الإيطالية إلى العراق ، ومنح الطائرات الألمانية حق النزول فى المطارات السورية وغير ذلك من التسهيلات . وبرغم أن هذا الاتفاق لم يقره مجلس الوزراء الفرنسى فقد نفذ معظمه ، وأبلغت التعاليم الخاصة فى شأنه إلى الجنرال دنتز ، الذى بقى على وفائه وعهده لحكومة فيشى ، وأغضائه الطرف عن أعمال الألمان ، فأصبح بعد قليل فى سورية نحو مائة طائرة ألمانية وعشرين إيطالية ، ومنها ما هو مصبوغ بالألوان العراقية .

وكان الجنرال دنتز يتهرب من الإجابة على الأسئلة التى يوجهها القنصل العام البريطانى ، ولا يعير إذناً صاغيـة للنداءات التى يوجهها زعماء فرنسا الحرة ،

فازدادت العلائق سوءاً بين الفرنسيين من هؤلاء وأولئك فى المشرق وبين الفرنسيين المؤتمرين بأمر فيشى وبين البريطانيين . وعطلت على وجه التقريب الصلات بين فلسطين وسورية ، ومنع سماع الإذاعات البريطانية ، وأعلن الفرنسيون أنهم على استعداد للدفاع عن ربوع الشرق ، كائناً من كان المعتدى . وفى ذلك الحين اتجهت اللجنة الفرنسية فى لندن إلى تعيين الجنرال « دلارمينا » لسياسة المشرق وقيادته ، وهو رجل كان رئيسا لأركان حرب الجيش الفرنسى فى المشرق ، ومسيطراً على مايسمونه المكتب الثانى ، الذى أدار حركات الانتقاض فى الجزيرة واللاذقية والجبل ، وكان ممثل العسكريين الفرنسيين الذين يقاومون المعاهدة ، ولكن البريطانيين أيدوا اختيار الجنرال كاترو ، الذى كان يرغب تشرشل أن يحل محل الجنرال دوغول نفسه فى رئاسة اللجنة الفرنسية كما أصر على تسميته مندوبا عاما ، لا مفوضا ساميا كما كان يريد الفرنسيون .

وكان الجنرال دوغول يلح فى احتلال سورية ، ويتمسك بأن تقوم به القوى الفرنسية وحدها ، دون أن تساعدها الجنود البريطانية . غير أن تجربة فرنسة الحرة فى « دكر » وفشلها فى تلك المحاولة ، لم تكن مما يشجع الحكومة البريطانية وقيادة الشرق الأوسط على قبول هذه الخطة لما قد ينشأ عنها من محذورات سياسية وعسكرية .

على أن قيادة الشرق الأوسط التى دعيت إلى حمل عبء جديد ، وهو مساعدة قوى فرنسا الحرة ، كانت تحمل أعباء كثيرة تكاد تنوء بها . فقد خرجت من اليونان منهكة القوى ، وكان عليها حينئذ أن تدافع عن كريت وذلك قبل أن يحتلها المظليون الألمان ، وترسل النجدات إلى مالطة ، وتنجز احتلال الحبشة ، وتعزز موقفها فى العراق .

وكان من المقرر أن تبدأ الحركات العسكرية فى فجر الثامن من حزيران (يونيو) سنة ١٩٤١ . فوجه الجنرال كاترو دعوة إلى الجنود الفرنسيين فى المشرق قائلا أنه يدخل سورية باسم فرنسا ولأجل فرنسا . ولم يلتحق به إلا « الكولونيل كوله » الذى رفع إلى رتبة جنرال ، على رأس فريق من كتيبة الشركس ، فسبب ذلك نقمة سائر الضباط التابعين لفيشى عليه .

وفى التاريخ نفسه ألقت الطائرات الحليفة على سورية ولبنان بيانات الجنرال كاترو ، باسم فرنسا الحرة ، فرنسا ذات التقاليد المجيدة ، فرنسا الحقيقية ، وباسم زعيمها دوغول . وفى هذه البيانات وعد بإنهاء عهد الانتداب ، وضمان الحرية والسيادة للسوريين واللبنانيين ، الذين لهم أن يؤلفوا دولا منفردة ، أو دولة متحدة . وأشار إلى عقد معاهدة . « تكفل » الاستقلال والسيادة « وتوضح العلاقات المتبادلة » . وذكر أنهم لا يسمحون بأن تسلم « الشعوب التى وعدت فرنسا بالدفاع عنها » إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ قسوة ، ولن تسمح بأن تسلم للعدو « ما لفرنسا من مصالح قديمة فى الشرق » . ثم أشار إلى رفع الحصر وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة فى نطاق الجنيه الاسترلينى ، إذ تعهدت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة بأن تبذل لكم جميع المزايا والفوائد التى تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها ، وختم كلامه بقوله : لقد أزفت ساعة عظمى فى تاريخكم ، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم ، تعلن استقلالكم .

وفى الوقت نفسه أذاع السفير البريطانى فى القاهرة السير مايلز لمبسى (اللورد كارن) بيانا ذكر فيه . أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته بأن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذى أعطاه الجنرال كاترو بالنيابة عن الجنرال دوغول واشتراكها به . وأضاف إلى ذلك ذكر ما تجنيه البلاد ، إذا أيدت الحلفاء وانضمت إليهم ، من الفوائد الكبرى فى تجارتها وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة فى نطاق الجنيه الاسترلينى .

ولم ترق هذه الضمانة للجنة فرنسا الحرة ، وحاولت أن تعارضها وتتخلص منها ، ولكن البريطانيين أصروا على ذلك . فلم يسع فرنسا الحرة إلا القبول . وجدير بالذكر ، أن الجنرال كاترو تجنب ذكر بيان السر مايلز لمبسون (اللورد كارن) فى مذكراته التى بحثت عن معركة المتوسط وجمعت مئات الصحائف .

وقد أرسل المستر تشرشل حينئذ برقية إلى الجنرال دوغول ، وهو واضع

نصب عينيه النواحى القلقة والطبائع المختلفة فى الأمور التى يعالجها معه ، فتمنى النجاح للمساعى المبذولة فى الشرق ، وأمل أن يكون فى ذلك مرضاة له ، وبحث عن السياسة المقبلة للدولتين فى الشرق الأوسط وبلاد العرب ، راجياً أن تسير فى خطوط متشابهة ، وصرح بأن ليس لانكلترا مأرب خاص فى الامبراطورية الفرنسية ، ولا تريد مطلقا أن تجر فائدة لها من حالة فرنسا المحزنة .

ثم رحب بقرار الجنرال بمنح سورية ولبنان الاستقلال ، وأشار إلى الضمانة البريطانية ، وما فيها من قوة ، وأبدى حرصه على تجنب كل ما يهدد الاستقرار فى المشرق ، واستنتج من ذلك وجوب صنع كل شىء مستطاع لتحقيق آمال العرب ورغائبهم[١].

وماكاد يتم احتلال سورية ولبنان ، حتى بدأت مفاوضات صعبة بين وزير الدولة فى الشرق الأوسط المستر أوليفر لتلتون وبين زعيم فرنسا الحرة الجنرال شارل دوغول فى بيروت . فأكد الأول للثانى برسالة بتاريخ ٧ آب (أغسطس) سنة ١٩٤١ أنه ليس لانكلترا من مصلحة فى سورية ولبنان سوى كسب الحرب ، وقد تعهدت فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان . ومتى أقر هذ التدبير الأساسى ، فإن بريطانيا تعترف بأن يكون لفرنسا فى سورية ولبنان حق الرجحان بالنسبة لأية دولة أوربية أخرى . فأجاب الجنرال دوغول بنفس التاريخ أنه أخذ علماً بالتأكيدات التى قطعها له وزير الدولة مجدداً بما يتعلق بتجرد انكلترا عن كل غرض بسورية ولبنان ، واعترافها مقدماً بمكانة فرنسا الفضلى ومميزاتها عند ما تستقل هذه البلاد ، وفقاً للتعهد الذى قطعته لها فرنسا الحرة .

وفى التاسع من شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤١ . صرح المستر تشرشل مرة أخرى بأنه ليس للبريطانيين فى سورية أى مطمع ، وأنهم على اتفاق تام مع حلفائهم وأصدقائهم الفرنسيين الأحرار بأن تمنح للسوريين الفرصة الطيبة

---

(١) مذكرات تشرشل باللغة الانكليزية الجزء الثالث صفحة ٢٨٧ — ٢٩٧
مذكرات الجنرال كاترو فى معركة المتوسط ، الفصول ١٣ — ١٥ — ١٦ (باللغة الفرنسية)

ليتمتعوا فيها باستقلالهم وسيادتهم ، وليس من الضرورى أرجاء ذلك إلى ما بعد انتهاء الحرب ، بل ينبغى أن تساهم سورية منذ الآن المساهمة العملية فى السلطة التى كانت تمارسها فرنسا وحدها .

ثم ذكر اعتراف البريطانيين بما ينبغى أن يعود لفرنسا من الرجحان فى سورية على سائر الشعوب الأوروبية وضرب مثلا لهذه « العلاقات الخاصة » ما بين بريطانيا ومصر وما بينها وبين العراق ، ولكن عاد فأكد أن استقلال سورية يبقى الحجر الأساسى الأول فى السياسة الانكليزية .

ومما قال تشرشل فى خطبته : إنه لا بد لنا من تحقيق الضمانات والواجبات التى أخذنا على عاتقنا القيام بها نحو الشعب السورى ، وليست القضية حتى فى أيام الحرب ، استبدال مصالح فرنسا بمصالح فيشى .

أشار الجنرال كاترو فى مذكراته إلى هذه الفقرة وذكر كيف أنها كانت سلاحاً فى يد الجنرال سبيرس يستعمله أنى أراد . وعقد فصلا خاصا لهذا السياسى العسكرى البريطانى ، الذى كان يمثل المستر تشرشل والذى عين فى ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٢ وزيراً مفوضاً لبريطانيا .

* * *

دخل الفرنسيون الأحرار سورية ودخل معهم هذا الانكليزى الداهية ، وهو يحسن الفرنسية احساناً ليس وراءه منال . وقد رافق تشرشل إلى فرنسا فى الأيام الخطيرة التى كانت تنحدر فيها إلى التسليم والاستسلام ، فتكلم بكلام سجله له المستر تشرشل فى مذكراته بإعجاب ، ثم كلفه بمهمة لدى دوغول بعد أن حمله فى طائرته إلى انكلترا . وما كاد الرجلان يشتركان فى العمل حتى اصطدما واختلفا ، وتحول القائد البريطانى المعروف بميوله الفرنسية إلى مهمة جديدة فى الشرق ، هذه المهمة التى كانت مظهرا من مظاهر التنافس البريطانى الانكليزى والتى استمرت إلى أواخر سنة ١٩٤٤ .

وكان الفرنسيون يشكونه إلى وزير الدولة فى الشرق الأوسط وإلى القائد العام البريطانى وإلى وزارة الخارجية البريطانية نفسها . وقد ذكر الجنرال كاترو

أنه استفاد بدهائه من ضعف الفرنسيين السياسي والعسكري والاقتصادى ، فسعى لاقصائهم عن الشرق الأوسط لتحل بلاده محلهم ، وكان على رأيه يتدخل فيما لا يعنيه ، ويعمل ما لا يطلب من ممثل دبلوماسى ، بل يتجاوز كل الصلاحيات والمميزات التى يتمتع بها نظراؤه . وانتهت الحرب الخفية التى دارت بين الفريقين باستقالة الجنرال سبيرس ، بعد أن قام بأداء مهمته ، ولا سيما فى أثناء الأزمة اللبنانية سنة ١٩٤٣[١] .

وقد ظل الفرنسيون الأحرار يرتابون بنيات بريطانيا نحوهم ، وإذا كانوا أوثق بوزارة الخارجية فهم أقل ثقة بالعمال البريطانيين فى المشرق ، الذين ينافسونهم وينازعونهم . ويستعرضون حوادث التاريخ فيجدون فيها ما يؤيد مخاوفهم ، منذ نابليون الأول ، والمسيو تيير ، ونابليون الثالث ، إلى الحرب العالمية الأولى وإنشاء الحكومة العربية فى دمشق .

أما فى نظر البريطانيين ، فإن مصالح بلادهم فى الشرق الأوسط يمكن بيانها بسهولة ، فهى لم تتبدل إلا قليلا فى المئتى سنة الماضية ، ولا تزال اليوم كما كانت عليه أيام نابليون . إنها تعتبر الشرق الأوسط جسراً بين آسيا وإفريقية ، وطريقاً بين البحر المتوسط والمحيط الهندى . فهى تسلك فيه سياسة توافق مصالحها الامبراطورية ومراكزها الستراتيجية ومواصلاتها مع الشرق الأقصى ، فتقاوم

---

(١) راجع الفصل الثالث والعشرين من مذكرات الجنرال كاترو التى أشرنا إليها .

لاحظت فى القاهرة وأنا متوجه إلى لندن ، فى أوائل سنة ١٩٤٥ ، أن الدوائر البريطانية المتصلة بوزارة الخارجية ، ليست مرتاحة إلى أساليب الجنرال سبيرس ، الذى هو شديد الوطأة على الفرنسيين بل على وزارة الخارجية نفسها . ولما وصلت إلى بريطانيا ، وجدت نفس الشعور فى دوائر الوزارة ، وجاءنى مرة رجل بريطانى يحمل إلى قطعة من رسالة بعث بها أحد السفراء إلى حكومته ، يحذرها من الجنرال سبيرس الذى يتدخل فى كل شىء ، ويريد أن يوكل إليه تدبير كل شىء .

لقد كان رأيى الذى أفضيت به للناصحين والمحذرين ، وهو قريب من رأى الحكومة السورية حينئذ ، أننا سنبقى أصدقاء للجنرال ، مع التمسك بالمنهاج المستقل الذى نعتقد أن فيه مصلحتنا ؛ وكنت حريصا على الاحتفاظ بمودته ، متذكرا حسن صلاته السابقة مع رجال الحكم فى سورية ولبنان ، فأجيب طلباته وألبى رغباته ، وأستعين بآرائه أحيانا ، وأتجنبها أحيانا ، وأنقلها إلى المراجع السورية . وأولها ما تستحق فى نظرى من الاستحسان والنقد .

كل دولة معادية — بل صديقة — تريد أن يكون لها فيه رجحان عليها ، وقد كان وما زال لجغرافية الشرق الأوسط الشأن الأول ، حتى بعد اكتشاف البترول الذى زاد فى عظم خطره .

وهذه المصالح الدائمة هى التى أملت على بريطانيا فى القرن التاسع عشر خطتها فى مؤازرة الحكومة التركية ، على علاتها وضعفها ، حذراً من أن تقوم مقامها دول أعز جانبا وأشد قوة . وفى القرن العشرين كانت أحداث جديدة تحكم على السياسة البريطانية بسلوك الخطة التى تقضى بها الظروف المؤاتية أو غير المؤاتية ، وقد يكون الظن بأن بريطانيا ترسم خططها السياسية لمدة طويلة مبالغ فيه .

وأبلغ المستر تشرشل ما اتفقت عليها بريطانيا وفرنسا الحرة إلى الرئيس روزفلت ، وذكر أن الغاية منها دفع تدخل الألمان . وأبلغ الفرنسيون أيضاً الولايات المتحدة ما صنعوه فى سورية وطلبوا موافقتها عليه واقتفاء خطوات البريطانيين فيه . ولكنها تريثت فى ذلك لأن لها حقوقا منحتها إياها معاهدة سنة ١٩٢٤ ، التى عقدتها مع فرنسا فى شأن انتدابها على سورية ولبنان ، كما أن العلائق لم تبرح قائمة بين الولايات المتحدة وحكومة فيشى ، غير أنها وجدت فى اعتراف بريطانيا بما لفرنسا من الرجحان ، وتأكيد الجنرال دوغول أن لفرنسا وضعا مميزاً ومفضلا فى سورية ، ما يسبب تعقيدات كثيرة وأموراً مجهولة تحب أن تستطلعها .

وكان تعبير الجنرال كاترو فى إعلانه استقلال لبنان عن الوصاية الودية ، قد جعل الولايات المتحدة تمعن الفكر ، فأعلنت فى بيان رسمى فى ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤١ ، عطف الحكومة الأميركية وشعبها على أمانى الشعبين السورى واللبنانى فى التمتع بحقوق السيادة التامة . وأضافت إلى ذلك أن معاهدة سنة ١٩٢٤ منحت الأميركيين حقوقاً يجب أن تحافظ عليها حتى تعقد معاهدة جديدة . وبرغم مواصلة البريطانيين والفرنسيين السعى للحصول على اعتراف

رسمى ، لم تخرج الولايات المتحدة عن خطتها ، وظلت متربصة تنتظر تطورات هذا الاستقلال[١] .

(ب) خطوات متناقضة

كانت رغبة الجنرال دوغول كبيرة فى إقناع الرئيس هاشم الأتاسى بالعودة إلى تسلم مقاليد الحكم ، وكانت لديه أسباب كثيرة تحمله على الجنوح إلى هذه الخطة ، وهى شخصية وسياسية وشرعية . فتذاكر معه فى شتورة ، ووكل إنجاز العمل إلى الجنرال كاترو لأنه على أهبة سفر ، حتى يتفق وإياه على الشروط التى تقتضى ذلك .

ولم يكن الجنرال كاترو — كما قال فى مذكراته — ينكر المزايا التى تؤهل الرئيس الأتاسى للقيام بأعباء الرئاسة ، فقد خرج من الحكم ولم يزل متمتعاً بثقة أبناء البلاد واحترامهم ، إلا أنه لا يشاطر الجنرال دوغول جميع آرائه فى الأسباب التى تحمله على التمسك به .

وبعد المفاوضات الأولى التى جرت بين الرئيس الأتاسى وبين الجنرال دوغول والجنرال كاترو ، انتدبنى الرئيس لمقابلة الجنرال كاترو فى بيروت ، والبحث معه فى بعض النواحى ، فذكر لى أشخاصاً لتأليف الوزارة لم يكن من المنتظر اشتراكهم حينئذ فى أوضاع الدولة الجديدة ، ورأيت معلوماته لا تزال قديمة ، ومعرفته بالتطورات التى حدثت ضئيلة . وشعرت بأن الفرنسيين المقيمين فى سورية يبثونه آراءهم وخططهم ويشربونه إياها ، فهو لا يكاد يخرج عنها . واطراؤه إياهم فى مذكراته ، دلنى على صحة ما وقع فى نفسى من تلك المحادثة ، وقد ضرب موعداً لزيارة الرئيس الأتاسى فى حمص والاتفاق معه .

وفى اليوم الذى قرر أن يقوم به فى هذه الزيارة ، عدل عن رأيه ، وأرسل إلى الرئيس الأتاسى سيارته حتى يأتى إلى دمشق ، وربما كان هذا العدول ناشئاً عن اعتراضات مدسوسة من بعض مستشاريه .

---

(١) مذكرات سكرتير الدولة كردل هل — الجزء الثانى صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

وقد ذكر الجنرال كاترو أنه عرض عليه استئناف الحكم طبقاً للأوضاع الدستورية التى كانت سنة ١٩٣٩ ، فوافقه من حيث المبدأ . وبعد عدة اجتماعات لم يمكن الوصول إلى نتيجة ، لأن الرئيس الأتاسى لم يجبه على أسئلته إجابة توضح النواحى التى يريدها ، ومن ذلك تأليف الحكومة وبرنامجها وموضوع المعاهدة وطريقة إبرامها ، والأساليب العملية للعلاقات بين الفريقين .

ولاحظ الجنرال أن الرئيس لا يريد أن يقضى أمراً دون الاتفاق مع أصدقائه السياسيين ، وهو مالم يرتح له ، إذ كان يريد أن يتخذ خطوات مستقلة. كما أنه لم يجد لديه ما يريده فى أمر المعاهدة ، لأن الرغبات السورية التى أعرب عنها ، ترمى إلى شىء جديد ، ينبغى أن يكون بطبيعة الأمر فى مصلحة سورية ، فضلا عن أن عقد معاهدة يستلزم تحديد الفريقين المتعاقدين . وقد كانت فرنسا الحرة فى وضع دولى يبعث الشكوك فى نفوس السوريين وسواهم ، من بعض الأجانب .

لقد حضرت هذه الاجتماعات التى أشار إليها الجنرال كاترو ، وكنت أشاهد « كوله » صديق الشيخ تاج الدين يرقب بعين حذرة وجلة ما يجرى فيها . فكان يسرى عنه عندما يجد تفاوت وجهات النظر يزداد مسافة ، لأنه كان يعمل ليحكم الشيخ تاج سورية ويحكمها معه ، أو يحكمها بواسطته . وقد استوقف نظرى أن الجنرال كاترو حدثت فى ملامحه حركة استنكار ، حينما بدأ الرئيس يذكر له أسماء الأشخاص الذين قد يختارهم لتأليف الوزارة . وكان الرئيس يصر على حكم ديمقراطى دستورى صحيح ، أما الجنرال فلم يكن قانعاً بذلك ، حتى أنه ضرب مثلا بالحكم فى أثناء الحرب فى بريطانيا ونعتها بأم الدمقراطيات .

ووعد الجنرال كاترو الرئيس الأتاسى بأن يرسل إليه محاضر الجلسات ولكنه لم يرسلها ، واتجه اتجاهاً جديداً أقرب إلى ميول مستشاريه فى دمشق . وتحدث إلى بعض الأشخاص السوريين ، وفى جملتهم فريق من المعروفين بسابق ممالأتهم لفرنسا . ثم تبادل بتاريخ ٢ ايلول (سبتمبر) رسالتين مع الشيخ تاج ، تسلم بموجبهما رئاسة الجمهورية من لدنه ، ولم يكن لهذا العمل وقع حسن

فى سورية ولا فى سائر أجزاء العالم العربى . بل ردد انتقاده فريق من زعماء الساسة فى بعض الدول الحليفة ، لأن « رئيس الجمهورية » الذى يأتى عن هذه الطريقة ، لا ينظر إليه بأنه حائز على الأوصاف التى تؤهله ليحكم بلاده حكما مستقلا ، برغم ماكان يحتج به بعض معاونيه من الحجج ويلقونه من الأسباب والمعاذير .

وقد أعلن الجنرال كاترو فى ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٤١ ، أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، ولا تخضع هذه الحقوق والمميزات إلا للقيود التى تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة .

ومن جهة ثانية فإن موقف سورية كحليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعى انطباق سياستها انطباقاً تاماً على سياسة الحلفاء ، وهى بدخولها فى الحياة الدولية تنتقل إليها الحقوق والواجبات المقصودة باسمها ، ويحق لها أن تعين ممثلين سياسيين لها حيث ترى أن مصالحها تقضى بهذا التمثيل . أما فى سائر البلدان الأخرى ، فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ، ومصالحها العامة وحماية الرعايا السوريين فيها ، ويحق لها أيضاً أن تشكل قواتها العسكرية بمؤازرة فرنسا الحرة .

ثم ذكر أن سورية وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية ، وأن مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية ، سيعدل النصوص التى تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق ، بطريقة تضمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استيفاء الاستقلال الإدارى والمالى الذى تتمسك به .

ثم بحث عن العلاقة بين سورية والدول الحليفة فى أثناء الحرب ، وذكر أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصالحها العمومية ، ولا سيما طرق المواصلات والمطارات ومنشآت الشواطىء ، بقدر ما تقتضيه

الضرورات العسكرية . وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الشؤون الاقتصادية ، وختم كلامه بالبحث عن ضرورة قيام معاهدة فرنسية سورية .

وهكذا بدأت الأوضاع الجديدة التى كان فيها بعض مظاهر الاستقلال لاحقائقه ، واستمر الفرنسيون على عاداتهم فى الحكم ، وإن كانت قد اعترفت باستقلال سورية دول عديدة . ولم تنقد الأمور انقياداً حسناً فى الإدارة ولا فى السياسة ، حتى أن الجنرال كاترو نفسه قال فى مذكراته إنه لم تمض أشهر حتى وجد الشيخ تاج الدين غير متمكن من القيام بأعباء السلطة ، إذ هو يعرف دمشق أحسن معرفة ، ولكن المناطق السورية الأخرى تغيب عن عينه ، عدا أن العناصر الوطنية تتمتع بتأييد الرأى العام العربى فى مصر والعراق ، وذلك ما كان الشيخ تاج الدين محروماً منه ، وقد أراد أن يوطد مركزه بتأمين فوائد كثيرة للتجار عن طريق الاستيراد والتصدير بصورة لا تعد مشروعة ، وأراد استمالة الشعب بوضع سعر للدقيق يكلف خزينة الدولة نفقات كثيرة ، فأضعف بالأمرين نفوذ الحكومة ، من حيث أراد تعزيز نفوذه الشخصى .

وقد عهد الشيخ تاج الدين بتأليف وزارته الأولى إلى السيد حسن الحكيم بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ، وصدرت قبيل تأليف الوزارة مراسيم اشتراعية تحل محل النصوص الدستورية المتعلقة بكيفية نشر القوانين وإعادة النظر فيها ، وتحديد مسؤولية الوزراء وعددهم . وقد اختلف رئيس الوزراء مع « رئيس الجمهورية » بعد بضعة أشهر[١] ، فتألفت وزارة جديدة برئاسة السيد حسنى البرازى فى ١٨ نيسان (ابريل) . ولم يمض إلا أجل قصير حتى وقع الخلاف

---

(١) عدد السيد حسن الحكيم فى كتاب أرسله إلى الجنرال كاترو بمناسبة نقل منح جوازات السفر إلى السلطات السورية أهم الصلاحيات التى يتطلب حلها ، وهى : ١ — حصر حق التشريع بالحكومة السورية ؛ ٢ — تسليم الجمارك ؛ ٣ — ربط دوائر الأمن العام ؛ ٤ — إلغاء وظائف المستشارين ، وجعلهم بأقل عدد ممكن وتحديد صلاحياتهم الفنية ؛ ٥ — إلغاء وظائف ضباط الاستخبارات ؛ ٦ — ربط مصلحة العشائر ؛ ٧ — مراقبة الصحف ؛ ٨ — تمثيل الحكومة السورية فى قضايا الحدود ؛ ٩ — مراقبة الشركات ذوات الامتياز ؛ ١٠ — مخالفات الإعاشة ؛ ١١ — استثمار السكة الحجازية التى هى وقف إسلامى واستعادة إدارة الخط المذكور .

أيضاً بينه وبين الشيخ تاج الدين ، فتعرض لأساليب الحكم ومناهجه فى خطبة ألقاها فى إحدى الحفلات العامة ، أعلن فيها وجهة نظر المعارضة . فعين خلفاً له السيد جميل الألشى فى ٨ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٤٣ ، وبعد أيام قلائل لحق الشيخ تاج الدين بربه ، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً ، تولى بحسبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة ، واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار (مارس) سنة ١٩٤٣ .

وبالرغم من أن الجنرال كاترو صرح فى إعلان الاستقلال أن ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها فى القواعد الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى محترمة مصونة ، فإنه لم يعرف فى هذا العهد شىء من احترام هذه الضمانات ، وظلت الحريات مهددة . واستمرت « فرنسا الحرة » على نسق « حكومة فيشى » أو « حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة » تحكم الناس بالعنف والشدة وتأخذهم بالظنة والتهمة ، ولا تبالى ما تصنع فى سبيل غاياتها وأغراضها .

(حـ) الأوضاع الشرعية

فى أوائل سنة ١٩٤٢ أخذ وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط ، والوزير البريطانى فى سورية ولبنان، يلحان على الجنرال كاترو المندوب العام للجنة الفرنسية ليقوم بإجراء انتخابات حرة فى البلدين . وكان الرأى العام فى مصر والعراق يؤيد ذلك ، فضلا عن الرأى العام الدولى . وقد جرى حديث بين الجنرال كاترو وبين السيد مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء المصرى السابق فى هذا الشأن ، وعده الجنرال مؤتلفاً مع مطالب الوطنيين السوريين ، والكتلة الدستورية فى لبنان .

وحاول الجنرال أن يدفع هذه المطالب بالعمل على إعادة الأوضاع التى كانت قبل الحرب فى سورية ولبنان ، واقترح ذلك على اللجنة الوطنية الفرنسية فلم تتابعه فى خطته ، وكانت الصعوبة خاصة فى وضع لبنان .

واستمرت المناقشات بين الانكليز والفرنسيين فى هذا الأمر ، فكان يعمد

الفرنسيون إلى أساليب التسويف والتأجيل ، ويحتجون بضرورات الحرب ، حتى أن الجنرال دوغول خاطب مرة المستر « كيزى » وزير الدولة بعنف قائلا : ماشأنكم والانتخابات ؟ عليكم أن تهتموا بصد الجنرال رومل الذى أشرف على الاسكندرية ، وكان لهذه الكلمات التى نطق بها زعيم فرنسا الحرة أثر سيء فى الدوائر البريطانية .

ومع ذلك فلم تجد اللجنة الفرنسية مناصاً من الموافقة على إجراء انتخابات حرة فى سورية ولبنان ، وأعلنت ذلك فى قرارها المؤرخ فى ٢٤ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٤٣ ، وعهدت إلى الجنرال كاترو بتنفيذه لدى عودته إلى الشرق .

ولما عاد الجنرال كاترو باشر القيام بمفاوضات عديدة ، أشرك فيها نائبه المسيو « هللو » ، وتذاكر مع بعض زعماء الوطنيين الذين كانوا يسمعونه أحيانا عبارات المجاملة ، بدون أن يطمئن كثيرا إليها ، وقد فكر أن يعيد إلى سورية مجلسها وأوضاعها كما كانت سنة ١٩٣٦ ، وقال فى ذلك :

لم استطع فى سورية أن اتفق مع رئيس الوطنيين هاشم الأتاسى ونجمهم الصاعد شكرى القوتلى ، على أن الرئيس الأتاسى وافق على تأليف حكومة مشتركة ، وعلى دعوة المجلس إلى اجتماع قصير ، وإجراء انتخابات بعد ذلك. وأن تكون العلائق بيننا فى أثناء الحرب وفقاً لشروط معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه رفض أن يسلمنى كتاباً احتفظ به مكتوما يوافق فيه على الشروط التى أعلنت بها استقلال سورية . . . ولا حاجة إلى القول أن هذه التحفظات من قبل الوطنيين يراد بها أنهم لا يودون الارتباط بشىء ، فأصبح كل اتفاق معهم لا ينطوى على غير المحذورات . وتوليت عنهم مراعيا حسن الصلات بهم ، ولعلى قد أخطأت حينئذ فى عدم مجاراتى إياهم فى التحفظات التى أبدوها ، وربما كان ينبغى على أن أقبل مثلها منهم قبل ثمانية عشر شهراً . وهذه نقاط لا يمكن مناقشتها ، ومع ذلك فانى أعتقد أن الأشخاص الذين يعرفون تطرف الوطنيين الشرقيين وإصرارهم على تحقيق جميع مطالبهم ، يرون أنى حينما اتصلت بهاشم الأتاسى ورفاقه فى الحزب ، الذين هم أكثر شبابا ، كان من العبث السعى لربطهم

ببلاد أصابها الوهن كبلادنا . إن تلك الوطنية لا توافق على تسوية إلا فى حالة الضرورة ، وتكن فى صدرها الدخائل المنطوية على الشبهات ، حتى تنتهز فرص الحوادث ، وتتخلى عما وافقت عليه فى ظروف غير ملائمة . وقد عرفت ذلك بريطانيا العظمى الظافرة القوية ، التى لديها وسائل إقناع وضغط إقتصادى حينما عجزت أن تحمل العراق على قبول المعاهدة الأخيرة التى عرضتها عليها ؛ كما أنها لم تستطع أفضل من ذلك فى محاولة الوصول إلى تسوية مع مصر[١].

***

وفى ٢٥ آذار (مارس) أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات : الأول يقضى بإعادة تطبيق الدستور السورى . والثانى ينظم السلطات . والثالث يعين السيد عطا الأيوبى رئيسا للدولة والحكومة . وأرفق هذه القرارات ببيان ذكر فيه أن مجمل الأحكام التى اتخذها ترمى إلى غاية أساسية وهى حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لا تحيز فيها . ولأجل تحقيق ذلك فإنه ينبغى أن لا يكون للحكومة التى تشرف على الانتخابات صبغة سياسية . وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى ، منها العودة إلى الوضع الذى كان سنة ١٩٣٩ ؛ ولو أنه طبقت هذه الطريقة لكانت شرعية ، وكان بمقتضى الأوضاع الدستورية نفسها إرجاع السلطات السابقة التى كانت تتولى الحكم ؛ غير أن الرئيس الأتاسى رأى عندما استشاره فى الأمر ، أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذى قد لا يعبر عن إرادة الشعب .

***

جرت الانتخابات فى جو جديد ؛ وشعر السوريون أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التى تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده ؛ فاختاروا نوابهم ليكونوا أمناء على القيام بمهمة عظيمة ، هى إنشاء أوضاع الدولة الجديدة الاستقلالية ، وإقامة النظم الحرة الديمقراطية وتوجيه الأمة إلى الغايات الرفيعة

---

(١) مذكرات كاترو ، معركة المتوسط ، الفصل الثامن والعشرون ، الفصل السابع والثلاثون

التي تقدس المصلحة العامة وتعزز شعور الدولة وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان ». ولم يقع في البلاد السورية ما يصح أن يسمى بمعركة انتخابية وكان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين بصورة عامة.

وفي ١٧ آب (أغسطس) اجتمع المجلس النيابي وانتخب باجماع الآراء السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية[1]، كما انتخب السيد فارس الخوري رئيساً له، وألف الوزارة الأولى السيد سعد الله الجابري، وتعاقب على رئاستها السادة فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى آخر سنة ١٩٤٦ وهو عام الجلاء.

---

(١) ألقى رئيس الجمهورية على أثر انتخابه خطاباً ضمنه قواعد العهد الوطني الجديد، وقال فيه: نحن نستقبل أمورا مختلفة متعددة، يتوقف النجاح فيها على ثقة الشعب وتأييده واتحاد رجال البلاد وتضامنهم في سبيل الغاية التي نريد إدراكها، والتي نجد فيها رغائبنا القومية الصحيحة كل ما يرضيها ويطمئنها، وإني لا أشك طرفة عين أن الشمس التي طالما ترقبنا إشراقها تدنو إلينا رويدا رويدا. وأن بلادنا التي لم تقصر في بذل أو جهد، ستأخذ مكانها الذي تطمح إليه بين الشعوب. فعلينا أن نعد أنفسنا للعمل العظيم الذي سيكون شعارا لنا في كل يوم يتجدد، وأن نسير في طريق واضحة نيرة نقوم فيها بواجباتنا كما ندافع عن حقوقنا، لأن الواجب هو العنصر الأول للحق، الذي يطالب فيه كل فرد كما تطالب كل أمة. وليس في طاقة شعب صغيرا كان أم كبيرا، أن يعيش في عزلة وانفصال، بعد أن تشابكت في هذا العصر مصالح الشعوب ومنافعها، وامتزجت غاياتها ومقاصدها.

وختم خطابه بهذه الكلمات: لقد لاحت تباشير العهد الجديد في أفق الأمل والرجاء، فلنعمل جميعا على خدمة هذا الوطن الذي نكرمه ونجله، ونحيا في ظلاله وأفيائه، والذي هو ميراثنا المشترك ورمز اتحادنا، وعنوان سلطاننا. ولنعمل جميعا لكل فرد من أبنائه، ولكل جزء من أجزائه حتى يصبح كالعقد النظيم في تماسكه وتناسقه، وحتى تصبح حكومة الشعب التي نرجو تأسيسها على أفضل القواعد بحق للشعب ومن الشعب.

٢ — مراحل الاستقلال الأخيرة

(ا) سورية والجامعة العربية

كانت الجامعة العربية فكرة مبهمة قائمة على خيال سام تحدو إليه ذكرى نهضة العرب العظيمة ، التى قاموا بها قبل ثلاثة عشر قرنا ، فانتشروا فى أقطار الأرض ، واتجهوا نحو الشمال والغرب والشرق ، وبرهنوا على ما يستطيعون صنعه ، وكأنهم دفعوا إلى غاياتهم بعوامل خارقة .

ولما تلقى العرب المحدثون مذاهب الغرب وتتبعوا خطواته ، ثارت فى نفوسهم آراء جديدة ، وكانت مبشرات النهضة عندهم كما هى عند غيرهم ، الآداب والعلوم والفنون والسياسة . فتطوروا أطواراً شتى فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، مدت ظلالها فى أرجاء العالم العربى وتغلغلت فى أقصى طياته ، وقد سبقت بلاد الشام غيرها فى نشر هذه الفكرة السامية ، والسعى لتكوين وجدان قومى يعتمد على حب الوطن الذى هو حب الخير العام للشعب ، ويجدد ذكرى ماض كبير وشعور مستقبل قريب . وظلت بعض الأقطار العربية التى ضاهت الشام فى اقتفاء آثار الحضارة ، والطبع على غرار الأمم المتقدمة ، قليلة العناية بتعزيز الدعوة العربية والعمل لتأييدها . كما ظلت أقطار عربية أخرى مقيمة على تقهقرها غافلة عما يمر بها ، متمسكة بأساليبها ، لا تشتمل نفوس أبنائها إلا على عاطفة قومية غامضة . وقد سايرت فكرة إحياء الدولة العربية مبدأ القوميات ، الذى انتشر أيما انتشار فى القرن التاسع عشر ، وكان من المتوقع أن تعين الحرب العالمية الأولى على تحقيق جزء كبير منه ، فتتألف على الأقل الدولة العربية فى آسيا . ولكن أطماع الدول المستعمرة حالت فى الدرجة الأولى دون إدراك هذه الغاية ، وساعد على ذلك حرص بعض الشعوب العربية على أن تحيا حياتها الخاصة .

على أن محالفات دولية عديدة، ومعاقدات لتوثيق الصلات المختلفة بين دول لا تمت إلى أصول واحدة ولا تنطق بلغة واحدة ، وليس بينها ما بين العرب من منافع متماثلة ، ومصالح متشابكة ، وشرائع متقاربة وحوزة مشتركة لذكريات

حافلة موروثة ، جعلت العرب ، ولا سيما فى الشام والعراق ، يرون أن اتحاد الدول العربية ، ليس ضربا من الأوهام وحلماً من الأحلام ، بل ينبغى أن ينظر إليه كأنه من أساليب السياسة الواقعية التى ينبغى أن تحدد لها المراحل ، وتذلل العقبات وتمهد السبل [1] .

فلما جاءت الحرب العظمى الثانية ، شعر العرب مرة أخرى بأمل يشوبه يأس . ولـكن تطورات الحرب ، وشمولها أقطار الأرض ، وتنافس الدول فيما بينها ، واهتمامها بالشرق الأوسط الذى هو وحدة طبيعية وتقليدية ، ومركز جغرافى عظيم يصل بين قارات عديدة ، ويسيطر على طرق ومواصلات كثيرة وفيه قواعد عسكرية وبحرية وجوية ، ومصادر ثروات ومواد أولية عظيمة ، جعلت الآمال تخطو خطوة جديدة فى سبيل تحقيق الوحدة العربية .

وقد صرح المستر إيدن قبل الاحتلال الفرنسى لسورية ، بأن بلاده تنظر بعين العطف إلى ما قد تقوم به البلاد العربية من تعزيز روابطها الاقتصادية ، حتى أن الجنرال كاترو نفسه تأثر بالشعور العام ، فأشار فى بيانه الأول الذى خاطب به السوريين واللبنانيين ، إلى أن لهم أن يؤلفوا دولة واحدة إذا شاءوا . ولـكن لم يدع أبناء الدولتين يعملون شيئاً لتحقيق ذلك . وفرنسا فى مختلف أدوارها لم يكن همها إلا الحـكم الفرنسى ومصالحه ، وهى تعتقد أن سياسة التفريق والتجزئة أفضل وسيلة لتمـكينه وتثبيته .

وقد استقبل العرب فى مختلف أقطارهم باغتباط كثير ، مباشرة الحكومة المصرية مشاورات الوحدة مع زعماء العرب . وما كادت سورية تنشىء أوضاعها الاستقلالية حتى دعيت لتقوم بنصيبها فى هذه المشاورات ، فتوجهت إليها بكل ما تشتمل عليه نفوس أبنائها من حماسة للفكرة العربية ، وكان معظم زعماء العهد الجديد الذين عرفوا مصر من قبل وشاهدوا هذا الاتجاه فيها أكثر الناس ابتهاجاً . وفى أثناء المباحثات التى جرت فى الإسكندرية أوضح رئيس الوفد السورى السيد سعد الله الجابرى فكرة السوريين ودعوتهم إلى الوحدة العربية الشاملة ، واعتقادهم بالوحدة السورية التى تؤلف بين ربوعها ، على أن تكون دمشق عاصمتها ، والجمهورية نظام الحكم فيها .

---

(١) السياسة الدولية لنجيب الأرمنازى ، الجزء الأول ، ص ١٢٩ — ١٣٧

ولما آن توقيع بروتوكول الجامعة العربية فى الإسكندرية ، واقترح بإطلاق اسم الجامعة على هذه الهيئة الدولية الجديدة ، بذل الوفد السورى جهد طاقته لتكون روابط الدول العربية أشد وثوقاً وأكثر انسجاماً وأمتن عرى ، كما صنع فى اثناء المشاورات الماضية فاقترح أن يكون تأسيسها على قواعد حلف اتحادى وأن تسمى بهذا الاسم ، وصرح بأن سورية لاتقصر فى بذل جزء من سيادتها القومية فى سبيل هذه الغاية وحدها . ولكن معظم ممثلى الدول العربية ، عارضوا بصراحة هذا الاقتراح ، ووافقوا على تسمية الجامعة وتوقيع البروتوكول فى أسسه التى أعدت له[1] .

وقد تلقت المحافل السياسية بشعور متباين إنشاء جامعة الدول العربية وتوقيع ميثاقها . فأيدت بعض الدوائر ارتياحها ، مؤملة أن تعين على انتعاش الأقطار العربية وازدهار ربوعها وتعاونها فى سبيل المحافظة على استقلالها وسيادتها والسهر على مصالحها المشتركة ، وإخضاع العداوات التقليدية لمقتضيات الخير العام ، وتسوية الخلافات القائمة بين بعض البلدان تسوية تلتئم مع مصلحة البلاد العربية جميعها لا مع مصلحة بلد واحد .

---

(١) قدم السيد سعد الله الجابرى رئيس الوفد السورى فى اجتماع ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٣ فى أثناء مشاورات الوحدة العربية مذكرة بسط فيها وجهة النظر السورية فى شأن الوحدة السورية والوحدة العربية فقال : « كنا دائما نطالب بأن يكون لبنان بالنسبة إلى سورية فى وضع طبيعى ، فإما أن تكون الصلات بيننا وبينه قائمة على أسس الاتحاد ، وإما أن نرد إلى سورية الأجزاء التى انتزعت منها ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل ، ولكن الآن وقد أخذ يتخلص من كل نفوذ يعترض سبيله ، ويحول دون ممارسته لخصائص الاستقلال والسيادة وصلاحياتهما ، فإننا رأينا أن ننهج خطة جديدة ، فنقيم الصلات بيننا وبينه على قاعدة التعاون فى تثبيت الاستقلال وتسوية المشكلات التى أحدثها الماضى بالتعاون والاتفاق [وقد اتخذ قرار خاص فى شأن لبنان فى بروتوكول الاسكندرية أيدت فيه الدول العربية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة بعد أن انتهج سياسة استقلالية ، وذلك فى ٧ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٤]

ثم بحثت المذكرة عن الحرص على إزالة التجزئة التى أوجدتها القوة الغالبة والمطامع الدولية والمنافسات السياسية ، حتى يتحقق الاتحاد الذى تنشده سورية ، وتطمس آثار تلك الظلامة التاريخية التى مزقتها وعاقت سيرها ونموها . وانتقلت المذكرة بعد ذلك إلى البحث عن الوحدة العربية ومداها وأداة تحقيقها ، فأكدت رغبة سورية فى إنشاء اتحاد عربى يشمل التعاون السياسى والتعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى . وأنها تؤثر أقوى أداة له وهى الحكومة المركزية ، أو نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف . وأن يضم الاتحاد مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية =

على أن خصوم العرب كانوا يتهكمون على فكرة الجامعة العربية ، ويعتبرون

= واليمن ولبنان وفلسطين وشرق الأردن . أما الأقطار العربية المحمية أو بعض الأقطار في شمال إفريقية ، فلا شك أنه ينبغي أن تمد لها يد المعونة ، وأن تؤازر في رفع مستواها وتكوين وجدانها القومي .

وجاء في المذكرة أن الحرب العظمى الماضية (سنة ١٩١٤) أطلقت البلاد العربية من عقالها ، وحققت آمالا كثيرة لأجزاء منها . وفي هذه الحرب (١٩٣٩) وضعت قضية البلاد العربية مرة ثانية موضع البحث في ظروف أكثر ملاءمة ، فوجهت إليها الأنظار وتحدث كثير من رجال السياسة عن تعاونها السياسي والاقتصادي الذي يتوقع حدوثه ويتوقف القيام به على أبنائها قبل كل أحد . وإذا كانت السياسة الدولية بعد تلك الحرب ، قد حالت دون تحقيق هذه الأمنية العزيزة للأقطار العربية التي انفكت عن الدولة العثمانية ، فعسى أن ينجلي السلم الذي يراد تأسيسه عن بلوغ ما تريده البلاد العربية من تعاون واتفاق وإقامة اتحاد نظامي بينها ، فهي وإن افترقت حينا من الزمن ، فقد أحكمت علائقها وروابطها حقائق الحياة المؤسسة على العوامل الجغرافية والتاريخية والعنصرية واللغوية .

وختمت المذكرة إيضاحها بهذه الكلمات :

« لا يسع الذين يحملون عبء المسئولية في ديار الشام ، إلا أن يعربوا عن شعور بلادهم وأمانيها بالدعوة الصريحة إلى اتحاد البلاد العربية والقيام بكل ما يستطاع في سبيله ، ونحن لا نريد أن نقنع باليسير من مجهودنا ، ولا ن نكتفي بآمال ضعيفة متضائلة ، مقتصرة على حدودنا الصغيرة ، بل نريد أن نشاطر في إنشاء عالم كبير حافل بالآمال الجسام ، التي يحققها الاتحاد ويعززها التعاون ذلك هو العالم العربي ، الذي يسمو مرة أخرى لإعلاء شأنه ، ويتطلع إلى إدراك المنزلة الشريفة التي يساعده على نيلها تاريخه وطبيعة بلاده ، وكثرة سكانه وسعة أرضه المتصلة بعضها ببعض ، ومكانه الذي خصه الله به بين الشرق والغرب » .

وقد ألقى رئيس الوفد السوري السيد سعد الله الجابري أيضاً خطبة في الاجتماع الكبير الذي تكلم فيه رؤساء وفود الدول العربية الذين أموا الاسكندرية في سنة ١٩٤٤ فوقعوا « البروتوكول » وأعدوا العدة للمؤتمر العربي ؛ فأيدت هذه الخطبة ما ورد في مذكرة السنة السابقة ، وأشارت إلى صلات الإخاء الدائم التي لا تنفصم عراها بين الأقطار العربية ، التي يكتفي بعضها في توثيق الروابط بين الأمم ، فكيف بها مجتمعة متراصة .

ومما ورد فيها :

« فالشام التي تحمل إلى هذا الجمع الحافل أمانيها وآمالها لا تزال منذ القدم ، عاملة على خدمة القضية العربية ، قد هيأت نفسها لتقوم بما يتطلب منها المجموع العربي بإيثار واختيار ، فتبذل كل ما تدعى إلى بذله لتحقيق الغاية العظمى التي تسعى وراءها الأقطار العربية لتؤلف وحدة قوية متماسكة في السلم والحرب ، لا يستطيع أي جزء منها أن يعيش بمعزل عن صاحبه ، وإذا كانت هذه الأمنية في مصلحة الدول العربية ، فهي من غير شك في مصلحة سائر الدول التي يهمها أن يسود السلام والأمان ، في بلاد كانت مصدر حكمة وثقافة وركنا من أركان الحضارة . هذه الأمنية التي كانت في الماضي ذات صبغة معنوية أصبحت الآن حاجة ملحة بعد أن رأينا الظروف التي تكتنف العالم ، وشهدنا حاجة الأمم إلى التعاون والتضامن ، كبيرة كانت أم صغيرة ، هذه الأمنية التي تشتمل على مثلها شعوب ودول لا تمت بالروابط التي يمت بها بعضنا إلى بعض ، ولكنها تريد أن تستمد منها زيادة القوة والمنعة ، فإذا كانت لها سبيلا لبلوغ ذلك ، فهي لنا ضرورة من ضرورات الحياة وسبب من أسباب البقاء . =

تحقيقها من الأمور التى هى أقرب للخرافات منها للحقائق ، بسبب ما بين دولها من اختلاف وتنابذ ، ومابين طبقاتها من تنازع وتفاوت ، ويعدون الصورة التى ترسم الدول العربية هيئة متماسكة من الأوهام الخطرة ؛ وعلى كل حال فقد كان الرأى الوسط أن الجامعة العربية تجربة ، وأنها بهذا المعنى تحمل ما فى كل تجربة سياسية من أخطار ومصاعب . وكان لإنشائها مغزى كبير فى الشرق الأوسط لأنها متصلة متقاربة ، تسير جنباً إلى جنب مع قواعد السلامة التى كانت تنشد الشعوب الحصول عليها بعد نهاية الحرب . وهى فوق ذلك تعتمد على عاطفة متغلغلة ، متأصلة فى نفوس أبناء البلاد العربية وتخرجها من حيز الخيال إلى مجال الخطط السياسية العملية ، وإن كانت لا تزال بعيدة عما ينبغى أن تصل إليه فى إدراك رغائبها القومية .

(ب) أزمة لبنان واستلام المصالح المشتركة

جرت مفاوضات بين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية حول استلام المصالح المشتركة واستثمارها ، وقدمت الحكومتان السورية واللبنانية مذكرة إلى المسيو هللو الذى خلف الجنرال كاترو ، فاستمهلهما عشرة أيام ريثما يتسنى له حمل هذه المذكرة إلى الجزائر عاصمة الدولة حينئذ ، وكان الفرنسيون لا ينقطعون عن المساومة فى أمر تسليم هذه المصالح ، عسى توافق سورية ولبنان على عقد المعاهدة التى أصبحت غاية الغايات عند الفرنسيين ، ليجدوا بواسطتها وسيلة للبقاء فى هذه الأقطار .

ولكن المسيو هللو وقع فى خلاف مع الحكومة اللبنانية حول تعديل الدستور اللبنانى وإلغاء التحفظات الفرنسية فيه ؛ فلجأ إلى الخطة المألوفة عند الفرنسيين إذا وقعوا فى مأزق ، وهى اللجوء إلى العنف ، فاعتقل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخورى ورئيس مجلس الوزراء السيد رياض الصلح وبعض الوزراء والنواب ، وعين الأستاذ أميل اده ليقوم بأعباء الحكم .

كان لهذا الحادث وقع عظيم ليس فى العالم العربى وحده ، بل فى الأوساط

= واستمرت الحكومات السورية المتعاقبة ووفودها على هذه الخطة والدعوة إلى تعزيز الجامعة العربية وتوثيق عراها .

الدولية ، ولا سيما الانكليزية والأميركية . فردد المستر تشرشل فى مذكراته والمستر كردل هل سكرتير الدولة هذا القول : « ما لهؤلاء الفرنسيين بينما يستعبدهم العدو إذا بهم يحاولون استعباد غيرهم » . وقد رأى المستر تشرشل أن يعالج الخلاف مع دوغول نفسه ، فطلب إعادة الحرية إلى الرئيس اللبنانى ومؤازريه ، واستئناف أعمالهم كما كانت قبل اعتقالهم ، وكذلك إعادة المجلس كما كان فى شؤونه القانونية والنظامية . وفى حالة عدم تنفيذ هذه الشروط — قال المستر تشرشل — تحتم علينا أن نلغى اعترافنا بلجنة التحرير الفرنسية ، وأن نمنع تسليح الفرنسيين فى أفريقية الشمالية . وأرسل تعليمات إلى الجنرال ولسن ليأخذ أهبته حتى يحتل لبنان ويعيد النظام على أيدى الجنود البريطانيين. وأضاف المستر تشرشل إلى ذلك أن هذه الأحداث أبقت أثراً فى العلائق بيننا وبين فرنسا الحرة والجنرال دوغول ، وكانت نتيجة ما بذل فى غضون سنة من جهود لتوحيد السياسة التى تتبع بروح الرفاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا الحرة باعثة لليأس والأسف[١] .

أما موقف الولايات المتحدة فقد أشار إليه المستر كردل هل فى مذكراته بقوله : إن عمل الفرنسيين فى لبنان سيولد فى العالم شبهات عظيمة حول تصريحات جميع الأمم المتحدة وما فيها من صدق . وأن حكومة الولايات المتحدة لتأبى أن تسمح لنفسها أن تشترك بأية حال فى مثل هذه الأعمال « الارهابية » وقد أنذر الفرنسيين بأن حكومة الولايات المتحدة ستتخذ جميع التدابير التى يقتضيها الموقف إذا لم يعدلوا عن خطتهم ، وهى تؤيد جميع ما تقوم به بريطانيا من مساع بل قد تتجاوزها[٢].

وفى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) قدم وزير الدولة المستر كيزى مذكرة إلى الجنرال كاترو ، وكان معه الجنرال سبيرس ، تصر على تبديل المسيو « هللو » وتنفيذ المطالب التى ذكرها تشرشل ، وحددت الساعة العاشرة من يوم الاثنين

(١) مذكرات تشرشل — الجزء الرابع ، صفحة ١٦٤ — ١٦٥ ، (٢) صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

(٢) مذكرات كردل هل صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

فى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) موعداً نهائياً لإطلاق الرئيس والوزراء . وإذا لم يتم ذلك ، فسيفك اعتقالهم على أيدى الجنود البريطانيين ، وتعلن الأحكام العرفية وتسلم الأمور إلى القيادة العسكرية البريطانية . فأجابهم الجنرال كاترو أن لجنة التحرير الفرنسية قررت استدعاء المسيو هللو ، وأنكر حق البريطانيين فى التدخل فى الأمور الأخرى ، ومع ذلك فقد أبلغ « حكومة الجزائر » ما جرى ، وتبادلا البرقيات حتى استقر فى آخرها الرأى على سائر المطالب . وكانت اللجنة الفرنسية تميل إلى التشدد ، ويدفعها إلى ذلك فريق من اللبنانيين ، بخلاف الجنرال كاترو ، الذى لم يكن يشاركهم فى آرائهم .

وفى ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) زار وزير الخارجية السورية الجنرال كاترو ، وأبلغه تضامن سورية مع لبنان ، وطلب أن تعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحوادث ، حتى تهدأ النفوس التى استولى عليها من القلق ما قد يؤدى إلى نتائج خطيرة ، وقد ذكر الجنرال أنه لم يكن يجهل ما يعنيه هذا التبليغ ، إذ خرجت الحكومة السورية عن تحفظها بعد أن عرفت نبأ الإنذار البريطانى .

وفى الواقع أن الحكومة السورية فوجئت بأحداث لبنان ، فاستمرت على مراقبة الموقف من جميع نواحيه ، ولم ينقطع اتصالها بالبريطانيين .

وقبل حلول موعد الإنذار نحى هللو ، وخلفه شاتنيون ، الذى كان يقوم بوظيفة سكرتير عام ، وأطلق سراح الرؤساء والوزراء والنواب ، وعادت الأوضاع إلى ما كانت قبل الحوادث ، ونال لبنان ما أراد من تعديل دستوره ورفع رايته الجديدة .

***

جرت بعد ذلك مفاوضات فى دمشق حول استلام الحكومتين السورية واللبنانية المصالح المشتركة، التى كانت تمارسها فرنسا باسم الدولتين. وعقد اجتماع فى قصر الرئاسة كان فيه إلى جانب رئيس الجمهورية رئيسا الوزارتين السورية واللبنانية ووزيرا خارجيتهما وماليتهما والجنرال كاترو ومعاونوه . ووقع

المجتمعون ، بعد مذاكرة طويلة ، على البلاغ الآتى بتاريخ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٢ :

تم الاتفاق فى تاريخ هذا اليوم بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بالمهمة وبين ممثلى الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التى تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمهما . وتنتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة منذ أول كانون الثانى (يناير) القادم ، وستكون الأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات موضع اتفاقات خاصة[1] .

---

(١) جرت قبل هذا الاجتماع العام محادثات بين الفرنسيين والسوريين كل على حدة ، وهذه خلاصة ما دار فى الاجتماع الذى عقد فى رئاسة الجمهورية وحضره الجنرال كاترو ومعاونوه ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية السوريون .

ذكر الجنرال كاترو فى مستهل حديثه أن اللجنة الفرنسية كانت ترغب الوصول فى الشؤون السورية إلى حل نهائى عن طريق المعاهدة . ولكن الرئيس أشار فى حديث سابق معه إلى المصاعب التى تعترض الآن عقد معاهدة ، ولذلك فإن اللجنة مع أسفها لعدم التمكن من تحقيق هذه الغاية لا تتشبث برأيها وهى منقادة إلى شعورها العملى ترضى بعقد اتفاقات لتأمين تسيير الأمور .

ثم أخرج قائمة تتعلق بالمصالح المشتركة والصلاحيات التى تمارسها السلطات الفرنسية والقضايا التى تنشأ عن حالة الحرب ، مثل حراسة الأموال الأجنبية والتعتيم والدفاع السلبي الذى تقوم به الإدارات المدنية والمصالح المشتركة التى هى على نوعين منها ما يرجع بعد اتفاق التقسيم لكل دولة على حدة ، ومنها ما يبقى لإدارة المصالح المشتركة .

(أ) ما يتعلق بالدولتين :

١ — مراقبة الشركات ذوات الامتياز ، مياه بيروت ، الكهرباء والترامواى فى بيروت ، المياه والكهرباء والترامواى (حلب) ، الكهرباء والترامواى (دمشق) ، الكهرباء (حمص ، حماة) الفنارات .

٢ — مصلحة البارود والمفرقعات وفى جملتها رخص الصيد ورخص حمل السلاح .

٣ — الدفاع السلبى .

٤ — مراقبة السيارات والكاوتشوك .

٥ — مراقبة المعادن .

(ب) ما يتعلق بإدارة المصالح المشتركة :

١ — المصالح المالية ، وكالة الخزينة ، مصلحة التبغ

٢ — الجمارك .

٣ — المصالح الاقتصادية وتتصل بها شؤون الإعاشة .

٤ — الأشغال العامة .

=

وقال الجنرال كاترو فى مذكراته بعد أن بحث هذا الاتفاق : لقد أصبحت الأزمة منتهية ، ولكن نهايتها كانت أن تخلينا عن كل ما بقى لنا من سلطات انتدابية ، بل إننا اعترفنا ضمناً باستقلال سورية ولبنان .

وقد اتفق السوريون واللبنانيون على تأليف مجلس أعلى للمصالح المشتركة

= ٥ — البرق والبريد — وفيه جزء سورى وجزء لبنانى .

٦ — الآثار وفيها الأذون والرخص بالتحرى والبيع ، والأفضل أن تبقى مشتركة .

٧ — الموظفون .

٨ — المصالح التشريعية والإدارة الدولية لحماية الملكية الأدبية والمالية .

٩ — المحجر الصحى .

١٠ — سكك الحديد وهى ذات علاقة بالشؤون العالمية والمراقبة العسكرية .

١١ — مرفأ بيروت الذى هو كالسكك الحديدية .

١٢ — محكمة الخلافات التى تتألف من فرنسيين وسوريين ولبنانيين .

١٣ — الوقف .

١٤ — المحجر الصحى ، وقضيته دولية تشمل الحدود القائمة من رومانية إلى الحجاز وحماية هذه البلاد من الأوبئة والطواعين . وهو يتعلق بالجيوش والحجاج، وتترتب عليه مسؤولية عظيمة ويحسن بقاؤها مشتركة .

١٥ — الإدارة والتشريع .

أشار الجنرال كاترو إلى الاتفاق السورى اللبنانى ، وما أعطى فيه المجلس الأعلى من صلاحيات تبلغ حد الإفراط ، ولا بد لتحديد ذلك من قوانين تصدر عن المجلس التشريعى ، وعلى كل حال ففى استقلال التشريع عن الإدارة مصلحة وضمان .

ثم ذكر الجنرال مصالح غير التى استعرضنا ذكرها ، منها ما يتعلق فى معرفة الأحوال الجوية (رصد كسارا) والشئون الاجتماعية والاستطلاعات وإدارة الاقتصاد الحربى ومراقبة القطع ، ومصفاة البترول فى طرابلس (التى كانت قد اشتريت من أموال المصالح المشتركة وسدد الفرنسيون قيمتها منهم) ، وحراسة أموال الأعداء ومراقبة المواد المشتعلة ، والمحاكم المختلطة . وتكلم بعد ذلك عن مراقبة الأمن والبدو والحدود والأجانب . وأراد الجنرال أن يقسم مخافر الحدود السورية إلى قسمين : القسم المتعلق بحدود العراق وشرقى الأردن ، والقسم المتعلق بالحدود الشمالية . إذ أن هناك اتفاقا بين تركيا وفرنسا ، وتركيا لم تعترف حتى الآن باستقلال سورية ولبنان . ولذلك فإنه ينبغى أن تكون مخافر الحدود الشمالية بيد الفرنسيين ويشترك فيها مندوبون سوريون بعكس سائر المخافر . ثم بحث عن مراقبة الأجانب ولا سيما الذين تقع عليهم شبهات الجاسوسية ممن يرتادون البلاد ، قال الجنرال : يمكن استلام هذه المصالح حالا ولكن لا بد من الوقت اللازم لتأمين الانتقال ، ويمكن أن يتم فى بدء السنة . وقد اعترض الرئيس والوزراء السوريون على بعض الآراء التى أبداها الجنرال كاترو فى أمر الجيش والحرس السيار والحدود التركية ، ومراقبة البدو والميرة والأمن العام ، والبنك السورى ، وحقوق سوريا وصلاحياتها فى كل ذلك .

وكان موضوع الموظفين يتردد كثيراً على لسان الجنرال كاترو ، وقد شكر الرئيس لموافقته على استبقائهم إلى نهاية الحرب حتى يتيسر نقلهم إلى بلادهم .

يجتمع ستة أشهر فى دمشق وستة أشهر فى بيروت . وانتقلت إليهم تلك الصلاحيات فأصدروا بياناً مشتركاً مع الفرنسيين فى ٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٤ جاء فيه :

عملا بالاتفاق المعقود فى ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٣ مع الجنرال كاترو، مفوض الدولة المكلف بمهمة، جرت بين ممثلى الحكومة الفرنسية وممثلى الحكومتين السورية واللبنانية مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة ، فتم الاتفاق على وضع إدارة كافة هذه الدوائر ، التى انتقلت فعلا إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية، تحت سلطتهما وحدهما . وبعثت وزارة الخارجية السورية بتاريخ اليوم نفسه مذكرة إلى ممثلى الدول العربية والأجنبية وأرفقتها قائمة تتضمن الاتفاقات التى عقدت بين الجانبين السورى والفرنسى ، والتى بموجبها استلمت حكومة سورية عملياً وبصورة نهائية جميع الصلاحيات التى كانت تمارسها باسمها السلطات الفرنسية وقالت : تنتهى بهذا الاستلام العملى مرحلة المفاوضات التى بدأت بتوقيع اتفاق ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٤٣ بين الجانب السورى واللبنانى من ناحية والفرنسى ممثلا بشخص الجنرال كاترو من ناحية ثانية ، فاستكملت بذلك سورية أسباب استقلالها وأصبحت سيادتها على أراضيها أمراً حقيقياً .

وبعد حوادث العدوان رفضت الحكومة السورية كل اتصال بالفرنسيين ، وجاء الكونت استروروغ يحمل مقترحات جديدة تتعلق بتسليم القطع الخاصة وانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية معاً ، فلم يستطع مفاوضة دمشق وإنما استطاع أن يبحث مع اللبنانيين .

وكان الفرنسيون يحتفظون بالقطع الخاصة لغايتين : الأولى أن تكون القوة باقية فى يدهم ، والثانية أن يتخذوها سلاح مساومة للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية ، فلما تنازلوا عنها ، جاء هذا التنازل بعد فوات الزمن . على أنهم لو قاموا بهذا العمل من قبل لما كان من المنتظر أن يؤثر تأثيراً أساسياً فى خطة الحكومة السورية ، التى كانت مصممة على أن لا تعقد معاهدة

مع الفرنسيين ، أو تعترف لهم بأى وضع ممتاز ، وهو ما كانوا يسعون لتحقيقه(١) .

بقيت ناحية خطيرة وهى تتعلق بالنقد الذى كان يصدره البنك السورى وما يتصل بذلك عن شؤون مالية بين فرنسا وسورية ، وقد جرت فى شأنها مفاوضات فى باريس سنة ١٩٤٧ ، اتخذت سورية فيها خطة أقرب إلى استقلال

---

(١) تذاكرات الحكومة السورية مع الجنرال بينه المندوب الفرنسى العام الجديد من ناحية ومع الجنرال هولمز والجنرال سبيرس ومستشاره السياسى المستر لاسلس فى موضوع الجيش السورى ، وقد اقترح البريطانيون صيغة جاء فيها بأن الحكومة السورية راغبة فى أن تشاطر بالمجهود الحربى إلى جانب الأمم الحليفة وهى تضع جيشها تحت تصرف هذه الأمم إلى أن تنتهى الحرب ، وذلك بعد استشارة القائد الأعلى فى الشرق الأوسط بصفة كونه قائدا عاما لقوى الأمم المتحدة ، وكذلك فهى توافق على وضع جيشها تحت القيادة المحلية فى الشرق مدة الحرب (المنوطة بالفرنسيين) . وكان هناك محذوران . المحذور الأول فى موقف الجنود السورية إذا انتهت المعارك فى الغرب ، وظلت فى الشرق الأوسط . والمحذور الثانى إذا أصر السوريون على أن يرجع لهم تنظيم جيشهم وإنشاء قيادة سورية ، لا ترتبط بالقيادة الفرنسية . وهذه الخطة ربما كانت تؤدى إلى الاصطدام مع القيادة العليا البريطانية ، التى كانت ترفض كل تغيير فى القيادة ، وتؤيد فى هذا الشأن رأى الجنرال (بينه) . وذكر الجنرال سبيرس أنه لابد من الزمن لتكوين أركان الحرب وإعداد المصالح العسكرية الكثيرة ، ولم يكن الجيش التاسع البريطاني يوافق على أن يكون إلى جانب أركان الحرب الفرنسى أركان حرب سورى ، فى تلك الظروف العسكرية ، وأصر الجنرال سبيرس على لزوم تجنب البحث فى إلغاء القيادة المحلية الفرنسية قائلا بأن جوهر الأمر أن يكون لسورية جيش عند انتهاء الحرب .

وكان هنالك مشروع مقدم من الفرنسيين ، ومشروع آخر من الحكومة السورية يرمى إلى التخلص من القيادة الفرنسية .

وقد بحث الجنرال هولمز من المشروع الفرنسى الذى يذكر بأن الفرنسيين يؤازرون سورية فى تأليف جيشها وتأمين المصالح اللازمة له وتأليف قوة مفيدة ، وأوضح وجهة النظر الانكليزية التى توافق على تحويل الصلاحيات العسكرية إلى السوريين عندما تكون مصادر قواهم كافية ، وتكون الوسائل السورية واللبنانية لتعزيز الجيش وتجهيزه وتعليمه وبقائه متوفرة ، وهذا يتوقف على التطور التدريجى فى مدة أشهر ، وعلى ما يستطيع السوريون تقديمه من البراهين على قدرتهم وطاقتهم . ولذلك فإنه يقتضى الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية ، إذ ليس لدى السوريين فنيون وأصحاب اختصاص ، وهم بحاجة إلى هؤلاء أكثر من حاجتهم إلى المؤن والذخائر والآلات الميكانيكية ومختلف المواد . وأكد البريطانيون فى الختام أن موقفهم يكون موقف الرضى عن كل اتفاق يتم بين السوريين والفرنسيين ، ولكن على أن لا يصيب القوى والمعدات أى خلل .

وقد ورد فى المشروع الفرنسى ذكر لجنة فرنسية ، فرأى الجنرال سبيرس فى ذلك ما يؤدى إلى وجود قيادتين ، كما أن اللجنة ستنقلب إلى بعثة ، وقد يملأ حينئذ الجيش بالقادمين من إفريقية الشمالية .

نقدها وتصفية علاقاتها المالية مع فرنسا ، وسلكت الحكومة اللبنانية خطة اتفاق أخرى مع الفرنسيين .

وكانت سورية قد وعدت فى تصريح بريطانيا وفرنسا الحرة أن تدخل فى نظام الاسترليني سنة ١٩٤١ ، ومع ذلك فقد عقد اتفاق بين الإنكليز والفرنسيين سنة ١٩٤٤ أصبحت فيه سورية تابعة لما يسمى منطقة الفرنك ، وأصبحت الليرة السورية تعادل ٦٥و٢٢ فرنكا . والليرة الإنكليزية ٧٨٣ قرشاً سوريا ، مع ضمانة كل تعديل يطرأ فى المستقبل على سعر الفرنك .

(ح) مساع سياسية

كانت حكومة فرنسا الحرة تطلب من الدول أن تعترف باستقلال سورية كما ذكرنا ، ولكنها تشترط أن يكون هذا الاعتراف مقيداً بالتحفظات التى أبداها الجنرال كاترو عندما أعلن استقلال سوريا ولبنان فى شهرى ايلول (سبتمبر) وتشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤١ ، وتتلخص هذه التحفظات بما يلى :

١ — المحافظة على التعهدات الدولية التى أبرمتها فرنسا باسم سورية والتى تحل محلها فى المستقبل معاهدة تعقد بينها وبين فرنسا .

٢ — السلطات الخاصة التى تتمتع بها الجهات الفرنسية فى الشرق بسبب الحرب .

وهكذا كان طلب الحكومة الفرنسية من الولايات المتحدة لكى تعترف باستقلال سورية ولبنان ضمن هذه الشروط .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية فى ١٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٢ مذكرة إلى الولايات المتحدة طالبة فيها أن يعترف بالوضع الراجح لفرنسا فى دولتى الشرق ، ومبينة أنها لا تعارض فى عقد معاهدة إذا كانت ترمى إلى تحديد علائق الفريقين ، وتحقق رغائب الأهلين فيها . فأجابتها الولايات المتحدة فى ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) أنها لم تكن من الفرقاء الموقعين ، وهى على غير استعداد بأن تعترف لفرنسا بوضع راجح ومميز فى سورية

ولبنان ، وأضاف الأميركيون إلى ذلك أنهم على اتفاق مع البريطانيين فيما إذا قرر الفرنسيون من ناحية والسوريون واللبنانيون من ناحية ثانية أن يدخلوا بمفاوضات حرة مرغوبة تكون فيها مصالح الأهلين مصونة ومصالح الولايات المتحدة أيضاً .

وكان فى بيروت ممثلون اميركيون يتمتعون بصفات دبلوماسية مختلفة ، يستمعون إلى شكاوى البريطانيين من الفرنسيين والفرنسيين من البريطانيين . وقد أبلغ مرة الجنرال دوغول القنصل العام الاميركى بصراحة أنه لا يتأخر عن مناضلة البريطانيين إذا ظلت تصرفات الجنرال سبيرس وتدخلاته على ما هى عليه . كما أنه عند ما قدم الزعيم الجمهورى الأميركى (ويندل ويلكى) تحدث إليه شاكياً من أعمال الحكومة البريطانية ونقضها للاتفاق الذى عقده مع (ليتلتون) . وذكر المستر (كوردل هل) سكرتير الدولة أنه أبلغ سفير الولايات المتحدة فى لندن (واينت) ليدرس الأمر مع (ايدن) ، إذ أن حكومته لا تستطيع أن تؤيد تأييداً مطلقاً خطة بريطانيا ولا خطة فرنسا ، كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير مكترثة لنزاع يكون من شأنه تأثير على المجهود الحربى ، وعلى كل حال ففى رأى الولايات المتحدة أن إدعاء دوغول أن دول المشرق قد لا تكون مستعدة للاستقلال قبل مرور سنين ، لم يكن متفقاً مع التصريحات الفرنسية — البريطانية التى أعلنها الفريقان قبيل احتلال سورية لغايات بث الدعوة بين العرب ، وذكر فيها أن الحلفاء يحملون الاستقلال إلى تلك الربوع ، أو مع ما أعلنه الجنرال كاترو فيما بعد من أن استقلال الدولتين بدأ فى نموه . على أن سكرتير الدولة الاميركية يرى أن الجنرال سبيرس على ما يظهر قد تجاوز الصلاحيات التى يتمتع بها ممثل أجنبى .

***

وفى آب (أغسطس) سنة ١٩٤٤ قررت الولايات المتحدة الاعتراف باستقلال سورية ولبنان ، وأبلغت الدولتين ذلك فى ٧ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٤ ، اعترافاً غير مشروط ولا مقيد مع تبادل التمثيل السياسى .

وقد أرسل سكرتير الدولة فى ١٩ من الشهر نفسه إلى الوزير (جورج واذوورث) قائلا : أنه واثق بأن الشعبين السورى واللبنانى سينالان حظاً وافراً من التعاون فى السلام الدولى والتقدم الذى أطل على العالم ؛ وأشار إلى أن فرنسا استمرت تطالب بالوضع الخاص فأجابتها الولايات المتحدة فى ٥ تشرين الأول (أكتوبر) بأن الحكومة الاميركية لا تستطيع أن توافق على أن يكون لفرنسا أو للمواطنين الفرنسيين حقوق وامتيازات مفضلة فى سورية ولبنان المستقلتين ، وأبلغت وزيرها فى هاتين الدولتين ذلك ، وأضافت إليه أنه ينبغى أن يؤخذ من فرنسا تعهد واضح صريح باحترام استقلال سورية ولبنان قبل انسحاب الجيوش البريطانية .

ثم أشار وزير الدولة إلى المراحل الطويلة والمضطربة التى طوتها سوريا فى سبيل الاستقلال ، وبحث فى مذكراته عن جامعة الدول العربية ، وحاجة هذه الدول إلى أن تتقوى وتتعزز من الوجوه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، حتى تتمتع هذه الناحية التاريخية من العالم بالاستقرار والاتحاد والنمو[1] .

---

(١) مذكرات كردل هل صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

ومن المفيد أن ننقل المذكرة التى أشار إليها سكرتير الولايات المتحدة وبعثت بها حكومته جوابا إلى فرنسا وقد جاء فيها : « هناك عاملان أساسيان أثرا فى موقف الولايات المتحدة من سورية ولبنان منذ حوادث عام ١٩٤١

١ — العطف الذى أعربت عنه أميركا مراراً على أمانى السوريين واللبنانيين فى التمتع بالاستقلال التام والسيادة الذين كانا منتظرين منذ أوجدت الانتدابات من نوع (آ) .

٢ — سياسة الحكومة الأميركية المستقرة التى تقضى بأن لا تعترف باستقلال دولة ما ، مالم تكن حكومة تلك الدولة مسيطرة على الجهاز الحكومى فى بلادها ، وحائزة على رضا الشعب ، دون أن توجد معارضة ذات بال لسلطتها ، وقادرة على القيام بالتعهدات والتبعات الملقاة على عاتقها كدولة ذات سيادة. لهذه الأسباب لم تجب حكومة الولايات المتحدة الطلب الذى تقدمت به السلطات الفرنسية على أثر إعلان الاستقلال من قبل الجنرال كاترو سنة ١٩٤١ والقاضى بأن تعترف الحكومة الأميركية بسورية ولبنان اعترافاً تاما . وإن كانت أعربت عن سرورها واعترافها بتلك الخطوة نحو الاستقلال حيث أسست مفوضيتين لها فى بيروت ودمشق ، واعتمدت لدى الحكومتين ممثلا برتبة معتمد سياسى وهى رتبة تستعمل عادة فى الدول ذات الاستقلال الناقص . وقد تابعت الحكومة الأميركية بعد ذلك تطورات الحالة فى دول الشرق بدقة واهتمام ورحبت بالاتفاق الذى عقده الجنرال كاترو مع الحكومتين المحليتين فى (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٤٣ ، كما =

وفضلا عن موقف الاميركيين المتحفظ فى أمر الاتفاق بين فرنسا

= راقبت برضاء تام انتقال الصلاحيات الحكومية الهامة التى كانت تمارسها السلطات الفرنسية إلى الحكومتين المحليتين . وكما بلغ المندوب الفرنسى فى واشنطن مؤخرا ، فإن الحكومة الأميركية قد قنعت بأن الحكومتين السورية واللبنانية يمكن اعتبارهما الآن مستقلتين بالفعل ، ولهذا فهى عازمة على الاعتراف بهما اعترافا تاما باعتماد مندوب فوق العادة ووزير مفوض فى بيروت ودمشق .

فيتضح مما تقدم أن علائق الحكومة الأميركية بسورية ولبنان كانت تساير واقع الحال . وفى رأيها أن الصلاحيات العسكرية التى تمارسها السلطات الفرنسية والبريطانية بسبب الحرب فى سورية ولبنان لا يمكن أن تعتبر متناقضة مع استقلال البلدين أو منقصة لهذا الاستقلال ، لأن الحكومتين المحليتين قد وافقتا على هذه الصلاحيات بملء إرادتهما ورغبتهما وأكدتا ذلك باستمرار .

وأما الوضع الحقوقى المركب ، الذى هو ناشىء عن مركز عصبة الأمم ومركز فرنسا المستند إليها والقيمة الحقوقية لإعلان الاستقلال نفسه ، كل ذلك فهو فى رأى الحكومة الأميركية كما سبق وأوضحته للجنة التحرير الوطنية فى الجزائر فى تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ ، لا يؤدى إلى نتائج عملية لأنه من قبل الجدل العلمى النظرى فى أمور فنية حقوقية . أما الاتفاقات التى ستعقد بين فرنسا والحكومتين المحليتين فإن أمرها عائد إلى فرنسا والجمهوريتين ، ولا يمكن أن يؤثر فى علائق هاتين الجمهوريتين مع الدول الأخرى ذات السيادة . والولايات المتحدة بالطبع لا تستطيع أن تعارض فى عقد اتفاقات تحدد العلائق بين فرنسا وسورية ولبنان ، إذا تمت بإرادة الطرفين التامة والمستقلة ، شريطة ألا تنتج تلك الاتفاقات أى تعد على حقوق الآخرين ومصالحهم . ولا بد من التذكير هنا بأن فرنسا قبلت من زمن بعيد المبدأ العام الذى يقضى بأن تتمتع جميع الأمم بمعاملة مماثلة حقوقيا وواقعيا . وقد قبلت فرنسا هذا المبدأ حتى فى البلاد المنتدب عليها وضمنت مصالح الولايات المتحدة ورعاياها فى سورية ولبنان بمعاهدة ١٩٢٤ والاتفاقات المتصلة بها . ولهذا فلا تستطيع الولايات المتحدة أن توافق بأن تكون لفرنسا وللفرنسيين حقوق مميزة أو امتيازات خاصة فى دولتى سورية ولبنان المستقلتين .

ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة تعترف بكل سرور بصلات الصداقة السائدة منذ القديم بين فرنسة ودول الشرق ولا سيما لبنان . ولقد تألمت الحكومة الاميركية كثيراً حين رأت الخطر يحدق بهذه الصلات بسبب أزمة تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ فى لبنان ، وهى تأمل بإخلاص أن تستمر الصداقة الوثيقة وحسن النية المتبادلة اللذين سادا حتى الآن بين الشعب الفرنسى والشعب السورى واللبنانى ، فيكون لها الفضل الأول فى تسيير علائق الطرفين المستقبلة » .

وقد أرسل وزير الولايات المتحدة المفوض (جورج واذوورث) فى ١١ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٤٤ كتابا إلى وزير الخارجية السورية ، أشار فيه إلى المذكرة التى وجهها بتاريخ ٢٢ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٤ إلى المستر (كوردل هل) وزير الدولة الأميركية ، وأبلغه بناء على تعليمات حكومته أنها تنظر مسألة احتمال إجراء المفاوضة لعقد معاهدة بين سورية والدول الأخرى ، كأمر خاص بسورية ويعود تقديره إلى الحكومة السورية نفسها ضمن حدود تعهداتها الدولية والتبعات الملقاة على عاتقها .

ثم قال : « ليس فى نية الولايات المتحدة أن تؤثر فيما ترى الحكومة السورية اتخاذه من المقررات فى هذا الخصوص ، وإن كانت بالطبع لا تعارض فى عقد أى اتفاق بين سورية وفرنسا لتحديد العلائق بينهما ، إذا تم بإرادة الطرفين المطلقة والمستقلة ، وإذا حوى ضمانات كافية لحفظ مصالح الرعايا الأميركيين.

=

وسورية ، فإن موقف بريطانيا الذى كان يعلن مظاهرته لهذا الاتفاق لم يكن فيه مرضاة للفرنسيين . ولم يستطع البريطانيون أن يبددوا الأوهام التى يشعر بها هؤلاء ، ولا الاعتقاد بأن هنالك مؤامرات للنيل منهم ، حتى أنه قال لى مرة أحد كبار موظفى وزارة الخارجية فى أثناء الأزمة فى سورية ، وكنا نتذاكر فى أمور الخلاف بين فرنسا وانكلترا على الخطة التى يجب اتباعها : نحن على اتفاق تام مع فرنسا فى السياسة الغربية ، ولكن متى انتقلنا إلى شؤون المشرق ذر قرن الخلاف ورفعت الشكوك والأوهام رأسها ، وهو مالا نستطيع التغلب عليه ، وإن كنا نبذل جهدنا فى سبيله .

وكتبت جريدة الأوبزرفر فى ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٥ قائلة : — « يخشى بعض السياسيين الذين زاروا فرنسا فى الفترة الأخيرة ، أن لا تكون الأزمة القائمة أزمة بين حكومتين ، إذ هى متجهة لتصبح أزمة بين أمتين ، ويفقد الشعب البريطانى تدريجياً فى فرنسا ماكان يتمتع به من الإعجاب والثقة والعطف . ومع أن الأسباب لفقدان الثقة كثيرة ، فالسبب الأول هو اعتقاد الفرنسيين ، حكومة وشعباً ، أن الأنانية البريطانية ترغب فى أن تزيل كل أثر لفرنسا فى المشرق وأن تحل محلها ، وليس هنالك فرنسى واحد يعتقد أن سورية ولبنان سيتمتعان باستقلال تام ناجز ، بعد الأزمة الأخيرة . وأنهما سيسيطران على أنابيب البترول والمطارات والمراكز الاستراتيجية بدون أن تكون لها علاقة بدولة أجنبية ، ولكن عوضاً عن أن تكون فرنسا فإنها تصبح بريطانيا .

وقد اجتمعت فى لندن بالمسيو شوفيل السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية ، فذكر لى شيئاً من هذا القبيل وقال إن فرنسا مستعدة للجلاء عن سورية ، ولكنها لا ترضى أبداً أن تحل محلها دولة أخرى ؛ ولم يسم هذه الدولة ولكنه كان يقصد بريطانيا ، فأجبته قائلا : بأننا لانرمى إلى التخلص من سلطان ، حتى ندخل فى ظل سلطان آخر .

= ويسرنى أن أؤكد لكم أن حكومتى تقدر شعور الود والثقة الذى حملكم على مراسلتها فى هذا الموضوع كما تقدر ماتفضلتم من تأكيده فى برقيتكم ، عن عزم الحكومة السورية على القيام بتعهداتها الداخلية والدولية على أكمل وجه » .

على أنه جرت مفاوضات كثيرة وتبودلت مذكرات عديدة بين الحكومة السورية والحكومة البريطانية حول الاتفاق الذى عقدته هذه الدولة مع فرنسا الحرة، وكانت الحكومة السورية تصر بأنها لا تريد أن تعترف لفرنسا بأى مركز استثنائى ولا أن تعقد معها أى عهد. وأبلغ رئيس الجمهورية ذلك بصراحة إلى الوزير البريطانى حينما حمل إليه وإلى الحكومة السورية تبليغاً شفويا يتعلق بفتح باب المفاوضات. وكان مندوب فرنسا العام قد حمل إلى الحكومة السورية نبأ اجتماع عقده أخيراً المستر إيدن والمسيو مسيغلى ومذكراتهما فى هذا الموضوع. فكتب رئيس الجمهورية كتابا إلى المستر تشرشل، وصف فيه وضع سورية وتمتعها بالاستقلال الكامل، القائم على حكم دستورى ديموقراطى، اعترفت به الولايات المتحدة وروسيا والدول العربية كما اعترفت به بريطانيا من قبل، واستلمت من فرنسا المصالح المشتركة، وبادلها كثير من الدول التمثيل السياسى، فحقوق سورية إذن تناقض المساعى التى ترمى إلى عقد معاهدة مع فرنسا، وهى فى الوقت نفسه لا تحقق أغراض السلم فى الشرق الأوسط. وأرسل وزير الخارجية السورية أيضاً رسالة بهذا المعنى إلى المستر إيدن.

وبعثت بعد ذلك وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض فى سورية الجنرال سيبرس ببرقية، أرسلتها أيضاً إلى كثير من مندوبيها فى الأقطار، التى لها علاقة فى الأمر من عربية وأجنبية ؛ وقد جاء فيها أنه من الأمور الضرورية التى لا مفر منها أن تعقد معاهدة بين الدولة المنتدبة والبلاد التى كانت تحت الانتداب، لتوضيح العلائق المستقبلة بين الفريقين، وذلك عندما ينتهى الانتداب وتنال البلاد المنتدبة عليها استقلالها التام من جميع الوجوه، ولهذا فإن إنهاء الانتداب بمعاهدة كان من الأمور التى أعدت لها العدة عندما وعدت سورية باستقلالها سنة ١٩٤١، وإذا كان عقد معاهدة فى ذلك الحين لا يتجاوز حيز النظريات، لأنه لم يكن فى فرنسا حكومة تستطيع عقد معاهدة، فأما الآن وقد حررت فرنسة فإن الوضع سيتغير عما قريب، ويسر الحكومة البريطانية أن ترى بلاد الشرق تحقق استقلالها النهائى بصورة رسمية، لا سيما لأن هذه الحكومة تعطف دائماً على ذلك الاستقلال وتؤيده.

وليست القضية قضية شكلية بل إن السلطات الفرنسية فى المشرق مازالت بفضل الانتداب حائزة على أسباب حقوقية تجعلها تمارس صلاحيات متنوعة، تعاونها فى كثير منها، أو تشترك فيها، السلطات البريطانية لأسباب حربية.

ثم أشارت البرقية المرسلة إلى الصلاحيات التى سلمتها فرنسا إلى سورية، وذكرت أن بريطانيا كانت أول دولة كبرى أجنبية تعترف بسورية مع لجنة التحرير الفرنسية، وتعتمد لديها ممثلا سياسياً. إلا أن هنالك أموراً مختلفة مازالت تستلزم التسوية، ولا يمكن أن يبت بها إلا بمعاهدة، أو اتفاق رسمى آخر مع فرنسة، وليس من مصلحة سورية الحقيقية أن تترك هذه القضايا معلقة. وقد شعرت الحكومة البريطانية بأن واجبها كصديقة، أن تعرب للحكومة السورية عن رأيها هذا، وهى ترى أن تطلبوا من وزير الخارجية ورئيس الجمهورية بأن يفكروا فى هذا الموضوع تفكيراً مستقلا مستمدا من مصلحة بلادهما الحقيقية.

وجاء فى البرقية بعد ذلك، أن الحكومة البريطانية لا ترغب أن تفرض سلفا ما يجب أن تتضمنه المعاهدة والاتفاقات أو ما لا تتضمنه، لأن هذا الأمر يجب أن يبت فيه المتفاوضون السوريون والفرنسيون.

وأشارت أخيرا إلى موقف بريطانيا من المصالح الفرنسية، وأنه يظل طبقاً لما تعهدت فيه فى اتفاق ليتلتون — دوغول سنة ١٩٤١. وقد طلب وزير الخارجية إلى الممثل البريطانى أن يوضح للحكومة السورية أنه ليس هنالك أى اتفاق سرى تشمل أحكامه دول المشرق، كما أشار رئيس الجمهورية فى الكتاب الموجه للمستر تشرشل، لأن سياسة الحكومة البريطانية قد أعلنت بصراحة فى مناسبات عديدة.

وفى ذيل لهذه البرقية طلب وزير الخارجية البريطانية من الوزير المفوض أن يؤكد شفوياً النقطتين التاليتين عند تسليم جوابه لوزير الخارجية السورية:

١ — لا تحاول حكومة صاحب الجلالة أن تفرض على الحكومة السورية شكلا معيناً للعمل أو شروطاً خاصة، ولا ندرى لماذا توصلت إلى هذا الاستنتاج من مراجعتكم التى قمتم بها بطلب منا.

٢ — ومع ذلك فقد يكون من المؤسف أن لا تستفيد الحكومة السورية من هذه الفرصة الملائمة ، لكى تقيم علائقها على أساس ثابت ونهائى . فإن الوقت الحاضر يساعد بريطانيا كل المساعدة لتبذل نفوذها لمعونة سورية ، ولا ينتظر أن تستمر الظروف الحاضرة إلى ما لا نهاية له ، وإن كنا بالطبع لا نفكر أبداً ولا بحال من الأحوال فى الرجوع عن تأييدنا لاستقلال سورية ، ونود أن تنظر الحكومة السورية بدقة إلى هذه الناحية من الموضوع لصيانة مصالحها .

هذه الفقرات الطوال التى نقلناها من الرسالة البرقية التى بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية توضح نواحى كثيرة من الأساليب التى كانت تتبعها بريطانيا فى محاولاتها للتوفيق بين السوريين والفرنسيين .

أما الوزير المفوض البريطانى الجنرال سبيرس فقد كان بحث مع رئيس الجمهورية السورية وأعضاء الوزارة السورية هذه الأمور قبل تبادل البرقيات والرسائل وأعرب عن حرص حكومته على دوام علاقاتها الحسنة مع فرنسا ، تلك العلاقات التى تقضى بها ضرورات الحرب المشتركة وتستلزم بأن يتم التفاهم بين فرنسا وسورية بما فيه فائدة مشتركة للجميع .

* * *

وكان رئيس الجمهورية لا يبرح هو وحكومته يبذلان المساعى الدبلوماسية لإيضاح وجهة نظر سورية التى تمسكت بها فى عدم الاعتراف لفرنسا برجحان سياسى واقتصادى أو ثقافى أو عقد معاهدة معها . وبعث الرئيس برسائل عديدة إلى الرئيس روزفلت وإلى المارشال ستالين فضلا عن المستر تشرشل لتأييد ذلك .

ونذكر فى ختام هذا البحث أن اعتراف روسيا باستقلال سورية سبق الولايات المتحدة ، وقد تبادل وزير خارجية سورية ووزير خارجية الاتحاد السوفيتى برقيات الاعتراف التى تنص على تبادل التمثيل السياسى . على أنه استوقف نظرى ما اطلعت عليه فى مذكرات المستر تشرشل أن ستالين ذكر فى حديث له مع إيدن فى ١٦ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٢ ، رأيه فى احتمال منح تركيا بعض الأجزاء فى سورية

الشمالية[١]. ولا أدرى ما هى دواعى هذه الفكرة عند ساسة الروس ؟ وما هى غايتهم من توسيع حدود تركيا ؟ وهل كان ذلك بغية استمالتهم ليقاتلوا فى صفوف الحلفاء ، أو يتجنبوا الوقوف فى صف دول المحور ؟ لقد أشار فى حديثه معى إلى ذلك أحد رؤساء الدبلوماسية التركية وكان سفيراً فى موسكو ، فقال لى : إنه أبلغ ساسة الروس أن تركيا لا ترغب مطلقاً ذلك ، وهى قانعة بالأراضى التى استقر عليه حكمها .

(ى) — المعركة النهائية :

أشرف النضال الذى استمر زهاء خمسة وعشرين عاماً على نهايته ، أو على بلوغ ذروته ، فى الأشهر الأولى لسنة ١٩٤٥ . أما سورية فقد تعزز جانبها بالاعترافات المتوالية باستقلالها ، وبممارستها فعلا جميع الصلاحيات التى تتعلق بسيادتها الداخلية والخارجية . وبقى عليها أن تصبح عضواً فى أسرة الأمم ، فقد عقد مؤتمر « دمبرتن أوكس » بين ٢٠ آب (أغسطس) و ٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٤ ، وحضره مندوبون عن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى والصين ، واتخذوا قراراً بإنشاء هيئة عالمية تعمل على توثيق عرى التعاون بين الدول المحبة للسلام وإدارة شئون العالم بعد الحرب .

وفى مؤتمر يالطة الذى اجتمع فيه الرؤساء الثلاثة : روزفلت ، تشرشل ، ستالين ، مدة ثلاثة أيام ، وانتهى فى ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٥ لتسوية الأمور الأخيرة المتعلقة بالحرب فى أوربا وآسيا ، وإعداد ميثاق الأمم المتحدة ، تقرر دعوة الحكومات التى حاربت دول المحور إلى مؤتمر يعقد فى « سان فرنسيسكو » فى ٢٥ نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٥ ، لوضع الأسس اللازمة للميثاق وتقرير قواعده .

وقد اشترط على الدول التى تريد أن تنتمى إلى الأمم المتحدة أن لا تتأخر فى إعلان الحرب على دول المحور عن أول آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ ،

---

(١) الجزء الثالث ، صفحة ٥٨٥

فأسرعت الدول التى لم تشترك بعد فى الحرب إلى إعلانه . وكذلك صنعت سوريه فى يوم ٢٦ شباط (فبراير) من السنة المذكورة .

إن الحرب كانت على وشك الانقضاء فى الغرب ولم يكن هذا الإعلان إلا شكليا . غير أن اليابان كان من المنتظر أن تقاوم طويلا ، ولا بد حينئذ من استمرار المجهود الحربى للدول المتحالفة ، ولكنها بعد أن سلمت ألمانيا وأصبحت وحدها فى معترك القتال واشتدت عليها وطأة الحرب ، وأوقعت فيها الرعب والزعر القنبلتان الذريتان اللتان فتكتا فيها فتكاً ذريعاً ، لم تجد مناصاً من التسليم بدون قيد أو شرط بعد أن حاولت التخلص من ذلك ، وقد نالت روسيا بهذا التسليم مغانم كثيرة بعد أن اشتركت فى محاربة اليابان اشتراكاً اسمياً فى أيام قلائل . وأعرب ستالين عن شعور بلاده بلهجة جديرة بالوطنيين المتطرفين لا الشيوعيين الدوليين بأن الجيل الذى نشأ فيه كان ينتظر هذه الساعة — ساعة الانتقام من اليابان — ٤٠ عاماً .

وفى ٢٥ آذار (مارس) وجهت الولايات المتحدة اصالة عن نفسها ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفييتى والصين دعوة إلى الدول المحاربة فى صف الحلفاء لحضور مؤتمر سان فرنسيسكو ، ولم تدع سورية ولبنان إليه فقامت الحكومتان بالمساعى الدبلوماسية التى يقتضيها الموقف وأرسلتا المذكرات السياسية التى تصف ماقدمناه من جهود ، وما قامت به بلادهما فى نصرة الحلفاء وما يتصل بذلك من الأسباب التى تجعلهما جامعتين لشروط الاشتراك فى ذلك المؤتمر .

وكان استثناء سورية ولبنان موضع استنكار واستغراب . وقد لقيت المساعى التى بذلتها الدولتان فى العواصم الكبرى تأييداً سياسياً من طبقات مختلفة ، فضلا عن مؤازرة الدول العربية نفسها التى اشتركت فى الحرب فى ساعة متأخرة ودعيت إلى المؤتمر . وقد استرعى نظرى أن السر الكسندر كادوغان وكيل وزير الخارجية البريطانية الدائم قال لى وللأستاذ كميل شمعون الذى كان حينئذ وزيراً مفوضاً لبلاده فى لندن وكنا نبحث معه هذا الموضوع ، ونشير إلى مابين بريطانيا وبين هذين البلدين من روابط ، أن البرتغال التى بينها وبين انكلترة

تحالف يعود إلى مئات السنين لم تدع كذلك ، ولكن أسباب عدم دعوة البرتغال التى ذكرها السياسى البريطانى ، ليست بالأسباب التى يراد اتخاذها حجة لمنع سورية ولبنان من الاشتراك فى المؤتمر ، وكان قد سبق للحكومة البريطانية أنها لم توافق فى سنة ١٩٤٣ على إعلان سورية الحرب بعد أن أبدت رغبتها على أثر دخول العراق ، محتجة ببعض الأسباب التى لها علاقة بفرنسا . ولما أعلنت سورية الحرب لتشترك فى الأمم المتحدة ، لم يجد الوزير المفوض البريطانى ذلك مسوغا ، لأن مؤتمر يالطة قد عين الدول التى ستشترك فى أعمال الأمم المتحدة ولم تكن سورية فى عدادها .

لقد ظفرت المساعى التى بذلت فى سبيل دعوة سورية ولبنان إلى مؤتمر سان فرنسيسكو ، حتى أن فرنسا نفسها رددت القول بأنها طلبت إشراك سوريا ولبنان فى المؤتمر . فوجهت الدعوة إلى سورية ولبنان لحضوره ، وتألف الوفد السورى برئاسة الأستاذ فارس الخورى الذى كان حينئذ رئيساً لمجلس الوزراء ، فسافر على الأثر واشترك فى أعمال المؤتمر حتى فى حفلة افتتاحه ، وكان هذا الاشتراك فى المؤتمر وإرسال البعثات السياسية السورية إلى العواصم الكبرى عظيم الفائدة بالنسبة لسورية ، وظفرها فى معركة الاستقلال النهائية التى أصبحت قاب قوسين .

* * *

وفى أوائل شباط (فبراير) سافر رئيس الجمهورية السورية إلى القاهرة ، واجتمع بالمستر تشرشل والمستر إيدن ، وفصل لهما وجهة النظر السورية . وكانت فرنسا تريد أن تتقدم بمقترحات ، كما أن سورية تستعد لترى فى هذه المقترحات ما يمكن قبوله وما لا يمكن ، فتلقى الرئيس التأكيد من رجال الحكومة البريطانية ، أنه لن يكون هنالك إكراه ، وأن للسوريين ملء الحرية فى محادثاتهم ومذاكراتهم . وقد اعتز جانبهم بما نالوه من اعتراف الدول باستقلالهم ، وأصبح فى أيديهم الكثير من الوثائق التى نشأت عن ذلك . على أن المستر تشرشل والمستر إيدن علقا أهمية كبرى على المقترحات الفرنسية والمقترحات المقابلة ، إذ أنها تؤدى إلى الحصول

على وثيقة قد يكون فيها دفاع عن وجهة النظر السورية . وقد بحثت فى هذا الاجتماع جميع المسائل التى تهم البلاد السورية بطريقة وافية ، وأشار الرئيس إلى أن المقترحات الفرنسية قد تأتى متأخرة ، وأن الفرنسيين فى خلال ذلك ربما يتخذون بعض الخطوات التى تستفز النفوس وتثير القلاقل ، فوعد السياسيان البريطانيان بالإبراق إلى باريس للإسراع بإرسال المقترحات المذكورة.

هذه هى الخلاصة التى بلغتنا إياها الرئاسة عن المحادثات التى دارت فى مصر.

وقد ألقى المستر تشرشل بياناً فى مجلس العموم فى ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٥ ذكر فيه اجتماعه بزعماء العرب فقال :

وختاماً لقد كنا ، هو والمستر إيدن ، مغتبطين بالمناقشة المستفيضة التى دارت بيننا وبين رئيس سورية شكرى القوتلى ، إذ بذلنا غاية الجهد لتأمين اتجاه ودى نحو فرنسا وتشجيع المفاوضات معها للوصول إلى تسوية مرغوبة ، ليس فى سورية وحدها بل فى لبنان أيضاً . وإنه ليترتب على أن أوضح موقف حكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق بسورية ولبنان ، بالنظر إلى علاقاتنا مع حلفائنا الفرنسيين . إن وضعنا قائم على أساس البيانات التى أذيعت سنة ١٩٤١ وأعلن حينئذ بحسبها استقلال دولتى المشرق هاتين . ولم تنفك الحكومة البريطانية بعد ذلك عن التصريح بأنها لا تعمل أبداً على أن يحل نفوذ بريطانيا محل نفوذ فرنسا هنالك ، ونحن مصممون على أن نبذل أفضل جهودنا للمحافظة على وضع فرنسة الخاص ، بسبب ما أسسته فى سورية ، مدة عهد طويل ، من صلات ثقافية وتاريخية ، ونؤمل أن تستطيع فرنسا المحافظة على هذا الوضع الخاص ، وأن تشيد كذلك سورية ولبنان سلطانهما على قرار مكين ، بمعونة المنظمة العالمية ، مع الاعتراف بما لفرنسا فيهما من مكانة ممتازة . ومع ذلك فعلى أن أعلن بوضوح أنه لا يلزمنا وحدنا أن ندافع بالقوة عن استقلال سورية ولبنان ، ولا عن مركز فرنسا الممتاز ، فنحن نسعى للأمرين كليهما ولا نعتقد أنهما متناقضان ، ولا يسوغ أن يوضع على كاهل بريطانيا وحدها ما تنوء به من الأعباء ، وعلينا أن تأخذ بنظر الاعتبار أن روسيا والولايات المتحدة تعترفان باستقلال سوريا ولبنان وتحبذانه ، ولكنهما تريان أن لا يكون فيهما

رجحان أو مركز خاص لدولة أجنبية . فكل هذه الأمور وما سواها مما له علاقة بالشرق الأوسط هى من المواضيع التى سيبحثها مؤتمر الصلح ، حيث ينبغى علينا أن نعمل جاهدين لإقامة سلم دائم بين جميع الدول والشعوب ، فى الشرق الأوسط وفى شرقى البحر الأبيض المتوسط .

وقد روى لى أحد أصدقاء المستر تشرشل من النواب الذين قاموا بعمل مذكور فى المشرق ، أن المستر تشرشل أبدى شعوره فى حديث خاص قائلا : إن المحادثات التى قام بها والاستعداد الذى وجده بنتيجتها ، جعلته يعتقد أن لا بقاء لفرنسا فى سورية بعد الآن .

إن فرنسا التى قضت معظم سنى الحرب وهى تعانى شدة الاحتلال الأجنبى ، أصبحت منذ أواخر سنة ١٩٤٤ محررة تتمتع باستقلالها وسيادتها . ولم تعد على ما يظهر تخشى أخطار مغامرة جديدة كمغامرتها فى لبنان سنة ١٩٤٣ . ولم يعد تأثير البريطانيين ولا تأثير الأمريكيين على الفرنسيين كما كانا من قبل ، فقد أصبحت فرنسا مستقلة بأسطولها ، مستقلة بجيشها ، تتصرف فيهما كما تريد . وكل ما تستطيع أن تفعله وزارة الخارجية البريطانية ، هو السعى لتقريب وجهات النظر بين سورية وفرنسا ، حتى أنها أصبحت خلافاً للماضى تتجنب توجيه سؤال للحكومة الفرنسية ، كى لا تثير شكوكها التى لا تكاد تنقطع عن مطامع بريطانيا فى الشرق .

وكان الجنرال بينه قد سافر إلى فرنسا لبعض المفاوضات ، فغاب أكثر من شهرين ، ولم يعد إلا بعد أن اتفق مع حكومته على الخطة التى ينبغى اتباعها . وكان الفرنسيون قد أنزلوا فى ٧ أيار (مايو) جنوداً سنغاليين فى بيروت وجددوا ذلك فى السابع عشر ، مما احتجت عليه الحكومة السورية وعدته مناقضاً لسيادتها واستقلالها ووسيلة من الوسائل التى تدل على أن فرنسا تنوى أن تلجأ إلى القسر والإكراه .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فعند وصول الجنرال بينه إلى الشام ، زار فى ١٧ أيار (مايو) رئيس الجمهورية وكان حاضراً الزيارة وكيل رئيس مجلس الوزراء . وقدّم فى اليوم التالى مذكرة خطية إلى وزارة الخارجية السورية حيث استقبله

الوزير بحضور السيد هنرى فرعون وزير الخارجية اللبنانية ، وقد دون فى هذه المذكرة ما أشار إليه فى حديثه فى اليوم السابق وهو أن فرنسا مستعدة لتسليم الكتائب الخاصة لسورية ولبنان ، مع بقائها تحت القيادة العليا الفرنسية مادامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة ، على شرط أن تؤمن صيانة مصالح فرنسا الجوهرية التى تحتفظ بها فى سورية ولبنان . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تقدم فيها فرنسا مثل هذه الطلبات للحكومة السورية . أما هذه المصالح فهى على ثلاثة أنواع : ثقافية ، واقتصادية ، واستراتيجية . فالأمور الثقافية التى تهم سورية وفرنسا يمكن تحديدها وضمانها باتفاق جامعى . ويمكن تحديد الأوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمانها باتفاقات مختلفة ينص عليها فى موضوع كهذا بالأصول الدولية المعتادة ، كالاتفاق المتعلق بوضع الرعايا الأجانب والاتفاق القنصلى والاتفاق التجارى الخ ... وأما الأوضاع الستراتيجية فتتضمن قواعد تمكن من ضمانة طرق مواصلات فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار .

وعلى الأثر اتصل رئيس الجمهورية السورية برئيس الجمهورية اللبنانية واتفقا على عقد اجتماع فى لبنان يحضره الرئيسان ورجال حكومتهما وقد صدر بعد الاجتماع ودراسة الموقف البيان الآتى :

« اجتمع فى شتورا رئيس الوزارة السورية بالوكالة ووزير خارجيتها ورئيس الوزارة اللبنانية ووزير خارجيتها فى ١٩ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ للتداول فى الموقف السياسى الناشىء عن إرسال فرنسا جنوداً إلى لبنان وسورية دون الحصول على موافقة الدولتين ، على الرغم من إبلاغ حكومتهما ممثل فرنسا من قبل وجوب الحصول على موافقتهما قبل استقدام الجنود وكذلك عن تقديم ممثل فرنسا مذكرة بمقترحات لتكون أساساً للمفاوضة بين الجانب الفرنسى والجانبين السورى واللبنانى .

وقد رأى ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية أن فى إنزال الجنود على الشكل الذى تم انتقاصاً لسيادة البلدين ، وأن المذكرة تتضمن مقترحات تتم

عن روح لا تتفق واستقلال سورية ولبنان . لذلك اتفق الجانبان السورى واللبنانى على عدم الدخول فى المفاوضة مع الجانب الفرنسى، وإلقاء جميع التبعات التى يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية، كما قررا توحيد الجهود والمساعى للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالها » .

وبدأت بعد ذلك الصفحات الدامية التى ظن الفرنسون أنها تكون ختام المقاومة السورية . فكانت بضد ذلك ختام الاحتلال الفرنسى ، الذى بدأ فى ٢٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ . وهكذا شهد الجيل الذى عرف مرارة تلك الأيام ابتداء الفصل الأخير لجلاء الفرنسيين عن سورية . وقد ألف أبناء هذه البلاد أن يسموا بالعدوان هذه الأحداث التى سفكت فيها الدماء واحتكم إلى الحديد والنار لتثبيت السيطرة الفرنسية فى الوقت الذى أغمد السيف فى أوربا . وحجة الفرنسيين فى ذلك أنهم يريدون أن يؤمنوا مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية لإمبراطوريتهم ، على أن سورية لم تكن بهذا الوضع الضرورى لفرنسا فى البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الهند الصينية ، ولكنها زيادة لمواطن استعمارها على شواطىء البحر وتوسيع حكمها للبلاد العربية الممتدة فيه . أما المراكز والقواعد البحرية والجوية التى تطالب فرنسا الاحتفاظ بها فهى التى وضعت فى ساعة خطيرة من ساعات الحرب سنة ١٩٤١ ، تحت تصرف الألمان، وإن فريقاً من الفرنسيين الذين كانوا حينئذ يؤلفون أجزاء من سلطات فيشى، أصبحوا يحملون السلاح لمقاومة مطالب السوريين واللبنانيين الشرعية .

* * *

وما كادت تنتشر فى أقطار العالم وسائل العنف التى لجأ إليها الفرنسيون لنيل امتيازات من السوريين ، حتى عم الاستنكار لها . وقد أذاعت الحكومة البريطانية فى مذكرة بتاريخ ٢٧ ايار (مايو) أنها تنظر باهتمام إلى حالة القلق التى تنتشر فى هذه الأيام الأخيرة فى سورية ولبنان ولا سيما فى سورية ، وتأسف لأن الجو الذى كان قد تحسن عاد إلى الاضطراب بإرسال نجدات فرنسية . . فالحكومة البريطانية ، بالتشاور مع الولايات المتحدة وبالاتصال المباشر مع الفرقاء المعنيين ، تأمل مخلصة أن يجتنب كل عمل يضر بتسوية ودية .

وقدمت الحكومة الأمريكية إلى الحكومة الفرنسية مذكرة بتاريخ ٢٨ ايار (مايو) أكدت فيها أن الناس فى الولايات المتحدة وغيرها يشعرون بأن فرنسا تستعين بالقوة لتنال من سورية ولبنان امتيازات سياسية وثقافية. وختمتها بالإلحاح عليها فى الطلب، وبروح من الود الخالص، أن تعيد النظر فى سياستها فى سورية ولبنان، حتى تعلم هاتان الدولتان ويعلم العالم بأسره، أنه فى النية أن تعامل دول المشرق فى علاقاتها المقبلة، كأعضاء مستقلين تمام الاستقلال فى أسرة الشعوب.

ونشرت الحكومة السوفيتية من ناحيتها أيضاً بياناً قالت فيه: إن الخلاف الذى حدث بين فرنسا من ناحية وسورية ولبنان من ناحية ثانية، حمل الحكومة السوفيتية أن تبعث بمناشدة خاصة إلى الحكومة الفرنسية وإلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والصين، مبينة أن التقارير التى وصلت إليها تدل على أنه قد وقعت فى سورية ولبنان خصومات مسلحة، وأن جيوش الفرنسيين قاتلت السوريين واللبنانين، وسلطت القنابل على العاصمة السورية من المدافع والطائرات، وحدثت اشتباكات عسكرية فى مدن أخرى فى سورية ولبنان، وعدد القتلى والجرحى يزداد فى كل يوم، فالموقف يزداد خطورة باعتبار أن الدول الثلاث المذكورة، هى أعضاء فى الأمم المتحدة تشترك فى مؤتمر سان فرنسيسكو. وبينت الحكومة السوفيتية أن هذه الأعمال لا تلتئم مع القرارات التى اتخذت فى «دمبرتن أوكس» ولا مع غايات مؤتمر الأمم المتحدة الذى ينظر فى تكوين منظمة تضمن السلام والأمان لجميع الشعوب. فالحكومة السوفيتية ترى لهذه الاعتبارات أن أعمالا مستعجلة يجب اتخاذها لوقف الخصومات فى سورية ولبنان وتنظيم الاتفاق بطريقة سلمية. واقترحت عقد مؤتمر تشترك فيه بريطانيا والولايات المتحدة والصين التى هى مرجع الاقتراح فى تنظيم السلم والأمان الدولى.

وقد أذاعت جامعة الدول العربية بلاغاً سفهت فيه العدوان الفرنسى، كما أن وزير الدولة فى الشرق الأوسط السر «ادوارد كريغ» (اللورد الترنشام) رد على مدعيات الفرنسيين فيما يتعلق بالتشبيه بين علاقات بريطانيا ومصر

والعراق قائلا : إن الحكومة البريطانية لم تجعل مقدمة عقد المعاهدة مع الدولتين إطلاق القنابل على القاهرة وبغداد .

وكتبت جريدة التيمس فى أثناء الحوادث أن الوضع فى سورية هو غير الوضع فى العراق ، لأن المعاهدة مع بريطانيا هى التى أقرت استقلال العراق ، أما سورية فقد اعترفت الدول باستقلالها ، وهذا فرق واضح .

***

أما الحكومة الفرنسية فقد نشرت فى ٢٨ إيار (مايو) مذكرة قالت فيها : إنها تتابع باهتمام شديد الأحداث التى وقعت فى سورية ولبنان منذ بضعة أسابيع ، والتى اتخذ مسببوها حجة حركات الجنود الفرنسية بعد أن أصبح عددها ضئيلا جداً ، على أنه لم تكن الغاية من هذه الحركات إلا التبديل والتثبيت وليس لدينا استعدادات أكثر من قبل فى هذه الأرجاء . . والحكومة الفرنسية تأسف أن الحكومة السورية والحكومة اللبنانية اغتنمتا هذه الفرصة لرفض المفاوضات ، التى كان الجنرال بينه قد عهد إليه بها للوصول إلى اتفاق عام . وجاء فى هذه المذكرة أنه كان يمكن أن تحاذر سورية ولبنان نيات فرنسا لولا أنها هى التى أعلنت استقلالها وهى التى تقترح أن تنظم الشروط التى تضمن ذلك نهائياً بالنسبة لها ، وأخيراً هى التى أقامت البرهان على إخلاصها بحمل الأمم المتحدة على دعوة سورية ولبنان للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسيسكو[1] .

---

(١) لم أطلع تماماً على العمل الذى قامت به فرنسا فى أمر هذه الدعوة ، وكنت حينئذ فى لندن وقد أذاع فريق من الشخصيات البريطانية البارزة كتباً فى الصحف الإنكليزية يؤيدون فيها دعوة سورية ولبنان إلى المؤتمر . وقد انتقد الجنرال سبيرس فى مجلس العموم عدم دعوة سورية ولبنان على حين أن دولا صغيرة لاعلاقة بالحرب ، مثل هايتى وليبريا وكوستاريكا ، وجهت إليها الدعوة ، وأشار إلى ما بذله السوريون واللبنانيون فى مؤازرة الحلفاء وأضاف إلى ذلك أن سفير بريطانيا فى القاهرة كان قد صرح باسم حكومته بأن الحكومة البريطانية تمنحهما جميع الامتيازات التى تتمتع بها الأمم الحرة التى تقاتل فى صفوف الحلفاء ، ثم وصف اهتمام مصر ودول الجامعة العربية بوجوب دعوة الدولتين ، وعد من الظلم أن لا تدعيا إرضاء لإحدى الدول .

ونشرت جريدة المانشستر غارديان فى ٧ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ كلمة بعنوان « شكوك الدول الصغيرة » قالت فيها : لقد أعلنت الدوائر السورية واللبنانية خيبتها لعدم دعوة الجمهوريتين إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وكانتا قد أملتا أن مشاركتهما فى الحرب وما قامتا به فى أثنائها ، =

وعلى أثر برقية تلقيتها من الحكومة السورية فى ٢٩ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ أرسلت مذكرة إلى وزارة الخارجية. قلت فيها مستنداً إلى نص البرقية: بناء على التعليمات الواردة إلىّ من الحكومة السورية أتشرف بأن أوجه أنظاركم إلى حقيقة الواقع فى تلك البلاد، فقد أصبحت الحالة فيها على غاية الخطر، ولا مناص من تدخل الحكومة البريطانية لحمل الفرنسيين على الانسحاب حالا من المدن وتسليم الكتائب الخاصة للحكومة السورية، وليس ذلك حرمة للمبادىء الإنسانية فحسب، بل صيانة لمصلحة السلام فى الشرق الأوسط. فأبلغتنى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ أيار (مايو) أن المستر إيدن نفسه سيجيبنى بأقرب وقت ممكن.

وكانت الأنباء ترد على وزارة الخارجية البريطانية من الشام بأن الحالة تزداد فيها حرجا وشدة، والبرقيات التى ترسل من دمشق أو بيروت تصل متأخرة، ومنها برقية أرسلتها الحكومة السورية إلى بعثاتها فى لندن وباريس وواشنطن

= تخولانهما حق الاشتراك فى المؤتمر ولاسيما أنهما تلقتا عام ١٩٤١ تأكيداً بمنحهما جميع الامتيازات التى تتمتع بها الأمم المتحدة لقاء ذلك، وأن عدم دعوتهما ليعتبر بمثابة ضربة للوحدة العربية التى أخذت تجرى لغايتها فى مؤتمر القاهرة المعقود الآن.

ونشرت الديلى تلغراف فى ١٠ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ بعنوان: سورية ولبنان يريدان صوتاً» ما يلى:

« قامت الحكومتان السورية واللبنانية بمسعى موحد، يطلبان فيه تمثيلهما فى سان فرانسيسكو بوصفهما عضوين فى الأمم المتحدة. وقد علمنا أن وزيرى سورية ولبنان المفوضين فى لندن الدكتور نجيب الأرمنازى والسيد كميل شمعون ذهبا معا إلى وزارة الخارجية البريطانية وقدما مذكرة إلى السر الكسندر كادوغان سكرتير وزارة الخارجية الدائم يطلبان فيه ذلك. وقد أوضحا أن سوريا ولبنان أعلنتا الحرب على ألمانيا قبل أول آذار من هذه السنة، وأنهما وافقتا على تصريحات الأمم المتحدة وقد قبلت الحكومة البريطانية أن تفاوض الولايات المتحدة بالأمر».

فيلوح لى مما تقدم أن تأييد فرنسا إنما كان من قبيل الموافقة بعد أن أصبحت دعوة سورية ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو لا مناص منها.

وأحب أن أذكر فى صدد مؤتمر سان فرانسيسكو والفوائد التى نجمت من اشتراك سورية ولبنان فيه، أن المستر « ستاسن » ممثل الولات المتحدة صرح فى اجتماع الدول الخمس العظمى فى سان فرنسيسكو أن الدول الممثلة فى المؤتمر يجب ألا تدخل فى نظام الوصاية أو ما يشابهه، واتخذ اللورد كرامبون (اللورد سلسبرى الآن) موقفا مماثلا فى تصريح له، ولما قوبل بيان « المستر ستاسن » بصمت فى اجتماع الدول الخمس العظمى، أعلن أنه كان يقصد بما أدلى به إيضاح وجهة نظر أميركة فى شأن سورية ولبنان.

وإلى وفدها فى سان فرنسيسكو ، وقد جاء فيها أن دمشق وحمص وحماه وحلب ظلت تنسفها الطائرات والمدافع والدبابات ، فعظم الدمار وذهب مئات الضحايا ، وأطلقت القنابل على البرلمان ، والنيران تشتعل فى كل مكان فاحتجوا بشدة . وكان مصدر البرقية بيروت .

ولما تفاقم الأمر فى ٢٩ و ٣٠ أيار (مايو) صرح المستر إيدن أن الموقف خطير فى سورية ، وأنه لا يريد أن يتكلم كثيراً ، لأن الظروف الحاضرة تقضى على جميع ذوى العلاقة أن يقيموا البرهان على التروى والحذر ، وليس من عذر بجعل الحوادث تتطور فى سورية ولبنان حتى تعرقل سير الحرب فى الشرق الأقصى . وقد أردنا أن نظهر لحلفائنا الفرنسيين أننا كنا مستعدين لسحب جنودنا متى تم بينهم وبين سوريا ولبنان اتفاق ، ونحن نصرح بأننا لا نريد أن نحل محل فرنسا فى المشرق . وأعلن وزير الخارجية البريطانية فى ٣١ آيار (مايو) رسالة المستر تشرشل إلى الجنرال دوغول التى قال فيها : « إننا بسبب الموقف الخطير الذى حدث فى سورية بين جنودكم ودول المشرق ، والمعارك العنيفة التى جرى اشتباكها ، أعطينا الأوامر إلى القائد العام فى الشرق الأوسط ، مع بالغ الأسف ، أن يتدخل حتى يحول دون استمرار سفك الدماء ، حرصاً على صيانة الأمن فى الشرق الأوسط الذى هو منطقة المواصلات لحرب اليابان . وحرصاً على تجنب الاشتباك بين القوى البريطانية والقوى الفرنسية ، ندعوكم حالا لتأمروا الجنود الفرنسية ، بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتها ، ومتى أوقف إطلاق النار وأعيد النظام فنحن مستعدون لمناقشة ثلاثية فى لندن . وأضاف إلى ذلك المستر إيدن أن الرئيس والحكومة السورية بعثا إلى الحكومة البريطانية بدعوة يذكرانها بأنها كانت قد ضمنت استقلال سورية ولبنان ، طالبين إليها أن تتدخل حتى تجرى المفاوضات بين فرنسا وبين سورية ولبنان فى جو حر لا إكراه فيه ولا ضغط. وقد عم الشرق الأوسط قلق عميق بسبب هذه الحوادث ، ويخشى أن تضطرب الأمور فى هذه المنطقة ، بعد أن ذهبت ضياعا جميع الجهود التى بذلت لإعادة

الطمأنينة ، ولذلك وصلت الحكومة البريطانية إلى الاستنتاج بأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة بدون تدخل ، فأرسل رئيس الوزارة رسالته إلى الجنرال دوغول ، وأشار إلى الرغبة فى الوصول إلى تسوية سلمية تشترك الحكومتان السورية واللبنانية فى مذكراتها .

وفى أول حزيران (يونيو) أعلن المستر إيدن أن القائد الفرنسى أبلغ القائد البريطانى أنه تلقى الأوامر من باريس أن لايعارض قيادة الشرق الأوسط . واندفع الفرنسيون بعد ذلك ينتقدون البريطانيين أشد انتقاد ، ويقولون أنهم أرسلوا الأوامر لوقف الخصومات قبل وصول رسالة تشرشل . وألقى الجنرال دوغول فى ٢ (يونيو) حزيران خطبة فى المجلس النيابى استعرض فيها حقوق فرنسا وخططها ، ودافع عن أساليبها ومناهجها . وأعلن المسيو بول بونكور رئيس الوفد الفرنسى فى الأمم المتحدة ، بأن فرنسة باقية الآن مسؤولة عن النظام والقانون فى الأراضى السورية واللبنانية ، تبعاً للتعهدات الدولية التى لا تنقض من جانب واحد ، وأمل الوصول إلى تسوية مرضية . وأنكر الوفد السورى مدعيات الفرنسيين فى سان فرنسيسكو وقام ببث الدعوة لقضية البلاد السورية فى الصحف وأندية المؤتمر .

وفى ٢٤ حزيران (يونيو) قدم المسيو بول بونكور إلى رئيس المؤتمر مذكرة قال فيها : إن فرنسا واثقة بميثان الأمم المتحدة ، وطلب تأليف لجنة من الدول التى لم يكن لها علاقة بحوادث الشرق ، ولامصلحة مباشرة ، أوغير مباشرة لتقوم بتحقيق فى مصدر الأحداث التى جرت فى سورية ولبنان ، أو المساعدة على الوصول إلى تســوية ودية للخلاف . وأعاد طلبه مرة ثانيه للقيام بتحقيق عادل .

وفى ٨ تموز (يوليو) جرت مفاوضات فى لبنان حول الوحدات العسكرية المحلية وأجيبت الدولتان السورية واللبنانية إلى ما أرادتاه من إنشاء جيش وطنى ، وأعلنت الحكومة الفرنسية المؤقتة أنها سعيدة بأن ترى سورية ولبنان متمتعين بجميع خصائص السيادة ، لتقوما بالدور الذى يعود إليهما فى مجموعة

الأمم المتحدة ، ولذلك حولت إليهما هذه الوحدات حتى يتم نقلهما فى مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما[١].

* * *

لقد أوجزنا فيما تقدم وصف الحوادث التى وقعت فى سورية خلال الأيام الأخيرة من شهر مايو (ايار) وأوائل يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٥ ، وهى جديرة بتفصيل أكثر حتى تتبين الظروف التى جعلت الأوضاع الدولية تعين الشعب السورى على بلوغ مقاصده ، بعد أن بذل ما بذله فى نضال عنيف.

وقد حاول الفرنسيون أن يصفوا تلك الأحداث بغير وصفها الحقيق ، فيتهموا اليد الأجنبية المحرضة بأنها كانت سبباً لها ، ويدعوا بأن التدخل البريطانى وحده هو الذى أدى إلى إخراجهم من سورية ، وأنقذ السوريين من موقف حرج : إما التسليم وإما الدمار . ولكنهم فى هذه الادعاءات التى اشترك فيها قادتهم وساستهم ، نسوا أو تجاهلوا أن سورية ظلت مدة ربع قرن تقاومهم بالثورات المتوالية ، التى كانت كالحلقات المرتبطة بعضها ببعض على حين أن فرنسا كانت فى عنفوان قوتها وذروة مجدها ، وما صنعه السوريون حينئذ لم يكونوا مستعدين ليبدلوا خطتهم فيه بعد أن تضاءل شأن فرنسا بالنسبة لتلك الأيام.

أما السياسة الدولية التى آزرت الشعب السورى فما كانت لتتحقق لو لم يثبت هذا الشعب وقادته وزعماؤه فى وجه الطغيان ، أو أنهم استسلموا للقوة التى هددتهم بجميع وسائلها ، أو أصغوا للنصائح البريطانية نفسها ، التى لم تنقطع فى دعوتهم إلى الاتفاق مع فرنسا والاعتراف لها بما تطلبه من رجحان ونفوذ ، وافقت عليه بربطانيا فى وثائق رسمية.

على أنه ليس بضائر دولة كبيرة كانت أم صغيرة ، أو منتقص من قدر

---

(١) نشر القاموس الدبلوماسى الذى يصدر باللغة الفرنسية كثيراً من الوثائق فى مجلده الرابع فى كلمة سورية فيحسن مراجعتها ، وكذلك مراجعة جزئه الثانى والثالث أيضاً فى كلمة سورية . وفى أجزائه الثلاثة يشير إلى مراجع مؤلفات كثيرة فى اللغات الأجنبية عن سورية ولبنان.

جهادها ونضالها ، فى سبيل الدفاع عن ربوعها ، أو العمل على إدراك مطالبها القومية ، إذا آزرتها السياسة الدولية على تحقيق ذلك ؛ بل أنه يكون من العجز السياسى أو من سوء الطالع أن لا تضمن هذه المؤازرة . فكثيراً ما ذهب جهاد أمة ضياعا ، لأنها لم ترزق معونة خارجية ، وكثيراً ما يكتسب النجاح لجهاد أقل وعناء أيسر ، إذا اقترن بهذه المعونة . وما أكثر شواهد التاريخ على ذلك ، ولسنا بحاجة أن نذهب بعيداً ففرنسا نفسها إنما حررت فى الحرب الأخيرة من حكم أجنبى غالب ، بواسطة القوى العظيمة الحليفة التى واصلت القتال بعد أن سلمت هى لعدوها .

ولنعد الآن إلى سرد بعض الوقائع :

عندما رجع الجنرال بينه من فرنسا مزوداً بتعليمات حكومته ، أثار ، بالمطالب التى قدمها إلى رئيس الجمهورية والحكومة السورية ، الشعب السورى فى جميع أنحاء البلاد . وكان مجىء الجنود الفرنسية بحجة الاستبدال قد بعث فيها القلق من قبل ، فبدأت الاضطرابات التى كانت فى بادىء الأمر تأخذ أطواراً فردية أو اشتباكات محلية إلى أن عمت المحافظات السورية كلها ، وأخذت ترد التقارير المتوالية للحكومة من جميع الأنحاء ، عن استعدادات الفرنسيين واشتباكاتهم مع الأهلين ، التى انقلبت إلى معركة قتال بين الجيش الفرنسى والشعب والسورى ، وخاصة فى دمشق وحماة . واختل الأمن فى جميع الأنحاء ، حتى طلب البريطانيون أنفسهم فى آخر الأمر من رئيس الوزارة السورية توجيه نداء إلى الشعب ليخلد إلى السكينة ، ووزعوه بوسائلهم ، لأن المواصلات كانت مقطوعة .

وقد نشرت الحكومة السورية وثيقة بعنوان بلاغ هام صادر من دائرة الأركان الحربية الفرنسية (رقم — ب — تاريخ ٢٢ — ج — ١٩٤٥) ، تكشف القناع عن مدى العمل الذى عقدت فرنسا النية على القيام به ، ومن المستحيل أن يكون الجنرال اوليفا روجه (وكان ضابط استخبارات فى دمشق باسم الكابتن أوليف) يقوم بهذا العمل الخطير بدون موافقة رؤسائه ، فقد

اشتد ساعد فرنسا بعد أن أصبحت تسيطر على بلادها وعلى قواها العسكرية والبرية ، والبحرية ، ولم تعد فى الحال الذى كانت عليه عند ما حدثت الأزمة اللبنانية .

لقد أصدر الجنرال أوليفا روجه هذا البلاغ ، وحذر من أقل مخالفة فى التنفيذ لما فيه من الأوامر ، مبيناً أنها تستوجب الإحالة على المحكمة العسكرية ، وذكر فيها أن واجب فرنسا العسكرى يقضى بإبادة جميع عناصر الشعب التى تريد إخراج فرنسا ، فيجب احتلال جميع دوائر الحكومة السورية ومؤسساتها الثقافية ، ومنع الاتصال مع جميع الدول العربية المجاورة ، وتجريد جميع أفراد الشعب من الأسلحة والآلات الجارحة ، وأن تدار البلاد من قبل حاكم عسكرى تساعده فى العمل المحاكم العسكرية .

ودعا جميع قواه إلى أن تقف على استعداد ليلا ونهارا ، وأن تصل إلى غاياتها المحددة مهما كلفها الأمر من ضحايا وعتاد ، وكانت هذه الغايات قصر الرئاسة ودور الوزراء ودوائر الحكومة والشرطة والبلدية .

وأمر بتفتيش جميع السيارات قبل دخولها المدينة لإيقاف تسرب الأسلحة الذى ازداد فى المدة الأخيرة من شرق الأردن والعراق ، وحماية الجسور حتى لا ينسفها الأهلون لعرقلة وصول الامدادات العسكرية ، وإبادة النجدات التى قد تأتى من جبل الدروز وجبال العلويين بدون سابق انذار .

ومع أنه توقع أن المقاومة لا تدوم سوى وقت قصير ، فقد نبه إلى وجوب الأخذ بنظر الاعتبار يقظة الشعب وتدريبه الحديث . وأمر الجنود بأن يتلفوا ما لديهم من أسلحة إذا لم يتمكنوا من استعمالها إذا تغلبت عليهم القوى الوطنية فى بعض المراكز .

وأبدى عدم اطمئنانه إلى متطوعة العرب فى جيش الشرق ، (على حين أنه ادعى بعد عودته إلى فرنسا فى مؤتمر صحفى أن الكتائب الخاصة ظلت كلها على ولائها ، ولم يتخل أحد من ضباطها عن مركزه ، واستشهد على ذلك بكتاب ضابط اسمه محمد عامر ، جاء فيه أنه لا يريد أن يخدم إلا تحت اللواء الفرنسى ، ولكنه لم يستشهد بسواه) .

إن بلاغ الجنرال أوليفا روجه يصور حالة حرب بين الجيش الفرنسى والشعب السورى ، ويشير إلى وسائل المقاومة التى كان يعتمد عليها هذا الشعب ، وقد ناضل جهد طاقته برغم قلة هذه الوسائل ، حتى تدخل الجيش البريطانى الذى كان مرابطاً فى سورية ، بعد أن بلغ السيل الزبى ، وأصبحت البلاد كلها فى حالة هياج شامل .

وقد اطلعت الحكومة السورية ممثلى الدول الأجنبية على وثيقة الجنرال أوليفار روجه ، التى قال بعض الفرنسيين أنها وضعت ولم توزع ، ومهما كان من أمرها ، فإن الذى حدث وسجل كان شاهدا أبلغ ، فكثر القتلى والجرحى ، وذهبت مئات الضحايا البريئة ، فى القلعة والبرلمان وسواهما من الأماكن فى دمشق وغيرها ، ولعل ما عومل به حراس البرلمان السورى ، بعد محاولة تدميره كان من أشد الحوادث إيلاما ، على ماجاء فى التقرير الذى وضعه أحد الأحياء منهم ، فى ٢٤ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٥ .

هـ — الاتفاق الانكليزى البريطانى

لم تيأس الحكومة الفرنسية من الاحتفاظ ببعض مصالحها فى المشرق أو بإيجاد منافذ لسياستها ، برغم ما لقيته على أثر حوادث ايار (مايو) سنة ١٩٤٥ . فسنحت الفرصة للمسيو بيدو وزير خارجية الحكومة الفرنسية المؤقتة أن يتحدث مع المستر بيفن فى أثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس فى لندن ، فى شهر أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٤٥ ، ثم استمرت المذكرات بالطرق الدبلوماسية حتى اتفق الفريقان فى ١٣ كانون الأول (ديسمبر) من السنة المذكورة ، اتفاقاً مستلهماً — كما ذكر فى البلاغ — من الرغبة فى إزالة كل خلاف بين الدولتين إزالة مطلقة ، وتجنب كل ما يسيء إلى علائقهما التى تريد الدولتان أن تكون أكثر وثوقاً ، فى حدود التعاون الدولى ، والرخاء الاقتصادى والسلامة لشعوب الشرق الأوسط .

وقد رأت الدولتان حباً بضمان ممارسة لبنان وسورية الاستقلال الذى أعلنته فرنسا سنة ١٩٤١ ، وثبت باشتراك الدولتين فى الأمم المتحدة ، وتبعاً

للنتائج الطبيعية لنهاية الحرب وعلاقة ذلك بأوضاع الحلفاء العسكرية فى المشرق أن تدرسا شروط تنظيم قواهما العسكرية وانسحابها فى هذه المنطقة .

وتحقيقاً لهذه الغاية فسيجتمع فى بيروت الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٥ ، وسيكون فى مقدمة المهمات تحديد وقت قريب جداً لاتخاذ تدابير الجلاء الأولى .

وعلى هذا فقد عقد اتفاق بين الدولتين أحدهما عسكرى ، والثانى سياسى .

فمن الناحية العسكرية أقر الفريقان خطة الجلاء التدريجى المتعادل للجنود البريطانية والفرنسية عن سورية ، ولكن على شرط الاحتفاظ بقوى كافية فى المشرق لضمان السلامة التامة . أما لبنان فقد نصت الفقرة الخامسة من هذا الاتفاق على أن الحكومة الفرنسية تحتفظ فيه بقوى يعاد حشدها وتجميعها إلى أن تحقق تلك التدابير .

وقد جاء فى الفقرة السادسة المتعلقة بتنظيم الجلاء أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ستبلغان سورية ولبنان تفاصيل ذلك ، وتدعوانهما لإرسال ممثليهما ليشتركا بالاتفاق المزمع إجراؤه ، وذكرت الفقرة الأخيرة أن المناقشة تشمل التدابير التى ستتخذ لتقوم الحكومتان اللبنانية والسورية بأعباء المحافظة على النظام .

أما الناحية السياسية فقد بحثت عن ضمان الاستقلال الذى وعدت به هذه البلاد واحترامه ، وتشجيع الرخاء الاقتصادى فى هذه المناطق ، بالتعاون مع الدول الأخرى ، ضمن شروط الأمن والسلام ، وهما تتبادلان المعلومات اللازمة التى يراد بها إدراك هذه الغاية ، أو يراد بها اجتناب التباين فى سياستهما الذى يؤدى إلى الإضرار بمصالحهما المشتركة ، كما أنهما أكدا عزمهما على أن لا تحل الواحدة محل الأخرى فى مصالحها أو مسئوليتها فى الشرق الأوسط ، مع المراعاة التامة للأوضاع السياسية القائمة فى هذه الأرجاء .

وجاء فى الختام أن الحكومتين ستدرسان كل اقتراح يقدم للأمم المتحدة فى أمر السلامة العامة .

٭ ٭ ٭

هذه معظم فقرات الاتفاق السياسى والعسكرى . وقد أبلغته وزارة الخارجية البريطانية إلى الحكومتين السورية واللبنانية ، كما أنها استدعت الوزير اللبنانى الأستاذ كميل شمعون واستدعتنى لإبلاغنا إياه ، فكان جوابنا على الأثر جواب استنكار ، وعددناه شبيهاً بالاتفاقات السابقة التى عقدتها فرنسا وبريطانيا ، كاتفاق سنة ١٩٠٤ أو اتفاق سنة ١٩١٩ اللذين لم يكونا فى مصلحة البلاد الشرقية .

وقد تحدث معنا عرضاً فيما بعد مساعد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية فى شؤون الشرق الأوسط ، وقال لنا إن شعورنا نحو هذا الاتفاق لا يطابق شعور البلاد نفسها ، وفى الواقع أنه حدث شىء من سبق الوهم ولكنه ما لبث أن تبدد . وقال لى مرة ثانية : لقد هيأنا بهذا الاتفاق أداة للعمل ستؤدى إلى نتيجة موافقة لكم ، ولما جاءت النتيجة بعد تحقق الجلاء ، وجد مناسبة لتذكيرى فيما قاله لى من قبل .

* * *

لقد طوى أمر هذا الاتفاق ولم يعش إلا أسابيع ، وعجز الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون أن يتفقوا فى شأنه ، بعد أن اجتمعوا فى بيروت لتنفيذ شروطه ، بسبب تباين وجوه الرأى فيه عند الفريقين ، وكان من موجبات الشكوى إلى مجلس الأمن . وجدير بالذكر أنه وقع فى ١٣ (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٤٥ ، وأن الحكومة البريطانية أجابت الحكومتين السورية واللبنانية إلى طلبهما فى بقاء الجنود البريطانية ما بقيت الجنود الفرنسية ، وفى ١٥ (ديسمبر) كانون الأول أيضاً .

ومهما يكن من أمر فإن الاتفاق فى حد ذاته موضع انتقاد ، وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية باسم الحكومة السورية معارضتها له ، فقد اتفقت الدولتان على أمور تتعلق بسورية ولبنان قبل استطلاع رأى حكومتهما ، وقررتا الاحتفاظ بقوى كافية فى المشرق لضمان الأمان العام ، على حين أن سورية ولبنان كدولتين مستقلتين من أعضاء الأمم المتحدة يترتب عليهما

مسؤولية المحافظة على السلامة العامة فى بلادهما ، كما تترتب مسؤولية النظام ، وهما مستعدتان أن تقوما بنصيبهما طبقاً لقرارات الأمم المتحدة التى يشتركان فى وضعها .

وسواء كان الاحتفاظ بقوى كافية فى المشرق لضمان السلامة العامة ، أو تعبئة قوى عسكرية فى لبنان — ولسورية ولبنان قضية مشتركة فى الجلاء — فإن ذلك يرمى إلى جعل بعض المشرق ، من مناطق السلامة العامة مقدما ، وهو افتئات على حقوق الدول المستقلة ذات السيادة .

أما بحث الاتفاق السياسى عن الاستقلال الموعود به سنة ١٩٤١ ، فالحكومة السورية لا تسلم أبداً بأن ذلك الوعد هو أساس استقلالها ، الذى أصبح من الحقائق السياسية الواقعة باعتراف الدول جميعها ، وانتماء بلادها إلى هيئة الأمم المتحدة ، وقيامها بمسؤوليات الحكم وواجباته فى أمورها الداخلية والخارجية فى نطاق الحق العام وقواعد الشرع الدولى .

وأما تشجيع الرخاء الاقتصادى ، واتفاق الدولتين على تأمين شروطه ، فهو يؤدى إلى معنى من السيطرة الاقتصادية ، وإيجاد مناطق نفوذ طالما جرت إلى الخلافات والحروب ، وهى تناقض المبادىء التى يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، الذى لا يجيز التدخل فى شؤون دولة ما إذا كانت هذه الشؤون من مستلزمات السيادة الوطنية ، وهل يشك بأن إيجاد الاستقرار والأمن والرخاء فى مقدمة ذلك ؟ .

***

وعندما أبلغ الأميركيون صيغة الاتفاق اعترضوا على ما ورد فيه ؛ وعدوه رجوعاً إلى سياسة مناطق النفوذ التى ينبغى للدول العظمى أن تتخلى عنها ، وذكروا فى ملاحظاتهم الشفوية أنهم لا يتوقعون قبول سورية ولبنان ما تم عليه الاتفاق ، وأبلغوا بريطانيا خلاصة مكتوبة عن هذه الملاحظات ، ولكن موقفهم فى الموضوع لم يتجاوز هذا الحد .

ولما كان هذا الاتفاق قد أثار الحذر والخوف فى سورية ولبنان ، وكان أمر الجلاء الذى ينبغى تقريره سريعا أصبح معلقاً فى بعض نواحيه بحسب هذا الاتفاق على ماتقرر هيئة امام المتحدة ومجلس الأمن ، فلا مناص للدولتين من الرجوع إليهما بحسب المادة الـ ٣٥ وغيرها حتى يبت فى هذا الموضوع بصورة تنطبق على الحق والعدل ، وتثبت احترام المبادىء التى سجلها الميثاق .

(و) سورية فى مجلس الأمن

فى أثناء انعقاد الاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة جرت مفاوضات واتصالات بين اللبنانيين والفرنسيين وبين الفرنسيين والبريطانيين ، فتقرر أن يعقد اجتماع فى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٣ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ حضره المستر بيفن والسير الكسندر كادوغان ومدير قسم الشرق الأوسط ورئيس الوفد السورى لدى الأمم المتحدة فارس الخورى والسيد كميل شمعون وزير لبنان المفوض حينئذ فى لندن كما حضرته بمثل هذه الصفة عن سورية ، وكان ينتظر حضور السيد حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية ، ورئيس الوفد اللبنانى . وقدبحث فى هذا الاجتماع إذا كان من الممكن الاتفاق بين السوريين واللبنانيين من ناحية ، والفرنسيين من ناحية أخرى ، على موضوع الجلاء وتحديد الزمن اللازم له . وانفض هذا الاجتماع الأول على أن نبلغ البريطانيين رأينا النهائى ليحملوه إلى الفرنسيين .

وقد أبلغنا فعلا بعد ظهر اليوم نفسه المبادىء الأساسية التى نوافق عليها ، وهى التقرير النهائى للجلاء التام عن سورية ولبنان ، على أن لا يكون هذا الجلاء معلقاً على اتخاذ أى قرار من الأمم المتحدة أو من مجلس الأمن ولا على أى شرط كان ، وتحديد وسائل الجلاء من الناحية الفنية ، وتعيين الوقت اللازم له . وقد أبلغ البريطانيون السفير الفرنسى ذلك وكان أميل إلى التردد والتشاؤم .

وفى الساعة التاسعة والنصف من يوم ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦

عقدنا اجتماعاً آخر وقد حضره السيد حميد فرنجية ووزير الخارجية الفرنسية المسيو بيدو والسفير مسيغيلي والكونت « استرورورغ » .

وقد بدأ الاجتماع بجو غير ملائم بخلاف الاجتماع السابق الذى لم يكن فيه الفرنسيون ، فقال المسيو بيدو أنه لا يمكن هنا البت فى الموضوع ، وهو إنما يقبل المباحثة فى شأن اتفاق ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، وإذا لم يتفق عليه أو على تعديله ، فإنه يرجع إلى نصه ويتمسك به ، وكان يرفع صوته ويقول كيف يمكن أن تبقى فرنسا متهمة وحدها أمام مجلس الأمن على حين أنه انتهى الاتهام فى حق الآخرين ، وأشار إلى البريطانيين . وبعد أن تقدم المستر بيفن باقتراح ذكر فيه أنه يطلب من ممثلى الأمم المتحدة أن يأخذوا بعين الاعتبار الجهود التى بذلتها حكومة بريطانيا وفرنسا لتحقيق استقلال سورية ولبنان ، وأن يعهدوا إلى الحكومتين لينظما الجلاء فى مدة معقولة بالاتفاق مع الحكومتين السورية واللبنانية ، تناول الفرنسيون المشروع وراحوا يتذاكرون على حدة ، وفى أثناء غيابهم تبين من أحاديثنا مع المستر بيفن أنه لا مجال للاتفاق ، فأبلغ الفرنسيين ذلك عند عودتهم ، واعتبرت المذاكرات منتهية ، وكان مجلس الأمن قد أوشك أن يجتمع .

ثم ناقش مجلس الأمن دعوى سورية ولبنان وداررت معظم الأبحاث فى أمور جدلية فيما إذا كانت الدعوى تعتبر نزاعا أو حالة ، لأن القرار الذى يتخذ فى هذا الشأن يكون ذا تأثير كبير فى نتيجة المناقشات ، فاعتبار الدعوى نزاعاً يعنى أن هناك دعوى تقيمها دولة مباشرة على دولة أخرى ، وأما اعتبارها حالة ، فهو أن توجه دولة ما من الأمم المتحدة أنظار مجلس الأمن لما تقوم به دولة ثانية فى بلاد دولة ثالثة . ومثل الأول شكوى إيران على روسيا ومثل الثانية شكوى روسيا من وجود جيوش بريطانيا فى اليونان . وإذا كان الخلاف نزاعاً فإن الدول ذات العلاقة المباشرة فى المشكلة القائمة لا يحق لها أن تشترك فى التصويت . وفى اجتماعات يوم الرابع عشر والخامس عشر قدمت اقتراحات كثيرة لم تنل الأصوات الكافية ، وجرت المذاكرة فى بعض الأحيان

حول تغيير كلمة واستبدال أخرى بها ، وتناقش المسيو فيشنسكى رئيس الوفد الروسى مع المستر بيفن والمسيو بيدو فيما إذا كانت الدعوى نزاعا أو حالة ، فأعلن المستر بيفن أنه يكره الجدل فى الأصول ، ورضى أن يمتنع عن التصويت وكذلك فعل المسيو بيدو ، وناقش فيشنسكى الموضوع مناقشة دقيقة عميقة ، تدل على براعة المدعى العام السابق ، وتتبعه للموضوع ، والتماسه لمختلف وجوه القضية وألوانها الكثيرة ومداخلها ومخارجها . ولم يتضح الأمر فى أثناء المفاوضات بل ظل يكتنفه الغموض ، كما أن الجهود التى بذلت للوصول إلى اقتراح ينال إجماع أصوات مجلس الأمن لم تسفر عن نجاح . وإن كان الاقتراح الأميركى قد أوشك أن ينال ذلك ، وهو يأخذ بنظر الاعتبار مختلف التصريحات التى قدمت للمجلس فى هذا الموضوع ، ويعبر عن ثقته بانسحاب الجيوش الأجنبية من سورية ولبنان ، حالما يصبح انسحابها ممكناً من الناحية العملية ، وأن مفاوضات من أجل هذه الغاية سيشرع بها دون تأخير ، ويتطلب من الدول ذات العلاقة أن تثابر على إبلاغ المجلس تطورات هذه المفاوضات . فقدم فيشنسكى بضعة تعديلات على الاقتراح الأميركى طالباً أن يكون الانسحاب حالا ، بدلا من القول عندما يصبح ممكناً من الوجهة العملية ، واقترح إضافة كلمة فنية إلى مفاوضات ، واستبدال كلمة توصية أو تسجيل بالإعراب عن الثقة ، فرفضت هذه الاقتراحات وقبلت بعض التعديلات التى قدمها المستر « ولنغتون كو » ممثل الصين . ولما عرض الاقتراح على مجلس الأمن بالصيغة التى ذكرت وافقت عليه سبع دول وامتنعت فرنسا وبريطانيا وبولونيا عن التصويت ، واستعمل فشنسكى حق الرفض ، وأعلن رئيس المجلس نجاح الاقتراح الأميركى ، ولكن هذا النجاح لم يشترك به جميع الأعضاء الدائميين لمجلس الأمن ، إذ هو لم يبلغ النصاب القانونى وإن حاز الأكثرية ، فاعترض فشنسكى ، ووافق على اعتراضه المستر بيفن والمسيو بيدو ، وكان ذلك مطابقاً للفقرة ٣ من المادة ٧ من الميثاق ، فأعلن رئيس المجلس نقض رأيه السابق ، ولكن مندوبى فرنسا وبربطانيا أخذا على عاتقهما تنفيذ قرار مجلس الأمن الذى وافقت عليه الأكثرية ، وتحقيق رغبة سورية ولبنان بالجلاء بعد المفاوضة

فى شأنه ، برغم حق الرفض الذى استعمله رئيس الوفد الروسى وعطل به قرار مجلس الأمن .

* * *

وإنى لأذكر هنا ما قالته جريدة المنشستر غارديان بعنوان مجلس الأمن فى مرحلته الأخيرة :

« انتهت دورة مجلس الأمن الدولى فى ساعة متأخرة من ليلة السبت الواقع فى ١٦ شباط فبراير سنه ١٩٤٦ ، بعد أيام ثلاثة اشتد فيها الجدل ، واحتدم النقاش ، فتنفس الصعداء أعضاء المجلس ، ولم يخفوا ارتياحهم لإنهاء تلك الجلسات التى كانت شاقه بالنسبة لهم جميعاً ، فكانوا فى شعورهم كمن ألقى عن عاتقه عبئاً ثقيلا واستبشر بالخلاص من عنائه .

« على أن النتيجة التى توصل إليها المجلس بعد تلك الأبحاث الطويلة لم تخل من غرابة ، إذ لا يمكن اعتبارها من الناحية الشكلية قد بلغت النهاية بعد أن استعمل المسيو فشنسكى حق الرفض فأبطل بذلك مفعول القرار الذى اتخذ بأغلبية الأصوات ، وأصبح جديراً بالتساؤل إذا كان يعود مندوبو سورية ولبنان إلى بلادهم وأيديهم صفر بعد ذلك الجهد الذى بذلوه .

« ولقد تصافح القوم مودعين وهم مغتبطون باسمون بعد أن ختم مجلس الأمن جلساته ، ولكن كان هنالك فريقان لم يشتركا بمظاهر الابتهاج والاغتباط بل علت ملامحهم جميعاً أمارات كل شىء ودلائله إلا أمارات الفرح ودلائله ، هذان الفريقان هما مندوبو سورية ولبنان الذين كان مجلس الأمن ينظر فى شكواهم منذ نهار الخميس فى ١٤ شباط (فبراير) ، نخاضوا معركة ظافرة خلال ثلاثة أيام وعلى وجوههم علائم الرزانة والوقار ، التى قلما تظهر فى ساعات النصر وإن كانت تظهر كثيراً فى ساعات الهزيمة . وقد شهد لهم بذلك أغلب أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا فى جانبهم أثناء المعركة ، وأشدهم حماسة المسيو فشينسكى الذى قال عنه المسيو بيدو إنه ملكى أكثر من الملك . على أنه

لم يستطع أن يخاصمهم أحد فى دعواهم الحق حتى ولا المسيو بيدو نفسه » . وقالت أيضاً : كان هنالك ريب كثير فيما إذا كانت دولتا المشرق ترغبان الدخول فى المفاوضات على وجه الإطلاق ، أو فيما إذا كانتا ترفضان المفاوضة على أى شىء آخر قبل أن يتم الجلاء ، أو فيما إذا كانتا تريدان أن تقتصر المفاوضات على الجلاء وتجعلها فنية فحسب . وقد وجد بعض المشرعين ورجال القانون من أعضاء المجلس مجالا فسيحاً لأن يطلقوا العنان للذتهم فى البحث ، كما أن الرئيس كان يدع الأمور تفلت أحياناً من يديه . ففى نقطة واحدة مثلا قبل أربعة اقتراحات تختلف فيما بينها باللفظ دون أن يثنى أحد على أى منها ، ودون أن يستطيع حصر المناقشات فيها . وزاد فى الغموض رفض المسيو بيدو على الموافقة على الجلاء بدون قيد أو شرط ، واستشهاده بانتداب فرنسة ومصالحها وعدم تحديد ما يقصد بالمصالح الفرنسية وما هو مضمونها .

ولقد كان السوريون واللبنانيون يتخوفون أن يشترط فى جلاء الجيوش على المفاوضة فى أمور أخرى ، لأن وجود الجيوش الفرنسية أثناء هذه المفاوضة يمنح فرنسة رجحانا غير عادل . ولم يشأ أن يتنازل المسيو بيدو عن دفاعه عن المصالح الفرنسية فى المشرق ، هذه المصالح التى تعتبر أمراً أكثر أهمية من وجود الجيوش .

وكان المستر بيفن يرمى فى أثناء مناقشة مجلس الأمن إلى ثلاثة أمور :

الأول التوصل إلى حل يرضى به الجميع ، وهو ما لم يستطع الوصول إليه ؛ والثانى اجتلاب الفرنسيين وتحسين العلائق بينهم وبين البريطانيين ، فقال فى مجلس الأمن : « إن الشعب الفرنسى يخرج من كفاح هائل اكتسحت فيه بلاده فلا تستطيع بريطانيا أن تنسى أبداً مابذلته فرنسة من ثمن غال أثناء هذه الحرب بل ما بذلته خلال الحرب العالمية الأولى من أجل السلام العام ، وإذا لم تستطع فرنسا أن تقاوم العدو المكتسح فى هذه الحرب ، ولم تؤت القوة الكافية لذلك ، فهذا راجع إلى ما قاته فى مناسبات غير هذه وأعيده الآن — إلى الدمار الهائل الذى أصابها فى الحرب الماضية .

« ولقد كانت الفترة بين الحربين قليلة جداً فلم يستطع الشعب الفرنسى

أن يعوض عما فقد ، فعلى بريطانيا أن تعطف على وجهة النظر الفرنسية فى هذه المشكلة التى تهمها ، ونحن بحاجة قصوى إلى الثقة والطمأنينة لأنهما يساعدان الحكومة البريطانية على رعاية مشكلة الشرق وغيرها من الأمور التى خلفتها الحرب وراءها ، ولا يمكن للتعاون الدولى أن ينمو ويستمر إلا فى جو مفعم بالصداقة والثقة المتبادلتين » .

وقد جرى حديث بعد ذلك مع المستر بيفن حول هذه الخطبة الممالئة لفرنسا فقال : إنها أعانت على الوصول إلى تسوية . وقيل لى فى الخارجية : إن البيان الذى هىء له كان حيادياً ، ولكن لوزير الخارجية آراؤه الخاصة التى يضيفها متى شاء .

أما الغاية الثالثة للمستر بيفن فهى إنه كان يتأذى من وجود بريطانيا مرة أخرى أمام مجلس الأمن فى موقف المشتكى عليه ، بسبب وجود الجيوش البريطانية فى سورية ولبنان ، ولا سيما أن وجودهما كان نزولا عند رغبة السوريين واللبنانيين . وقد ألقى هذا السؤال على رئيس الوفد السورى فقال : إنه لا يرى أن يجيب عليه ، وإن المستر بيفن يستطيع أن يجد الجواب بنفسه ، ولما أصر على سؤاله أجاب الرئيس الخورى بكلمات أقرب إلى الاقتضاب ، وإن كانت فى مؤداها تؤيد ما ذهب إليه المستر بيفن ، لأن رئيس الوفد السورى ذكر أنه أجاب على ذلك فى جلسة ماضية ، وأشار إلى ما قاله فى إحدى خطبه من أسباب وجود الجنود البريطانيين فى سورية ولبنان .

لقد رأت الحكومة البريطانية بعد ذلك أن تبلغ السوريين واللبنانيين كما ذكرنا أنها لن تتقيد بوعدها فى إبقاء جنودها حتى يخرج الجنود الفرنسيون ، لأنها لا ترغب أن تعود مرة ثانية إلى مجلس الأمن . وقد تلقينا برقية من الحكومة السورية فى صدد هذا الموضوع ، تشير فيه إلى أن الحكومتين السورية واللبنانية هما اللتان طلبتا بقاء الجنود البريطانيين طالما بقى الجنود الفرنسيون .

ولا شك أن رجال الحكومتين لم يبرح خاطرهم ما حدث سنة ١٩٤٣ فى

لبنان وما حدث فى سورية سنه ١٩٤٥ ، بل لا يزال فيهم من يذكر سنة ١٩١٩ حينما انسحبت الجنود البريطانية ، وحل محلها الفرنسيون ، وما أدى إليه ذلك العمل .

* * *

وبعد انتهاء مجلس الأمن من رؤية الدعوى، عقد اجتماع فى وزارة الخارجية البريطانية حضره وزير الخارجية ووكيل الوزارة الدائم الجديد « هوم سرجنت » وبعض مساعديه ، ورئيسا الوفدين السورى واللبنانى ووزيرا لبنان وسورية . وكان مبدأ الحديث عما تم فى مجلس الأمن وعما يجب أن يصنع الآن ، فذكر بيفن بصراحة أن حكومته أقرت الخطة التى اتخذها فى تنفيذ قرار اكثرية مجلس الأمن ، وهى عازمة على أن لا تذهب إليه ثانية ولا بد لها من سحب جنودها ، وقال ان قضية الجلاء عن سورية أمر مفروغ منه ، وأخذ يبحث فى شؤون لبنان وظروفه المختلفة ، وذكر شيئاً عن اتجاهات الفرنسيين وحرصهم على أن تجرى المفاوضات فى باريس . ولما قيل له أن السوريين واللبنانيين يفضلون المفاوضات فى لندن أو فى بيروت ، أجاب أنه لايخوض معركة لتقرير عاصمة أو أخرى ، وكان اعتراضه على بيروت صريحا وقال : ان المفاوضات فيها لا تؤدى إلى نتيجة ، وأردف ذلك بقوله : انه ليست هناك مفاوضات بمعنى هذه الكلمة ، ولكن مباحثات تجرى بين الخبراء العسكرين لتقرير الوسائل الفنية للجلاء وتحديد مراحلها ، وأكد أن الأبحاث ستقتصر على الجلاء ولا تتجاوزه إلى سواه .

وقد تعرض المستر بيفن إلى موضوع نصارى لبنان ومايدعيه الفرنسيون فى ذلك ، فكان جواب رئيسا الوفدين السورى واللبنانى قاطعا فذكر الأول أن دعوى حماية النصارى مضرة بالنصارى أنفسهم ، لأنها تجعل الأكثرية الإسلامية تنظر إليهم نظر عداء ، باعتبارهم سببا لتدخل الأجانب فى ديارهم ، عدا أن هذه الحجة إنما هى لتبرير بسط الحكم والسيطرة ، إذ لا يوجد فى كثير من البلاد التى احتلها الفرنسيون فى آسيا وافريقية نصارى لحمايتهم ، ولكن

الاستعمار هو الغاية الحقيقية . وقال رئيس الوفد اللبنانى مؤكداً أن محاولة إثارة الخلاف بين المسلمين والنصارى إنما هو ناشىء عن رغبة التفريق بين الطائفتين لمقاومة الفكرة الوطنية . وكان رأى بيفن انه يجب أن لا تدخل المعتقدات فى الأغراض السياسية .

ثم عقد اجتماعان فى ٢٦ و ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ فى المفوضية السورية حضرهما المستر هاو والمستر هندرسن ، والأول مساعدوكيل الوزارة الدائم فى شئون الشرق الأوسط وهو الآن حاكم السودان ، والثانى رئيس هذه الدائرة ، وكنت مع الرئيس الخورى ، وقد أطلعنا فى أثناء ذلك على أن المستر بيفن أبلغ الفرنسيين أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مرتبطة بقرار مجلس الأمن ، ولم يعد مفعول لأى تعهد غيره ، وأنها ستسعى وتؤمل أن تسير فرنسا على خطتها فى الجلاء ، ولا سيما عندما ترى الجنود البريطانية التى تفوق جنودها عدداً وعدة ، قد استطاعت الانسحاب فى وقت قصير ، فلا تبقى لها حجة فى الإبطاء ، ولا سيما أنه من الممكن توفير وسائل النقل البرى والبحرى للفرنسيين ، وفى حالة عدم سلوك الفرنسيين هذه الخطة فسيبقون وحدهم أمام مجلس الأمن ويكون موقف بريطانيا بالنسبة لهم متناسباً مع القرار الذى اتخذه المجلس .

وقدم رئيسا الوفدين السورى واللبنانى على أثر ذلك كتاباً للأمم المتحدة وصفا فيه ماجرى فى مجلس الأمن ، وتمسك الوفدين السورى واللبنانى بالقرار الذى اتخذ ، وأبديا استعدادهما للدخول فى مفاوضات مع الدولتين البريطانية والفرنسية على أساس ما قرر فى شأن الجلاء ، مؤملين أن المفاوضات المقبلة سوف تؤدى إلى التوصل للحل السلمى المنشود ، فلا تبقى حاجة لحمل القضية مرة ثانية إلى مجلس الأمن .

* * *

(ز) الجلاء

خرج السوريون واللبنانيون ومعهم بعض الأصدقاء البريطانيين من قاعة مجلس الأمن كما ذكرت ، وعلى وجوههم مخايل الكآبة ، وفى نفوسهم خشية

الإخفاق ، بعد تلك النتيجة الغريبة التى وصل إليها الاجتماع ، غير إننى برغم شعور الانقباض الذى استولى على بادىء الأمر ، أخذت أتأمل مما جرى وأفكر فيه ، فوصلت إلى نتيجة أبعدت عنى شبح التشاؤم ، وذهبت إلى الرئيس فارس الخورى الذى كان قد ترك الاجتماع قبل انتهائه ، ووكل إلى الجلوس مكانه ، فقلت له ما اعتقد فوافقنى عليه ، وأرسلت برقية إلى الحكومة السورية أنبئها بخلاصة ما حدث ، وفيما أدركناه من نصر أدبى عظيم لابد أن يؤتى ثمراته ، وهكذا كان .

أما من الناحية الشرعية فقد تذاكرنا مع أحد المتشرعين الأجانب فى الأمر فكان رأيه أن الدعوى لا تعتبر أنها لا تزال مطروحة أمام مجلس الأمن ، ما دامت المفاوضات مستمرة ، ولكن إذا فشلت المفاوضات ، فإنه يمكن عرض المشكلة من جديد على المجلس ، إذا رغب بذلك أى فريق من أولى العلاقة وإذا رغب المجلس نفسه ، وطلب أن يطلع على نتائج المفاوضات .

وبعد أن سارت الأمور سيراً وئيداً جرت مفاوضات العسكريين فى باريس بين الثانى والسادس من آذار (مارس) سنة ١٩٤٦ ، فحدد ميعاد الجلاء بالنسبة لسورية فى أواخر نيسان (ابريل) وعندما عرف ذلك تلقينا من الحكومة السورية برقية تذكر فيها أن الرأى العام لا يرضى بهذا التسويف . وأنها تفضل حمل القضية مرة ثانية إلى مجلس الأمن . وكلف الرئيس الخورى بالسفر إلى أميركا . لأن مجلس الأمن سيجتمع هناك ، فأبلغته البرقية وكان لايزال فى لندن فتساءلنا كيف تبعث القضية مرة ثانية ؟ وما هو الوقت الذى تحتاج إليه ؟ وكيف يكون جلاء جيش فى حالة طبيعية فى مدة أقصر من هذه المدة المحددة ؟ وأنه ينبغى إيضاح هذا الأمر للرأى العام وتوجيهه توجيهاً حسناً . فأرسلنا برقية فى هذا المعنى ، فورد علينا الجواب فى اليوم الثانى وفيه تأكيد لما ارتأيناه .

* * *

وأقرت سورية يوم السابع عشر من نيسان (ابريل) عيداً قومياً ، يحق لكل سورى أن يكون فخوراً بالعمل الذى خلد له ، فهو فى وسط الحوادث

الخطيرة التى شهدتها سورية خلال خمسة وعشرين عاما ، يظل أبقى ما يكون ذكرى نضال عنيف ، كان هو ختامه بل عنوانه ، وما من خطر يتجاوز فى مداه معنى ذلك النضال الذى خاض غماره شعب صغير أعزل ليتحرر من ربقة الأسر ، وينشىء الدولة العربية الجديدة فى الموطن الذى خرجت منه فكرتها الخالدة(١) .

---

(١) تلقينا رسائل ودية كثيرة فى لندن بمناسبة يوم ١٧ نيسان (ابريل) وجلاء الجنود الأجنبية ، بعد أن أذعنا ما قررته الحكومة من اتخاذه عيداً وطنياً واعتزمنا الاحتفال به ، وقد تلقينا من المستر اتلى والمستر بفن والمستر ايدن كلمات رقيقه ، ولكن المستر تشرشل الذى أرسلنا له كتابا كزعيم للمعارضة ودعوناه لحضور لاحتفال بعث إلينا بجواب مؤرخ فى ١٩ نيسان ١٩٤٦ يقول فيه : « شكراً لرسالتكم المؤرخة فى ١١ نيسان ، ويلوح لى أنه غير جدير أن يكون « انسحاب الجنود الأجنبية » من سورية عيداً وطنياً إذ هو بعيد أن يوفى حق الجنود البريطانية التى كان وجودها فى سورية ضامناً لاستقلالكم ، بل مؤديا الى إنجاز هذا الاستقلال ، ولعل أفضل تاريخ للاحتفال بعيد وطنى لسورية ، هو ذلك اليوم الذى وقعت فيه السلطات البريطانية والفرنسية والسورية اتفاق استقلال سورية قبل احتلالها فى صيف سنة ١٩٤١ ، ولاشك أننى فى هذه الحالة لا أرى مشاركة فى احتفال كالذى ترتأونه إذ يخيل لى أنه يبنى على أساس هو أقرب إلى الإساءة منه إلى الإحسان ، الذى ينبغى أن يرافق تشييد الاستقلال السورى على قرار مكين » .

تساءلت عن البواعث التى حملت المستر تشرشل على إرسال رسالة بهذه الصيغة ، ورأيت لزوماً إجابته وإيضاح بعض الأمور له ولا سيما بالنسبة إلى الموقف الذى وقفه قبل أقل من سنة . على أننى بطبيعة الأمر لم أكن أشاركه رأيه فيما ذكره عن قرار السلطات البريطانية والفرنسية سنة ١٩٤١ ولا أعرف ما هى السلطة السورية التى شاركت البريطانيين والفرنسيين بالتوقيع قبل احتلال البلاد . وقد أشرت فى جواب أرسلته إليه فى ٢٥ نيسان سنة ١٩٤٦ إلى تصريحه سنة ١٩٤١ من أن سورية يجب أن ترد إلى أهلها ، وإلى تدخل الجيش البريطانى فى حوادث سنة ١٩٤٥ ، وقلت أن الشعب السورى ينظر إلى انسحاب الجنود البريطانيه كأنه تأكيد واضح لانتهاء المهمة التى حددت لها ، وسيذكر جميع الذين حضروا الاحتفالات التى جرت أخيرا فى دمشق وحلب لتكريم الجيوش البريطانية عند انسحابها ، إن الشعب السورى والحكومة السوريه لم يضيعا فرصة لإظهار ما كان يخامرهما من شعور .

ثم ذكرت بعض العبارات التى وردت فى الرسالتين اللتين تبادلتهما مع المستر بيفن ، وأضفت إلى ذلك أن يوم ١٧ نيسان (إبريل) الذى أقرته الحكومة السورية عيدا وطنيا إنما تمنى به جلاء الجنود الفرنسية الذى يبلغ فيه الاستقلال غايته ومداه ، بعد أن احتلت البلاد زهاء خمسة وعشرين عاما ، وقد اجتنبنا التمييز بين الجنود الفرنسية والبريطانية حتى لا يكون هنالك محذور وإن كان القصد واضحا ، وقد اشترك سفير فرنسا نفسه فى الاحتفال الذى أقمناه .

فبعث إلى برسالة فى ٢ أيار (مايو) سنة ١٩٤٦ قال فيها « إن رسالتى إليه كانت مرضية كل الرضى ، ومع ذلك فإن صيغة « جلاء الجنود الأجنبية » ليس فيها وجه للاعتراف بنصيب بريطانيا =

. . . .

= العظمى فى تأسيس استقلال سورية ، ولا أزال أشعر بأن المناسبة لم تكن حسنة الاختيار — أو لم تبين بإيضاح » .

ولا جدال فى أن المستر تشرشل وغيره من البريطانيين يرون أن بلادهم قامت فى أثناء الحرب العالمية الثانية بعمل كبير فى تأييد استقلال سورية ، عرض صلاتهم بحليفتهم فرنسا إلى الخطر ، ولكن هذا التأييد الذى شاركت فيه الولايات المتحدة مشاركة قلت أو كثرت ، لا يقاس بما صنعتة الدولتان وحملتا مسؤوليته ، منذ وعد بلفور إلى إنشاء إسرائيل ، التى لولاهما ما كانت تقوم لها قائمة فى المشرق .

***

وجدير بنا أن نذكر فى الختام تسجيلا لوقائع التاريخ إن جلاء الجنود الأجنبية عن سورية ولبنان كان عظيم الأثر فى العالم العربى كله ، ليس فى مشاركة هذين القطرين بتقدير ما أحرزاه من حرية كاملة فحسب ، بل عدا ذلك لما بعثه فى بعض الأقطار العربية التى تشكو من انتقاص فى سلطانها أو احتلال ، قل أو أكثر ، لبعض أجزائها ، من وجوب احتذاء ذلك المثال والسعى لإدراك ما أدركته سورية ولبنان ، فلم يرتبطا بمعاهدة ، ولم تبق فيهما جنود أجنبية ، ولم تمنح لدولة قواعد عسكرية أو بحرية أو جوية .

ومهما كان فى شواغل اليوم أو الغد ما يقتضى معالجته من المهمات السياسية ، فالوقائع السالفة والحوادث الماضية ينبغى أن لا تبرح قيد الخاطر ، لأن الميراث المشترك لكل أمة يربط بين مختلف أجيالها ، والذين شهدوا أيام الحكم الأجنبى ، وعرفوا عظم ما يطلبه من خيال وشجاعة وتضحية يدركون أن الاستقلال التام هو ثمرة الجهود المتمادية التى أدت إلى انتصار المبادىء الوطنية الرفيعة والقيم الإنسانية السامية .

ملاحق

(١)

صك الانتداب على سورية ولبنان

« إن مجلس جمعية الأمم »

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضى سورية ولبنان ، التى كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية ، يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها ، إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالى ومعاونتهم وإرشادهم فى إدارتهم ، وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد الآنفة الذكر ، يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسوية التى قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين فى المواد المذكورة فيما بعد ، قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسوية ، وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسوية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم عصبة الأمم طبقاً للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر (الفقرة الثانية) ، تقضى بأنه إذا كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التى تجريها الدول المنتدبة ، لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم ، فالمجلس هو الذى ينظم ذلك .

يضع نصوص الانتداب كما يلى موافقاً عليه :

المادة الأولى : على الدولة المنتدبة أن تضع فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، نظاماً أساسياً لسورية ولبنان .

ويجب أن يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية ، وأن تؤخذ فى وضعه بعين الاعتبار ، حقوق ومصالح وأمانى كل الشعوب النازلة فى البلاد

المذكورة ، وأن ينص فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل إرتقاء سورية ولبنان ، إرتقاء مطرداً بصفتهما دولتين مستقلتين . وإلى أن يوضع هذا النظام الأساسى موضع التطبيق ، يجب أن يسار فى إدارة سورية ولبنان ، على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالى .

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الإدارية المحلية ، بقدر ما تسنح الظروف بذلك .

المادة الثانية : للدولة المنتدبة أن تحتفظ بجيوشها فى البلاد الواقعة تحت الانتداب ، بقصد الدفاع عن هذه البلاد . ولها أن تنظم الجندرمة المحلية اللازمة عن الدفاع عن البلاد ، وأن تستعملها لهذا الغرض والمحافظة على الأمن ، وذلك إلى أن يوضع النظام الأساسى موضع التنفيذ ، ويعود الأمن العام إلى نصابه . ويشترط فى ذلك أن لا تؤلف هذه القوى المحلية ، إلا من سكان البلاد التى يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندرمة فيما بعد ، تابعة للحكومات المحلية ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التى يجب أن تحتفظ بهما عليها الدولة المنتدبة ، وليس ثمة ما يمنع سورية ولبنان ، من الاشتراك فى نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط فى البلاد .

وللدولة المنتدبة فى كل آن ، أن تستعمل الموانىء وسكك الحديد ، وكل طرق المواصلات فى سورية ولبنان ، لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة : أن إدارة علاقات سورية ولبنان الخارجية ، وقبول واعتماد قناصل الدول الأجنبية فيهما ، من حقوق الدولة المنتدبة وحدها ، كما أن السوريين واللبنانيين المقيمين فى خارج حدود سورية ولبنان ، يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية .

المادة الرابعة : أن الدولة المنتدبة تضمن أراضى سورية ولبنان من كل فقدان أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها ، ومن وضع أية مراقبة أجنبية كانت عليها .

المادة الخامسة : أن الامتيازات والحقوق التى كان الأجانب يتمتعون بها فى عهد الدولة العثمانية ، وفقاً للتقاليد والامتيازات الأجنبية المعلومة ، ومنها حق القضاء القنصلى والحماية ، تعتبر غير نافذة وغير معمول بها . غير أن المحاكم القنصلية الأجنبية تظل نافذة الأحكام كما فى الماضى ، إلى أن يوضع النظام القضائى المنصوص عنه فى المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ .

إذا كانت الدول التى كان رعاياها يتمتعون فى ١ آب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة ، لم تعدل عن إعادة تلك الامتيازات والحقوق ، أو عن تطبيقها مدة معينة ، فالامتيازات والحقوق الآنفة الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب ، إما بتمامها أو بالتعديل الذى يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن .

المادة السادسة : تضع الدولة المنتدبة فى سورية ولبنان ، نظاماً قضائياً يضمن للوطنيين والأجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة فى سورية ولبنان ، نظام الأحوال الشخصية والمصالح ذات الصفة الدينية ، وتقوم الدولة المنتدبة على الأخص ، بمراقبة إدارة الأوقاف طبقاً للشرائع الدينية ولإرادة الواقفين .

المادة السابعة : تكون المعاهدات الخاطة بتسليم المجرمين المعمول بها الآن بين الدولة المنتدبة والدول الأجنبية ، نافذة فى سورية ولبنان إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة : تضمن الدولة المنتدبة لكل إنسان حرية العقيدة بأوسع معانيها ، كما تضمن أيضاً حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف أنواعها ، فيما لا يخالف شروط الآداب والأمن العام .

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة ، سبباً فى عدم المساواة فى معاملة أهالى سورية ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف فى الاحتفاظ بمدارسها ، لتهذيب وتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، على شرط أن تتقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة ، التى تضعها الإدارة للتعليم العام .

المادة التاسعة : تمتنع الدولة المنتدبة عن التدخل فى إدارة مجالس المعابد ، أو فى إدارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة ، التى تظل حرمتها مضمونة ضماناً مطلقاً .

المادة العاشرة : إن المراقبة التى تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية فى سورية ولبنان ، تكون مقصورة على المحافظة على الأمن العام وحسن الإدارة ، ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حرا . ولا تكون جنسية أعضاء هذه البعثات سببا فى تقييدهم بشروط خاصة ، على شرط أن لا تخرج أعمالهم عن دائرة الدين .

وفى استطاعة هذه البعثات الدينية أن تشتغل بأعمال التعليم والإسعاف العام على شرط أن تكون خاضعة فى ذلك لأحكام النظام والمراقبة التى تضعها الدولة المنتدبة أو الدول المشمولة بانتدابها بالتعليم والتربية والإسعاف .

المادة الحادية عشرة : من خصائص الدولة المنتدبة أن تمنع فى سورية ولبنان كل ما من شأنه أن يجعل رعايا إحدى الدول الداخلة فى جمعية الأمم أو الجمعيات والشركات التابعة لها فى موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة .

وللشركات والجمعيات التابعة لها أو لأى دولة أخرى غيرها سواء كان ذلك فى أمور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الأخرى أو الملاحة والمعاملة المقررة للسفن والطيارات .

وكذلك تكون المساواة فى سورية ولبنان تامة فيما يتعلق بالبضائع الواردة من بلاد إحدى تلك الدول أو الصادرة إليها . ويكون مرور البضائع وانتقالها حراً فى البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة .

وللدولة المنتدبة أن تفرض أو أن تحمل الحكومات المحلية على فرض كل ما تراه ضرورياً من الرسوم والعوائد الجمركية على شرط أن لا يكون ذلك مخالفاً للأحكام الآنفة الذكر . وللدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية العاملة بشورتها أن تعقد اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة لها لأسباب الجوار .

وللدولة المنتدبة أن تقوم أو أن تحمل على القيام بما تراه واجباً لإنماء الموارد الطبيعية فى الأراضى المذكورة وأن تصون مصالح الشعوب الوطنية على أن لا يكون فى عملها هذا ما يناقض الفقرة الأولى من هذه المادة .

والامتيازات الخاصة بإنماء هذه الموارد الطبيعة تعطى بدون تمييز بسبب الجنسية بين رعايا كل الدول الداخلة فى جمعية الأمم بشروط لا تمس بقاء سلطة الحكومة المحلية تامة . ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام .

وهذه الفقرة لا تعارض حق الدولة المنتدبة فى إيجاد احتكارات ذات صفة مالية بحتة لمصلحة أراضى سورية ولبنان ولإيجاد الموارد المالية الأكثر انطباقاً على الحاجات المحلية لهذه الأراضى أو فى بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية سواء بواسطة الحكومة رأساً أو بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها على شرط أن لا ينجم عن ذلك بالذات أو بالتبع ، أى احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة ، أو لرعاياها أو أية ميزة تفضيلية لا تنطبق على المساواة الاقتصادية ، أو التجارية ، أو الصناعية المضمونة فيما سبق ذكره .

المادة الثانية عشرة : يجب على الدولة المنتدبة أن توافق لحساب سورية ولبنان على الاتفاقات الدولية العامة المعقودة ، أو التى ستعقد بمصادقة جمعية الأمم بشأن المسائل الآتية : الرقيق وتجارة المخدرات والأسلحة والذخائر والمساواة التجارية وحرية مرور البضائع وحرية الملاحة البحرية والجوية والمواصلات البريدية والبرقية السلكية واللاسلكية وحماية الحقوق الفنية والأدبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة : تضمن الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح بذلك الظروف الاجتماعية والدينية وسواها انضمام سورية ولبنان إلى الأنظمة ذات الفائدة العامة التى ستضعها جمعية الأمم للوقاية من الأمراض أو لمحاربتها ويشمل ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشرة : تضع الدولة المنتدبة وتنفذ فى السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام

الآتية ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة فى جمعية الأمم المساواة فى المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

١ — يجب أن يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر ، أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ .

٢ — إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد ، ويجب على كل شخص يكشف أثراً بدون حصول على الإذن المذكور فى الفقرة الخامسة ، أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه ، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

٣ — لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات ، إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن ، ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه . ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا بإذن تلك السلطة .

٤ — كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمداً أو إهمالا ، يجب أن يجازى جزاء معيناً .

٥ — ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات ، إلا بإذن من السلطة ذات الشأن ، وإلا غرم المخالف غرامة مالية .

٦ — توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتاً ، أو دائماً فى الأراضى التى تحتوى فائدة تاريخية أو أثرية .

٧ — لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الأثرى ، وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص ، أن لا تستثنى علماء أمة ما .

٨ — يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه ، والسلطة ذات الشأن بالنسبة التى تعينها هى ، فإذا تعذر الاقتسام لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل

المادة الخامسة عشرة : متى وضع النظام الأساسى المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا الصك موضع التنفيذ ، تتفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية ، على طريق تسديد هذه الحكومات لكل النفقات التى أنفقتها الدولة

المنتدبة ، على تنظيم الإدارة وإنماء الموارد الطبيعية ، وعلى إنشاء الأعمال النافعة ذات الصفة الدائمة ، التى تبقى فائدتها للبلاد ، ويبلغ هذا الاتفاق لمجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة : تكون اللغة العربية والفرنسوية اللغتين الرسميتين فى سورية ولبنان .

المادة السابعة عشرة : تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم ، تقريراً سنوياً فى الشكل الذى يطلبه ، عن الإجراءات التى اتخذتها فى خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب ، ويضاف إلى هذا التقرير كل الأنظمة والقوانين التى تكون قد سنت فى ذلك العام .

المادة الثامنة عشرة : إن موافقة مجلس جمعية الأمم ضرورية لإحداث أى تغيير فى نصوص صك الانتداب الحالى .

المادة التاسعة عشرة : من خصائص مجلس جمعية الأمم عند إنتهاء الانتداب أن يبذل كل نفوذ لضمان قيام حكومة سورية بالواجبات المالية ، ومنها المخصصات أو رواتب التقاعد التى تكون الإدارة السورية قد تعهدت بها فى مدة الانتداب .

المادة العشرون : تقبل الدولة المنتدبة أن كل خلاف يقع بينها وبين أحد أعضاء جمعية الأمم على تفسير أو تطبيق أحكام الانتداب ولا يمكن حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها فى المادة الرابعة عشر من عهد جمعية الأمم .

يودع أصل هذه الوثيقة فى أوراق جمعية الأمم ويقدم السكرتير العام لجميع أعضاء جمعية الأمم نسخا منها بعد تصديق مطابقتها على الأصل .

حرر فى لندن فى اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ .

(٢)

الاتفاق المعقود بين فرنسا والولايات المتحدة فى باريس

فى شأن سورية ولبنان

بتاريخ ٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٤

والذى جرى تبادل وثائق إبرامه فى باريس فى ١٣ تموز (يوليو) ١٩٢٤

بين رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمركية

لما كانت تركيا قد تنازلت فى معاهدة السلم التى عقدتها مع الدول المتحالفة عن جميع حقوقها ومطالبها فى سورية ولبنان .

ولما كانت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التى أدخلت فى معاهدة ڤرساى أقرت نظام الانتداب فى بعض الأقطار ، كنتيجة للحرب الأخيرة ، فانتهت فيها سيادة الدولة التى كانت تحكمها ، وكانت صكوك الانتداب تحدد فى كل حالة بمجلس عصبة الأمم .

ولما كانت الدول الكبرى المتحالفة اتفقت على أن تكل إلى فرنسا الانتداب على سورية ولبنان .

ولما كانت صكوك الانتداب قد حددت بمجلس عصبة الأمم .

(تلا ذلك العشرون مادة الأولى والمادة الأخيرة) .

ولما كان الانتداب الذى ذكرت نصوصه فيما تقدم قد أصبح نافذاً منذ ٢٩ ايلول سنة ١٩٢٣ .

ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية ، قد ساعدت بمحاربتها ألمانية على هزيمة هذه الدولة وحليفاتها ، وعلى تنازل هذه الحليفات عن حقوقها ومطالبها فى الأقطار التى انتقلت منها . إلا أنها — الولايات المتحدة — لم تبرم ميثاق عصبة الأمم الذى أدمج فى معاهدة فرساى .

ولما كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية ترغبان فى الوصول إلى اتفاق نهائى حول حقوق هذه الحكومات وحقوق رعاياها فى سورية ولبنان .

فقد قرر رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية عقد اتفاق لهذه الغاية وعينا مفوضيهما :

عن رئيس الجمهورية الفرنسية ، المسيو ريمون بوانكاره ، عضو مجلس الشيوخ رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية .

وعن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية سعادة المسيو ميرون . ت : هريك ، سفير الولايات المتحدة فوق العادة المفوض فى فرنسا ، اللذين تبادلا أوراق اعتمادهما ووجداها موافقة للأصول ، اتفقا على ما يلى :

المادة الأولى : أن حكومة الولايات المتحدة تقبل أن تدير فرنسا سورية بحسب الانتداب السابق الذكر ، على أن تراعى النصوص الواردة فى هذا الاتفاق .

المادة الثانية : أن الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التى ضمنتها نصوص الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها ، وإن لم تكن الولايات المتحدة من أعضاء عصبة الأمم .

المادة الثالثة : نحترم الحقوق الملكية التى هى للأميركيين فى الأراضى المشمولة بالانتداب ولا تمس بحال من الأحوال .

المادة الرابعة : تبعث الدولة المنتدبة إلى حكومة الولايات المتحدة بنسخة من التقرير السنوى الذى ينبغى عليها وضعه ، طبقاً للمادة ١٧ من الانتداب .

المادة الخامسة : أن لرعايا الولايات المتحدة الحرية بإنشاء وتعهد مؤسسات علمية وإنسانية ودينية فى الأراضى الخاضعة الانتداب ، وقبول الأشخاص الذين يرغبون التعلم باللغة الإنكليزية ، على أن تراعى القوانين المحلية المتعلقة بالنظام العام وحسن الأخلاق .

المادة السادسة : كل تعديل يطرأ على نصوص الانتداب لا يكون له أى تأثير على هذا الاتفاق ، مالم توافق عليه الولايات المتحدة .

المادة السابعة : يبرم هذا لاتفاق بحسب الأوضاع الدستورية المتبعة عند الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجرى تبادل وثائق الإبرام فى باريس بأقرب وقت ممكن . ويصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ هذا التبادل .

وبناء على ذلك فإن مفوضى الدولتين الحائزين على الصلاحيات اللازمة لهذه الغاية وقعوا هذا الاتفاق ووضعوا عليه أختامهم .

صنع منه نسختان فى باريس . فى ٤ نسان (إبريل) سنة ٩٢٤

وقد وقع النص الانكليزى فى نفس التاريخ .

وجرى تبادل دقائق الإبرام فى ١٣ تموز سنة ١٩٢٤ .

(٣)

المعاهدة السورية الفرنسية

التى تم توقيعها فى قصر وزارة الخارجية بباريس

فى ١٩ أيلول عام ١٩٣٦

(إن البرلمان الفرنسى رفض إبرام هذه المعاهدة)

المحضر الذى تم توقيعه فى ٩ أيلول

إن الوفد الفرنسى والوفد السورى بعد أن درسا معاً طبقاً للاتفاق الذى عقد فى أول أذار ١٩٣٦ مختلف المسائل المتعلقة بوضع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ، قد قررا بعد مفاوضات جرت فى باريس صيغ الوثائق المربوطة التى تؤلف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها وهى :

اتفاق عسكرى

خمسة بروتوكولات

إحدى عشرة مراسلة

تعرض حكومة الجمهورية السورية البرلمانية حال تشكلها فى سوريا هذا النص على البرلمان السورى لأجل إبرامه .

كتب فى باريس على نسختين فى ٩ أيلول ١٩٣٦

التواقيع — ب . ڤيينو

له . دمارتل

هاشم الأتاسى — خاتم الوفد السورى ١٩٣٦ الرئيس ه . ا .

فارس الخورى — ب . ف .

جميل مردم بك — دمارتل

سعد الله الجابرى

مصطفى الشهابى

ادمون حمصى

نص مشروع المعاهدة السورية الفرنسية

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية .

بناء على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة السورية ، معتبرة ماتم من التطور فى سوريا ، ونظراً للتقدم الذى تحقق فى سبيل تثبيت سورية أمة مستقلة ، وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سورية فى عصبة الأمم فى مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسم إبرام المعاهدة ، متبعتين فى ذلك منهاجاً تام الصراحة ، قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال العلاقات التى تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب وعلى تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه فى الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها . ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما .

وهم بعد أن تداولوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على ما يلى :

المادة الأولى — يسود بين فرنسا وسوريا سلم وصداقة دائمان .

ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التى تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية — اتفقت الحكومتان على أن تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ فى كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة .

وقد تعهدتا بأن تقفا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنبا كل عمل من شأنه أن يسىء إلى علاقتهما مع الدول الأخرى .

وتقيم كل منهما لدى الأخرى ممثلا سياسياً .

المادة الثالثة : يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التى عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سوريا أو باسمها .

المادة الرابعة : إذا أدى خلاف بين سوريا ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم أو لأى اتفاق دولى آخر يتطبق على مثل تلك الحال .

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها فى الفقرة السابقة مشتبكا فى نزاع يبادر حينئذ الطرف السامى المتعاقد الآخر فوراً إلى نجدته بصفته حليفاً ، وفى حال خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لإتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة السورية تنحصر فى أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية فى الأراضى السورية كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجارى المياه والموانىء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة : إن مسؤولية حفظ النظام فى سوريا ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية . والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية إلى سوريا مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق . وتسهيلا لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتب عليها عملا بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استقرار بقاء مسالك العبور (الترانسيت) الجوية للحكومة الفرنسية التى تجتاز الأراضى السورية وصيانتها فى جميع الظروف هما من مصلحة التحالف .

المادة السادسة : عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاق والعقود التطبيقية ما لم ينص

فى متنها على مدة أقصر ، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها ، مجاراة لأوضاع جديدة . وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها ، إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين ، اعتباراً من السنة العشرين ، بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الإبرام بأسرع ما يمكن ، وتبلغ إلى عصبة الأمم .

توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها ، يوم قبول سوريا فى عصبة الأمم .

المادة الثامنة : حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسوريا ، سواء من جراء مقررات دولية ، أو من أعمال عصبة الأمم . وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ، ينتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية .

المادة التاسعة : كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمى ويعول على النص الفرنسى .

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ، ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة ، فالطرفان الساميان المتعاقدان ، متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم ، المنصوص عليها فى ميثاق عصبة الأمم .

والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقى لمدة خمس سنوات ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، جنوداً فى جبل الدروز والعلويين ، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تدع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة فى هاتين المنطقتين ، فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها ، والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضى من الأشخاص المحليين ، لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات .

ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسية فى مختلف هذه النقاط ، لا يفيد احتلالا ولا يمس بحقوق السيادة السورية .

المادة ٦ — تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ، ولتعليمها ولتنقلاتها ولنقلياتها ومواصلاتها ، سواء كان ذلك حول النقاط المقيمة فيها ، أو فى المرور من إحدى تلك النقاط إلى غيرها ، وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التى تحتاج إليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق ، والسكك الحديدية ، وطرق الملاحة ، والمرافىء والأرصفة والمطارات ، وسطوح المياه ، وحق الطيران فوق الأراضى ، واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكى ، ولا يجوز فى حال من الأحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية .

وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام فى دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافىء السورية ، على أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تتلقى بلاغا مقدما عن زيارة المرافىء السورية ، والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسيـة جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص ، وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية أو بالممتلكات التى لها عليها حق انتفاع . لا يجوز أن ينتج تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة فى أعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً .

المادة ٧ — تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، ومع التحفظ بالتعديلات التى قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إحداثها فى المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسـيين المنفردين ، وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين فى الأراضى السورية بمقتضى التحالف الميزات والمناعات التى كان يتمتع بها فى سوريا هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

المادة ٨ — تتعهد الحكومة السورية بأن تتسلم أراضى الطيران المحدثة من جانب السلطة الفرنسية فى سوريا فى تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ

أو الأراضى التى يرى الطرفان الساميان المتعاقدان أن إحداثها ضرورى للدفاع الجوى (وهى غير المؤسسات والأراضى المذكورة فى المادة ٥) ، وتأخذ على عاتقها تعهد تلك الأراضى جميعاً والمحافظة عليها ، وتعين شروط أخذ تلك الأراضى باتفاقات خاصة .

ولطيارات القوى الفرنسية بصورة عامة ، حق الطيران فوق الأراضى السورية ، تحت قيد مراعاة السير ذاتها المرعية فى فرنسا ، وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن وأماكن الاجتماع المرتادة . ولهذه الطيارات الانتفاع من أراضى الطيران وسطوح المياه فى الأراضى السورية ، ويحق للحكومة الفرنسية أن تستبقى فى هذه الأراضى ، أو أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة إنشائها وتعهدها .

ويجوز للحكومة الفرنسية أن تقيم على المخازن والمعامل التى تحتفظ بها ، أو تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية .

والحكومة السورية تضع جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها .

اتفاق عسكرى

المادة ١ — أن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها .

المادة ٢ — الحد الأدنى الذى يجب أن تحويه القوى العسكرية السورية ، هو فرقة مشاة ولواء خيالة ، والمصالح التابعة لها .

المادة ٣ — تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية السورية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على أن تعود نفقاتها على الحكومة السورية :

(آ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكرى . تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل ، ولما كان من المرغوب

فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً فى جيش الطرفين الساميين المتعاقدين ، فإن الحكومة السورية تتعهد بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ، القيام بقيادة فعلية موقتة فى القوى العسكرية السورية ، بناء على طلب يوجه إلى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه ، وفى هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التى يلحقون بها فى كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم .

(ب) إرسال كل من ترى الحكومة السورية ضرورة لإرساله للتعلم خارج سوريا من رجال القوى المسلحة السورية ، إلى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية ، إلا أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها ، بأن ترسل إلى أى بلد آخر من لا يكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من الأشخاص .

المادة ٤ — تسهيلا لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحا وعدداً من الطراز المستعمل فى القوى المسلحة الفرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية ، لتمكينها من أن تؤمن فى فرنسا احتياجات القوى المسلحة السورية ، من أسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز .

المادة ٥ — عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية هذه المواقع ، فى نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الأربع عن أربعين ك م على وجه التقريب .

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية ، باستعمال مطارى الديرب والمزة كقاعدتين ، ويتم النقل إلى الموقعين الجديدين ، حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدتين ، بنفس شروط الإنشاء والتجهيز الكائنة فى القاعدتين القديمتين ، اللتين تصبحان ملكا للحكومة السورية ، على أن تتحمل نفقات هذه العملية .

وفى ما عدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون أراضى النزول المجهزة حالياً ، تقبل الحكومة الفرنسية بأن تقدم مساعدتها لتعهد هذه الأراضى . ومن المفهوم أن هذه المساعدة لا تخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الأراضى .

والحكومة السورية تتعهد بأن تقدم بناء على طلب الحكومة الفرنسية ، وعلى نفقة هذه الحكومة ، وبالشروط التى يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان ، حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول إليها تأمين القاعدتين الجويتين ، وتعهدهما مع الاختصاصين فى القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز أراضى النزول والاعتناء بها .

بروتوكول رقم ١

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكرى اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أن يحددا قبل دخول المعاهدة فى دور العمل الميزات والمناعات المذكورة فى تلك المادة ، وفاقاً للأساليب المتبعة فى الحالات المشابهة .

برتوكول رقم ٢

إن الطرفين الساميين المتعاقدين يثبتان اتفاقهما على النقاط التالية :

بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والإدارة التى يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا ، فى الشؤون الاقتصادية والمالية إلى الحكومة السورية ، تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول فى المفاوضات ، فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية ، لتسوية المسائل المعلقة بين سوريا ولبنان .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور ، وفاقا لأية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات ، وفى حال عدم إفضاء التسوية إلى وجود هيئة مشتركة بين سوريا ولبنان ، ولا إلى أساليب للتعاون بين الإدارات السورية واللبنانية ، فالحكومة السورية بشرط المقابلة لن تقرر ضد لبنان نظاماً متفاوتاً بالنسبة إلى سائر الدول المنسلخة عن السلطنة العثمانية القديمة .

وفى حال عدم وجود هيئة مشتركة ، تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة إلى الحكومة السورية سلطات التشريع والإدارة التى يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا فى الشؤون الاقتصادية والمالية .

بر توكول رقم ٣

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

بر توكول رقم ٤

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فى المفاوضات بعد إبرام المعاهدة ليحددا ضمن المهلة المعينة لقبول سوريا فى عصبة الأمم نظاماً قضائياً مستوحى من اتفاق أول آذار ١٩٣٦ ، من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الأجنبية والتقدم الذى أحرزته الحكومة السورية فى تنظيم القضاء . والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييد تاماً ، ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها .

وإلى أن تنتهى تلك المفاوضات يوضع فور إبرام المعاهدة منهاج إصلاحات تشمل :

(١) تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجمع المحاكم .

(٢) تقليل عدد القضاة الفرنسيين .

(٣) تحديد المصلحة الأجنبية بصورة تعالج بها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعى إلى محكمة أخرى بإيجاد مصلحة أجنبية احتيالا على القانون .

(٤) إلغاء اشتراط نقل الصلاحية بين التبعة السوريين .

برتوكول رقم ٥

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة ، يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان ، أنهما ينويان تخصيص السنتين الأوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة فى النص المذكور ، لإقامة جميع المؤسسات السورية المعدة لتأمين تسلم الحكومة السورية المسؤوليات التى يؤمنها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا ، على أن تخصص السنة الثالثة من المهلة الآنفة الذكر ، لتكييف تلك المؤسسات فى ممارسة هذه المسؤليات .

ومن جهة أخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٢ ، يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان . أن المفاوضات الوارد ذكرها فى الفقرة الثانية منه ، يجب أن تقترن بنتيجة فى مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات .

والطرفان الساميان المتعاقدان يبذلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات فى أقرب تاريخ ممكن من أول كانون الثانى ١٩٣٧ .

وفى حال عدم إفضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات إلى وجود هيئة مشتركة . فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان أن تحدد بستة شهور المهلة الإضافية المخصصة لتنظيم الإدارات السورية ، التى ستنتقل إليها الاختصصات الاقتصادية والمالية ، التى يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية .

مراسلة رقم ١

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية ، إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية :

عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكرى أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط ، وصغار الضباط ، والعسكريين السوريين فى الجيش الخاص ، من جملة التكاليف والواجبات المذكورة فى المادة المشار إليها .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتونى عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكرى المكتوب بتاريخ اليوم ، أن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين فى الجيش الخاص ، من جملة التكاليف والواجبات المذكورة فى المادة المشار إليها . فأتشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٢

عطفاً على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين البلدين ، ستأتى من فرنسا بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الأجانب ، الذين ترى لزوماً لوجودهم فى سورية .

مراسلة رقم ٣

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية :

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التى وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن تتكرم فتؤمن وفاقا للتعامل الدولى المتبع فى هذه الأمور حماية التبعة والمصالح السورية فى كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلا مباشرا .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية .

جواباً على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلامكم أن الحكومة الفرنسية نزولا عند الرغبة التى أبدتها الحكومة السورية ووفاقاً للتعامل الدولى المتبع فى هذه الأمور ستقبل بارتياح أن تؤمن حماية التبعة والمصالح السورية فى كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلا مباشرا .

مراسلة رقم ٤

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التى وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة دولتكم علماً بأن الممثل السياسى لحكومة الجمهورية الفرنسية فى سوريا ستكون له صفة سفير .

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

جوابا على كتابكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية رغبة منها فى إعلان ارتياحها على أثر تعيين ممثل للجمهورية الفرنسية بصفة أول سفير فى سوريا ، قررت أن يظل تقدمه بالنسبة لممثلى سائر الدول شاملا للذين يخلفونه .

والحكومة السورية تود بهذه المناسبة إحاطة فخامتكم علماً بأن ممثل سوريا السياسى لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض.

مراسلة رقم ٥

لى الشرف بأن أثبت لفخامتكم أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها فى الدستور السورى للأفراد والجماعات ، وتعطى هذه الضمانات كامل مفعولها .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية .

لقد تكرمتم بكتاب بتاريخ اليوم فأثبتم لى أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها فى الدستور السورى للأفراد والجماعات وتعطى هذه الضمانات كامل حقوقها . فلى الشرف بإعلام فخامتكم باستلامى هذا البلاغ الكريم وتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التى يحويها .

مراسلة رقم ٦

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسيــة إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

لى الشرف بأن أقدم لدولتكم طياً نص القرارين رقم ...و... بتاريخ ... المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على أراضى اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية ، وتعيين النظام الخاص الإدارى والمالى الذى استنسب الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفاقاً للمبادىء التى حددتها عصبة الأمم .

صيغة القرار المتعلق بضم اللاذقية

إن المفوض السامى للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ فى ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

ولما كان قد حصل اتفاق فى باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذى كان عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التى كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامى بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ آيار ١٩٣٠ إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص فى الإدارة والمالية الذى تنوى الحكومة السورية تأمينه لمنطقة اللاذقية وفاقا للمبادىء التى حددتها عصبة الأمم قرر :

مادة أولى — إن أراضى اللاذقية هى جزء من الدولة السورية .

مادة ثانية — تستفيد هذه الأراضى ضمن دولة سورية من نظام خاص إدارى ومالى حددت أساليبه فى النظام الملحق .

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسرى على أراضى اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة .

مادة رابعة — فور إبرام المعاهدة الفرنسيةالسورية يدخل هذا القراروالنظام الملحق به فى دور التنفيذ بدلا من النصوص التى كانت تسرى على هذه الأمور .

صيغة القرار المتعلق بضم جبل الدروز

إن المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

بناء على صك الانتداب المؤرخ فى ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

ولما كان قد حصل اتفاق فى باريس بين الحكومة الفرنسوية والوفد الذى كان عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التى كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامى بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ آيار ١٩٣٠ إلى الحكومة السوريه ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص فى الإدارة والمالية الذى تنوى الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفاقاً للمبادىء التى حددتها عصبة الأمم .

مادة أولى — إن أراضى جبل الدروز هى جزء من الدولة السورية .

مادة ثانية — تستفيد هذه الأراضى ضمن دولة سوريا من نظام خاص إدارى ومالى حددت أساليبه فى النظام الملحق .

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسرى على أراضى جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وأنظمتها العامة .

مادة رابعة — فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به فى دور التنفيذ بدلا من النصوص التى كانت تسرى على هذه الأمور .

من المفهوم أن النظام الخاص الإدارى والمالى المشار إليه فى المادة الثانية من المشروعين أعلاه سيكون النظام الذى يستفيد منه حاليا لواء الأسكندرون .

إلا أنه وجد أن نص المادة الثامنة من النظام الأساسى للواء الأسكندرون قد وضع على أساس أسلوب إدارة سيجرى تعديله وأن المادة المذكورة يجب توقيفها مع المقتضيات لإظهار اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق بالواردات والنفقات التى تشير إليها هذه المادة .

ورغم كون النظام الذى تستفيد منه حالياً حكومتا اللاذقية وجبل الدروز

مماثلا لما حددته المادة الثامنة أعلاه ، إلا أنه وجد أن النظام الأساسى لكل من هاتين الحكومتين لا يحوى أحكاما مقابلة للمادة المذكورة ، ولذلك فإنه من المفهوم حفظاً للمستقبل أن النظام الذى سيلحق بالقرار أعلاه لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء ومن جهة أخرى يستوحى فى وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الاسكندرون من النص الآتى :

٢ — المبالغ المخصصة بصفة توزيع فيض الواردات المدونة حالياً فى حساب الإدارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتى تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية .

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

لقد تكرمتم فخامتكم بكتاب بتاريخ اليوم فبعثتم إلى بنص القرارين رقم ... و . . . الصادرين بتاريخ . . . المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتى اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص والإدارى والمالى لهاتين المنطقتين .

فلى الشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية بعد إطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقين على الاتفاق الذى تم فى باريس بشأن هذه الأمور .

مراسلة رقم ٧

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية :

أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية مستعدة لأن تبقى لمؤسسات التعليم والإسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالى للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

لقد تكرمتم دولتكم فأطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات والعاديات في سوريا . فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٨

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة مجاراة للأحوال الاقتصادية والمالية في سوريا تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سوريا ولحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكمية الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية :

لقط تكرمتم دولتكم فأعلمتوني بكتاب بتاريخ اليوم أنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أوالجماعات العامة مجاراة للأحوال الاقتصادية والمالية في سوريا تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشاة باسم سوريا ولحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكمية الفرنسية . فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٩

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

فى هذا الحين الذى تسوى فيه العلاقات بين فرنسا وسوريا بمعاهدة صداقة وتحالف لى الشرف أن أؤكد لفخامتكم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدى القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية .

لقد تكرمتم دولتكم فأكدتم لى بكتاب بتاريخ اليوم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدى القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية فلى الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ١٠

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

بغية تحديد وضع التبعة الفرنسيين فى سوريا وبالمقابلة وضع التبعة السوريين فى فرنسا اتشرف باحاطة دولتكم علماً بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة وسيتضمن هذا الوضع الوقتى المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٦

ويزاد توضيحاً على ذلك :

١ — إن تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الآخر سواء المطالبة بحقوقهم أو للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً .

٢ — أنه فيما يتعلق بالدخول والإقامة يستفيد التبعة السوريون فى المستعمرات الفرنسية من المعاملة الممنوحة لتبعة الدولة الأكثر رعاية .

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة السوريين أشخاصا طبيعيين أو شركات ممن هم مقبولون للإقامة فى المستعمرات الفرنسية أو الذين

يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام أو بالأمن وبالتشريع المحلى .

والحكومة الفرنسية توصى الحكومة التونسية بأن لا توجد بحق التبعة السوريين تفاوتا فيما يتعلق بالدخول والإقامة فى تونس وبأن تمنح أيضاً التبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات مقيمة فى الأراضى التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالأمن وبالتشريع المحلى .

وكذلك يستفيد فى سوريا تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الأكثر رعاية .

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

لقد تكرمتم فخامتكم فأطلعتمونى بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التى أظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على أساسها مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة .

فلى الشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ١١

كان من حق الحكومة الفرنسية عملا بمقررات عصبة الأمم أن تطلب من الحكومة السورية المساهمة بنفقات تعهد قواها العسكرية وكان من حقها أيضا التفاهم معها لأجل تسديد جميع النفقات التى تكبدتها لتنظيم الإدارة وتنمية الموارد المحلية وإجراء الأشغال العامة فى سوريا .

فأتشرف بأن أخبر دولتكم بأن الحكومة الفرنسية أخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سوريا مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التى تسلم للحكومة السورية ، وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

تفضلتم فخامتكم وأبلغتمونى بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التى تكبدتها فرنسا فى سوريا .

وذلك أن الحكومة الفرنسوية أخذت بعين الاعتبار قرب بلوغ سوريا مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التى تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها ، فلى الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

الكتب المتبادلة بين السيد جميل مردم بك والمسيو دوتسان
فى ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧

من السيد جميل مردم بك إلى صاحب السعادة المسيو دوتسان وكيل وزارة الدولة فى وزارة الخارجية

حضرة الوزير :

فى أثناء مقامى فى باريس ومبادلتى وإياكم وجوه الرأى ، تهيأ لنا أن ندرس — من جميع نواحيها — مختلف القضايا السياسية والإدارية والاقتصادية التى يثيرها أمر التعاون الفرنسى السورى كما حدد فى المعاهدة التى وقعت فى ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ . وقد سنحت لى الفرصة لتقرير ما بيننا من اتفاق قام على المصلحة المشتركة لبلدينا فى تعهد علائقهما وتنميتها فى جو من الصداقة والثقه ، واتخاذ أفضل الوسائل لجعلها مثمرة . ومن جملة المسائل التى ناقشناها وجدنا اثنتين استوجبتا أن نهتم بهما اهتماما خاصا :

الأولى تتعلق بنظام الأقليات ، وإنه ليسرنى أن أؤكد لسعادتكم كما أوضحت أخيراً فى البرلمان أن الوسائل التى اتخذت فى الجزيرة وبعد ما جرى فيها من حوادث مؤسفة قد آتت ثمراتها ، وقد جنحت الحالة هناك لتصبح طبيعية . وإن تمسك سورية بكيانها القومى لا يعارض مطلقا تمتع الأقليات تمتعا تاما بالحقوق التى نصت عليها الضمانات المشار إليها فى الملحق رقم ٥ لمعاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ وإن حكومتى المشبعة بهذا الشعور تستعد لتطبيق نظام المحافظات الذى هو ملائم لمصالح البلاد العامة وكذلك لمصلحة كل منطقة من المناطق .

وأما الثانية من هذه المسائل فإنها تتعلق بتنفيذ الملحق رقم ٢ من المعاهدة . وإن سوريا لشاعرة بأنها تحتاج إلى مؤازرة الفن الفرنسى لتنظيم مصالحها العامة ، ولذلك فإنه يترتب فى هذه الروح العمل فى أقرب آن لإنشاء الملاك الدائم للوظائف التى ينتخب لها العمال ويقومون بأعبائها ، وإن بلادى لترجو رجاء شديداً أن يكون أصحاب هذه الوظائف الذين يجرى اختيارهم بتقديم الحكومة الفرنسية من المرشحين القادرين . وإنى لأغتبط بأن يكون فى وسعى إعطاء سعادتكم التأكيدات السابقة ولا أشك أنه إذا اقتضت الحاجة يكون فيها مقنع لكم بأن سورية ترغب رغبة عميقة صادقة بأن تطبق تطبيقا واسعاً واثقاً يأن معاهدة التحالف التى كانت غايتها تجديد تقليد قديم وتأكيده .

وقد أجاب المسيو دوتسان على هــذا الكتاب بأن أعاد نصوصه ومضى عليها بقوله :

أسجل راغبا باسم الحكومة الفرنسية الإيضاحات والتأكيدات التى أردتم تقديمها من ذات نفسكم ، وإنى لا أرتاب بأن الرأى العام الفرنسى ليجد فيها برهاناً جديداً على رغبة سوريا وتمسكها بتطبيق سياسة التحالف والتعاون بروح سمحة مطمئنة صادقة ، تحرص عليها بلدانا على السواء وتتوقعان منها توثيق العرى التى تربط بينهما .

وإنى لأحمل من تبادلنا وجهات النظر التأكد بأن دولتكم وزملاءكم

تحرصون على الإسراع بتنفيذ جميع الخطط التى ظهرت لنا بأنه لابد منها لتعطى للتعهدات التى قام بها كل فريق منا ملء نتائجها .

وأرى أن حكومتى ، متأثرة بقيمة هـذه الوسـائل « المهدئة » التى تتعلق بجميع الشؤون ، وراغبة بتعجيل تنفيذ النظام الجـديد ستعمل لدى المجلس النيابى لينظر فى معاهدة ٢٢ (ديسمبر) كانون الأول ١٩٣٦ قبل نهاية آذار (مارس) القادم ، وفى هـذه الفترة ستبذل جهدها للإسراع بتسوية الأمور المعلقة ، وأنه من مصلحة البلدين المشتركة بأن النظام كله يقوم على قواعـده قبل نهاية المهل ، التى تبدأ كما أكد سلفى المسيو فينيو فى ١٧ شباط (فبراير) الماضى — اعتبارا من أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٧

تصريح بونه — مردم فى ١٤ تشرين الثانى م (نوفمبر) سنة ١٩٣٨

بعد توقيع الاتفاق بتاريخ هذا اليوم ، رأت الحكومة الفرنسية والحكومة السورية بالاتفاق بينهما . أنه من مصلحة الفريقين التعجيل بأقصى المستطاع بتنفيذ النظام الذى حدد بمعاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سـنة ١٩٣٦ وبالعقود الملحقة والمتممة .

وعلى ذلك فهما تعتبران أنه مما يكون مرغوباً فيه أن لايتأخر البرلمان السورى بموافقته عن ٢٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ ، وأن البرلمان الفرنسى الذى يجرى تبليغه قبل ١٠ كانون الأول القادم تقارير اللجان المختصة يأذن بإبرام النصوص المذكورة قبل ٣١ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ .

وفى هذه الحالة فإن انتقال الصلاحيات التى لاتزال تقوم بها السلطات المنتدبة إلى الحكومة السورية سيتم فى غضون مدة لا تتجاوز ١٠ شباط (فبراير) القادم .

باريس ١٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٨ جميل مردم بك جورج بونه .

البروتوكول

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية ، حرصا منهما على أن لا تهملا شيئاً من شأنه أن يساعد على توثيق عرى المودة والثقة والتعاون بين البلدين ، أعادتا درس مختلف المسائل التى تنشأ من علائقهما المقبلة

١ — تؤكد الحكومة السورية الإجراءات التى قررت أن تتخذها حتى تبلغ التعهدات التى نص عليها فى المذكرات المتبادلة بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ جميع نتائجها . وهى تذكر أنها أيضا مددت امتياز مؤسسة الإصدار وأقرت فى شروط موافقة لمصلحة البلاد الدائمة استثمار آبار البترول . وتضيف إلى ذلك أنها تنوى أن تطلب إلى البرلمان بأسرع ما يمكن الموافقة على الإتفاق المذكور وعلى النصوص التى سبقته .

٢ — أما ما يخص النظام الدائم الذى يخص العمال الذين تضعهم فرنسا تحت تحت تصرف سوريا . فالحكومة السورية تؤيد أن المستشار الذى يعين فى الداخلية يكون له معاونان أحدهما يظل دائماً فى الحدود الشمالية .

٣ — إن الحكومة الفرنسية بالحاحها وتأكيدها على ضرورة تطمين شواغل لاتستطيع أن تتخلى عنها باعتبار دوام تقاليدها قائمة ليسرها أن ترى سوريا عازمة على أن تضمن للجميع ضمانا ثابتا حرية الوجدان مع كل ما يترتب عليه ، وأن تعترف للمسيحيين فى كل أمر من آمورهم بحرية رفض القوانين وأحكام الشريعة .

٤ — على الرغم من أن الاتفاق الجامعى لا ينبغى أن يعقد بحسب معاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ إلا بعد تنفيذ هذه المعـــاهدة ، فالحكومة السورية تحرص مع ذلك على أن نظام الإمتحان لا يخفض بحال من الأحوال مكانة اللغة الفرنسية فى البرامج ولا يؤثر على الرغبة التى يبـديها الطلاب لتعلم هذه اللغة .

والحكومة الفرنسية من ناحيتها حريصة على تعزيز الروابط الأدبية التى

تربط بين البلدين ، تتخذ التدابير اللازمة التى تساعد الطلاب السوريين الذين يؤمون فرنسا لإتمام معلوماتهم حتى تكون أكثر فائدة .

٥ — ولما كان الفريقان المتعاقدان حريصين على تنمية علائقهم التجارية تأمينا لمصالحهم المتبادلة ، فكل فريق منهما يقرر ما يجده مناسبا لتحقيق ذلك . ومن الناحية المالية ، فإن الحكومة الفرنسية تمد يد المساعدة للحكومة السورية .

٦ — إن الحكومة الفرنسية معتقدة بما فى تنفيذ المعاهدة وما يتفرع عنها من نصوص بأصرح مايمكن من منفعة للفريقين ، ورغبة منها بأن تجدد لسوريا برهان مودتها وثقتها ، فإنها لا ترى مانعا فى أن تحدد المهلة التى نصت عليها الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة ، أو الفقرة الأولى من البروتوكول الخاص ، بالثلاثين من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩ . وهى تعزم على أن تودع إلى البرلمان هذا التحديد الرمزى ، الذى ينال صفة تعاقدية بنشر هذا البروتوكول فى وثيقة الإبرام بعد موافقة البرلمانين السورى والفرنسى .

٧ — لدى تبادل وثائق الإبرام فالحكومة السورية تعتمد ممثلا لها فى باريس .

إيضاح

شهدت منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٦ حوادث كثيرة ، ذات صلة كبرى بتطور سورية السياسى ، وذلك ما دعا إلى ورود ذكرى فى هذه المحاضرات أثناء عرض بعض الوقائع التاريخية .

وقد كنت فى سنة ١٩٢٠ رئيسا لكتاب المؤتمر السورى ، وانتميت إلى الأحزاب الوطنية التى كانت تعمل فى داخل سورية وخارجها بعد ذلك ، وبهذه الصفة اتصلت بكثير من المفاوضات السياسية ، وأنشأت جريدة يومية فى دمشق سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ .

وبعد أن تأسست الجمهورية فى سورية سنة ١٩٣٢ ، عينت أميناً عاماً للرئاسة ، وبقيت فى هذا المنصب إلى قبيل الحرب العامة سنة ١٩٣٩ ، ثم عدت إليه فى مستهل العهد الجديد سنة ١٩٤٣ ، وانتقلت منه وزيراً مفوضاً لسورية فى العاصمة البريطانية سنة ١٩٤٥ ، وكنت مندوب سورية للجنة التحضيرية للأمم المتحدة فى آخر هذه السنة ، وأحد أعضاء وفدها لاجتماعى الهيئة العامة سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

م . أ

الفهرس

مطابع دار الكتاب العربى بمصر
محمد حلمى المنياوى